تداعيات الجائحة

رؤى تحليلية ونقدية لتداعيات جائحة كورونا لعام ٢٠٢٠



تداعيات الجائحة

رؤى تحليلية ونقدية لتداعيات جائحة كورونا لعام ٢٠٢٠

تصدير

الأستاذ الدكتور مصطفى الفقي

تقديم

السفير الدكتور محمد بدر الدين زايد

تحرير

سوزان عابد



مكتبة الإسكندرية بيانات الفهرسة- أثناء - النشر (فان)

تداعيات الجائحة : رؤى تحليلية و نقدية لتداعيات جائحة كورونا لعام ٢٠٢٠/ تصدير مصطفى الفقي؛ تقديم محمد بدر الدين زايد ؛ تحرير سوزان عابد -- الإسكندرية، مصر : مكتبة الإسكندرية، مركز الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٠.

صفحة ؛ سم

يشتمل على إرجاعات ببليوجرافية.

تدمك 6-583-452-977-978

١. كوفيد ١٩ (مرض). ٢. الأمراض -- جوانب اجتماعية. أ. الفقي، مصطفى،١٩٤٤ - ب. زايد، محمد بدر الدين. ج. عابد، سوزان. د. مكتبة الاسكندرية. مركز الدراسات الاستراتيجية.

ديوي —363.1962414 2020197727332

ISBN 978-977-452-583-6

رقم الإيداع: 20337 /2020

المراجعة الببليوجرافية: نيفين نور الدين
رحاب عز الدين

المراجعة اللغوية: رانيا يونس
فريدة صبيح

معالجة النص: صفاء الديب

مراجعة التنسيق: مروة عادل

التصميم الجرافيكي: ريم نعمان
خالد مصطفى

تداعيات الجائحة ٢٠٢٠

رؤى تحليلية ونقدية لتداعيات جائحة كورونا لعام ٢٠٢٠

(مجموعة من مقالات الرأي والدراسات حول فيروس كورونا المستجد COVID-19
محدثة بياناتها بتاريخ يوليو ٢٠٢٠)

صادرة عن مركز الدراسات الاستراتيجية

مكتبة الإسكندرية



الفهرس



لماذا «تداعيات الجائحة»؟

حرصًا من مركز الدراسات الاستراتيجية بمكتبة الإسكندرية على رصد وتحليل مشاهد مختلفة لتداعيات جائحة فيروس كورونا الذي أطل على العالم بثقله في عام ٢٠٢٠م؛ جاءت فكرة هذا الملف المخصص لإلقاء الضوء بنظرة عامة على الجائحة وتداعياتها بشكل دولي وإقليمي ومحلي، مع تقديم رؤية استشرافية لمآلات الوضع الراهن. على أن تتبعه ملفات أخرى أكثر تركيزًا وتسليطًا للضوء على جوانب الجائحة وتداعياتها سياسيًّا واستراتيجيًّا واقتصاديًّا وصحيًّا وثقافيًّا. ووضع تصورات عامة بناءً على رصد وتحليل من أرض الواقع.

ومن هذا المنطلق جاءت الإشكاليات التي يحاول هذا الملف رصدها وطرحها للنقاش لتكون بمثابة نظرة عامة على تداعيات الجائحة بداية من مفهوم العولمة وتطبيقه ومصيره في ظل هذه الجائحة، مرورًا بالوضع الدولي وما صاحب ذلك من تراشق وتبادل للاتهامات بين الدول الكبرى حول المتسبب في هذه الأزمة وتفشيها. ونظرة أكثر عمقًا للوضع الإقليمي والمحلي ودراسات تحليلية لحالات محددة لبلدان بعينها. وختامًا بمحاولات جادة لتوقع القادم والاستعداد له.



تصدير

«كورونا» وتحدي العلوم الإنسانية والطبيعية

الأستاذ الدكتور مصطفى الفقي
مدير مكتبة الإسكندرية

أزمة «كورونا» التي باتت منذ أشهر مضت محور اهتمام الدارسين والباحثين في كل مجالات العلوم بشتى أفرعها؛ كما أصبحت على رأس المتابعات والتحليلات - ليس فقط ذات الطابع الطبي البحت، ولكن أيضًا المتابعات والتحليلات ذات الطابع الاجتماعي والإنساني - هي أزمة ذات انعكاسات إنسانية وأنثروبولوجية واجتماعية تَمس حياة البشر بشكل مباشر كمًّا وكيفًا؛ بل وتهدد تلك الحياة واستمراريتها.

ولا مجال هنا لذكر مدى انعكاس الأزمة محليًّا وإقليميًّا ودوليًّا، خاصة أن ما يطرحه الملف الأول الصادر عن مركز الدراسات الاستراتيجية بمكتبة الإسكندرية، هو محاولة لطرح هذه الانعكاسات في صورة مقالات تحليلية يمكن الربط بين موضوعاتها؛ لتتكامل فيما بينها طارحة أبعادًا متباينة من الأزمة من عدة زوايا، وعلى مستوى أكثر من إقليم عربي من الخليج إلى المغرب العربي. فموضوعات وقضايا مثل ظاهرة الهجرة الدولية، وتحديات العولمة، ونقاشات تقويضها وارتداداتها، والحديث عن عودة قبضة الدولة القومية، وجدوى الحديث عن نظريات المؤامرة التي ارتبطت بتفشي الجائحة، وإدارة معركة البيانات Big Data وتأثيرها على الأمن القومي للدول، والتداعيات الجيو-اقتصادية للأزمة وانعكاساتها، كل تلك الموضوعات باتت تمثل تحديات جديدة تواجهها المنطقة العربية من أقصاها إلى أدناها، وتتطلب ليس فقط محاولات لاستشراف شكل الحياة في حضور تلك التحديات وطبيعتها؛ ولكن أيضًا التفكير في آليات للتعامل مع الواقع الجديد الذي خلّفته

الأزمة. ومن هنا تأتي أهمية المعالجات والدراسات الاجتماعية والاستراتيجية؛ فهي لا تقل أهمية عن الدراسات الطبية المحضة التي تحاول المواجهة من خلال وضع حل «علمي» باكتشاف لقاح ينهي انتشار الفيروس وتهديده حياة البشر وبقاء المجتمعات على حدٍّ سواء.

تلك الحلول «العلمية» ليست حكرًا على العلوم الطبية والكيميائية التي تسعى حثيثًا لوضع نهاية لذلك الكابوس الطارئ على البشرية منذ أشهر مضت؛ فالعلوم مترابطة لا يمكن الفصل بينها أو تمييز مجال على الآخر بدعوى أن الأول يضع حلولًا جذرية للمشكلة، بينما الثاني يعالج الآثار المترتبة عليها. فكل فرع من فروع العلوم يجب أن يدلي بدلوه لوضع حلول للأزمات المختلفة. ولعل ما كشفته الأزمة الراهنة يطرح تساؤلات حول كيفية إدراج المتغير قليل الاحتمال عظيم التأثير Low Probability – High Impact، أي متوقع ولكن لا توجد استعدادات مسبقة لمواجهته، وهو ما ينطبق على «كورونا»، الذي كان متوقعًا من العلماء ومن السياسيين أيضًا؛ لكن خطط المواجهة لم تتم لأسباب تستحق من الباحثين التأمل والبحث فيها.

وأيًّا ما كان امتداد الفترة الزمنية التي سيصل فيها العالم إلى مصل مضاد للفيروس، وهو أمر متروك تقرير مدته بيد المختبرات العلمية، فإن تداعيات الأزمة عميقة وممتدة اقتصاديًّا وبشريًّا، مما يدفع باتجاه تكاتف مجالات العلوم المتباينة وتعاونها، خصوصًا أن الفيروس غير منحاز لأحد في حربه لا طبقيًّا ولا قوميًّا ولا دينيًّا، مما يجعله عدوًّا «للجميع»، وهو ما يتطلب طرح التحديات بشكل واضح وتفنيدها، وهو الأمر الذي يحاول الملف تقديمه في شكل رؤى ومعالجات لزوايا مختلفة للأزمة وعلى صعيد أكثر من إقليم عربي.

تقديم

تداعيات الجائحة... اجتهادات وأسئلة صعبة

السفير الدكتور محمد بدر الدين زايد

فرضت أزمة جائحة كورونا نفسها على العالم، ومن ثم على الإصدار الأول لملفات مركز الدراسات الاستراتيجية بمكتبة الإسكندرية. وفي حقيقة الأمر، إن الأسئلة التي فرضها «كوفيد ١٩» على كل مظاهر الحياة وعلى المستقبل أسئلة صعبة ومعقدة، وإجاباتها ليست مؤكدة إلا القليل منها، ولقد أشفقت على أغلب الباحثين والكتاب المشاركين في إعداد هذا الملف، خاصة وإنني كنت أحد الذين سجلوا منذ بداية الأزمة مظاهر تراجع اليقين والتأكد الذي نعايشه اليوم، وتعيد الجائحة تأكيده بشكل واضح.

وقد استهلت الدكتورة مي مجيب الملف بورقة مهمة تحت عنوان «ارتدادات العولمة... عالم جديد تحكمه شراكة المعاناة»؛ حاولت فيها أن تناقش أغلب الأسئلة الصعبة، وفي مقدمتها مسألة ما إذا كانت الجائحة بداية لتقليص العولمة أو إنهائها، أم أن حجم التداخل العالمي يحول دون ذلك، وأيضًا تساؤلات حول ما إذا كانت الولايات المتحدة ستستمر في الصدارة، وما إذا كان الاتحاد الأوروبي سيبقى على تماسكه، وما يرتبط بذلك من ضرورة إعادة النظر في جدوى هياكل التكتلات الإقليمية. وأصاب المقال عندما ذكر أن الجائحة لم تُعِد دور الدولة الوطنية؛ لأنه لم يكن غائبًا أصلًا، وسنعود لهذه القضية في مناقشة الورقة الختامية لهذا الملف مرة أخرى، فلُب القضية كما أشار المقال هو تأكيد دولة الرفاهة الاجتماعية في مواجهة تراجع النيوليبرالية.

وقدمت الباحثة سوزان عابد بمركز الدراسات الاستراتيجية عرضًا بانوراميًّا حول: «جائحة كورونا... رؤى جديدة ومسارات للتقارب»، ترصد فيها التحولات العديدة نحو كثير من الأنشطة الرقمية التي عرفها العالم، مستهلة ذلك بأنشطة كثير من المتاحف الكبرى حول العالم، فطافت بنا في عدد من المتاحف البريطانية والأمريكية والألمانية وغيرها، فضلًا عن بعض المؤسسات غير الهادفة للربح، التي أدارت حلقات نقاشية متاحة مجانًا للجمهور. كما رصدت بعض المبادرات الخاصة عن طريق برنامج زووم، واستعرضت أيضًا أنشطة مكتبة الإسكندرية بهذا الصدد. وقد حرصت الباحثة خلال العرض أيضًا على توضيح مراحل التفاعل من حالة السكون والجمود الذي أصاب هذه المؤسسات في البداية إلى مرحلة ثانية من النشاط الرقمي الغزير، ثم ثالثة من الجهود الأكثر وعيًا وتمرسًا للتعامل مع الجمهور.

سجلت الورقة أيضًا أن المؤسسات الثقافية - وعلى رأسها المكتبات الكبرى ذات السبق في التحول الرقمي - كانت أكثر قدرة على مساعدة الباحثين وخدمتهم، وانتقلت إلى أهمية بناء قواعد تواصل دولي أكثر انتشارًا. وفي ختام هذه الورقة نجد أنفسنا أمام محور مهم جدير بالدراسة والرصد لتتبع الجانب الآخر، وهو ضرورة رصد الرأي العام أو المواطن/ المتلقي وتقييمه لهذه التجارب في التحول الرقمي الموسع المصاحب لأزمة جائحة كورونا. فظاهرة التحولات الرقمية سابقة على الأزمة، وبالتالي فهذا الطرح من الباحثة يثير تساؤلات مهمة عن ردود فعل المتلقين عندما لا تصبح هناك بدائل أخرى، وردود فعل الملايين الذين اعتادوا التفاعل المباشر من زيارات المتاحف والمشاركة في الندوات؟ ومن هنا أرى أن الدراسات الاجتماعية والنفسية ستجد في هذا الموضوع ساحة خصبة وواسعة مفيدٌ التعرف عليها وتزويد المؤسسات الثقافية المختلفة بنتائجها فيما بعد.

أما الدكتور محمود عزت عبد الحافظ، في مقاله بعنوان: «تفشي فيروس كورونا.. بين المؤامرة والتعاون الدولي»؛ فقد اختار أحد الأسئلة بالغة الصعوبة، وهي مسألة المؤامرة والتعاون الدولي، وقضية المؤامرة بالذات هي أحد المحاور الرئيسية التي شغلت الكواليس والرأي العام منذ الأسابيع الأولى للأزمة، وهي أيضًا الشماعة التي يستخدمها البشر للتهرب

من مسئولية الإخفاق وعدم القدرة على التعايش والمواجهة. ولا أظن أن شعوب العالم كلها لا تشارك بشكل أو آخر في هذه الاتهامات، ولكنني اعتدت دومًا القول هنا بأن التفكير الرشيد يجب أن يركز على سبل العلاج، وأن مَن ينشغل بالمؤامرة عليه أن يثبت ذلك. والطرح الذي أورده الباحث هنا؛ يفتح المجال أمام أطروحات ودراسات أخرى جديدة تتخذ من نظرية المؤامرة بُعدًا دوليًّا ونقاشًا مفتوحًا لتداعياتها المختلفة، وكذلك قضية التعاون الدولي وضرورته في إدارة الأزمات.

أما الباحثة وأستاذة العلوم السياسية المغربية إكرام عدنني، فقد ناقشت قضية أخرى بالغة الدقة، في مقالها بعنوان: «أزمة كورونا وتأثيرها على مستقبل الهجرة الدولية»؛ وهي قضية تأثير الجائحة على ظاهرة الهجرة الدولية؛ حيث أشارت إلى استمرار الظاهرة رغم تراجعها نسبيًّا، واستعرضت كثيرًا من الأبعاد وخاصة المخاطر التي يتعرض لها المهاجرون كونهم أو أغلبهم يعملون في مهن يدوية أو - كما وصفتها - جسدية تحتم عليهم التواجد في مواقع العمل، وكذا في إنهاء وظائف يعملون بها. كما ناقشت الأعباء الاقتصادية للدول الفقيرة بسبب عودة بعض المهاجرين ولكونها غير مؤهلة للتعامل مع هذه التحديات. وعرضت لظاهرة التيارات المعادية للمهاجرين في عدد من الدول الغربية وحتى العربية، وتزايد معدلات التمييز العنصري. وأشار المقال للحالة الأمريكية وقرارات إدارة ترامب بتعليق الهجرة مؤقتًا وترحيل أكثر من ٦٠٠٠ مهاجر غير مسجل من حدودها مع المكسيك، كما لم يفتها تسجيل أن أصحاب البشرة السمراء كانوا ضحايا أكثر للجائحة في الولايات المتحدة. وناقشت أيضًا الأوضاع الأوروبية وكذا المملكة المغربية التي كانت معبرًا للهجرة إلى أوروبا.

طرحت الورقة قضية أخلاقية وقيمية - قديمة وجديدة في آن واحد - وهي مسألة حق الهجرة وما تعرضت له من نكسات بسبب الأوضاع الاقتصادية الناتجة عن الجائحة والتيارات السياسية العنصرية، وجنحت الكاتبة للموقف المتعاطف مع الدول الفقيرة. ولكن الحقيقة أن الأمر شديد الصعوبة حتى من الناحية الأخلاقية، والدليل أن المشكلة

يمكن أن تنتقل إلى كل مجتمع يشهد تقدمًا أو ازدهارًا اقتصاديًّا، ويصبح محلًّا لاجتذاب الهجرات. وعمومًا فالجائحة عظمت من هذا النقاش القديم ولم تخلقه.

أما الباحث محمد العربي بمركز الدراسات الاستراتيجية، فقد طرح في مقاله: «كيف نقرأ التداعيات الجيو-اقتصادية لوباء كورونا على الشرق الأوسط؟» أسئلة كثيرة حول تداعيات أزمة جائحة كورونا الاقتصادية التي ما زالت مستمرة إلى الآن، مما يجعل الجزم بإجابات تلك الأسئلة أمرًا صعبًا ويحتاج لمزيد من الوقت والدراسات على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي، وكذلك دراسات موسعة لحالات مختلفة ومتعددة؛ ومنها على سبيل المثال تأثير الجائحة على المشهد السوري ومحاولات تركيا في تعميق وجودها العسكري في الفترة الأخيرة. كما اقترب الباحث من السؤال الصعب حول تأثير الأزمة المستجدة على الصراعات القائمة في المنطقة التي أثارت بعض التساؤلات مع نداءات أصدرها الأمين العام للجامعة العربية أحمد أبو الغيط، وكذا الأمين العام للأمم المتحدة «جوتيريش» بوقف الصراعات للتفرغ لمواجهة كورونا، وهو ما لم يحدث، وواصلت هذه الأزمات الإقليمية تفاعلاتها الذاتية.

وربما لهذا أتوقف عند رؤية عكسية متجاوزًا ترتيب الأوراق إلى ما عرضه الدكتور عبد العزيز بن عثمان بن صقر في مقاله بعنوان: «منطقة الخليج وتداعيات جائحة كورونا: واقع متغير وتحديات جديدة»؛ حيث عرض وجهة النظر الأخرى للدول المستقبلة للهجرة - ومن بينها دول الخليج؛ حيث سجل ما كشفته الجائحة من أضرار للعمالة غير النظامية، والقرار السعودي بتحمل تكلفة علاج الحالات المصابة من بينها. كما قارن بين عبء هذه العمالة غير النظامية وتلك النظامية، وهي وجهة نظر عرضها الكاتب بدرجة كبيرة من الموضوعية، وتعرض الصورة الأخرى لما عرضه مقال «أزمة كورونا ومستقبل الهجرة الدولية». ناقش الكاتب أيضًا دروس الجائحة الأخرى من ضرورة تعديل التركيبة السكانية، وتقليل الاعتماد على العمالة الخارجية، وضرورة الاهتمام الجاد بالتعليم وتطويره وتطوير المنظومة الصحية، وتنويع مصادر الدخل بما كشفته من أزمة سوق النفط، وضرورة

الاهتمام بالأمن الغذائي والبحث العلمي. وتنبع أهمية هذا المقال مما يطرحه من أفكار لمواجهة كل المجتمعات لأوضاعها ودروس هذه الجائحة، والمؤكد بشكل خاص أن مسألة مراجعة النظم الصحية وقضايا الأمن الغذائي هي أحد الدروس الرئيسية لأغلب دول العالم.

وقد ناقشت ورقة تالية للباحثة ريهام صلاح خفاجي قضية البيانات وأهمية الأدلة الموثقة للمعلومات والبيانات في مقال بعنوان: «إشكالية إدارة البيانات في مواجهة فيروس كورونا المستجد»؛ كعنصر رئيسي في الإدارة الرشيدة لأي أزمة. كما كشفت عن تباينات في مدى دقة البيانات، واعتماد مؤسسات أكاديمية كبرى كجامعة أكسفورد على بيانات المركز الأوروبي لمراقبة الأمراض بدلًا من منظمة الصحة العالمية. كما أبرز المقال كيف أسهم التقدم التكنولوجي في محاصرة انتشار الفيروس بالاعتماد على البيانات الضخمة ونظم المراقبة الشاملة في الكشف المبكر عن الحالات المصابة أو التي يمكن أن تتعرض للإصابة. وأوضح المقال من ناحية أخرى أن الاستخدام الاستراتيجي والمنهجي لهذه المصادر البديلة في مواجهة فيروس كورونا استخدام نادر؛ بسبب بعض المخاوف لقضايا أخلاقية تتعلق بحساسية البيانات والتكتم على هويتها وإشكالية الخصوصية والحقوق المدنية، وضرورة أن يصاحب هذا إجراءات حماية شاملة للأمن السيبراني للدول من مهددات التوسع في تطوير قواعد البيانات الضخمة.

وعلى صعيد البيانات والمقارنات ناقشت ورقة الباحثة ريهام صلاح بيرم بمعهد سراج الدين للبحوث المتقدمة بمكتبة الإسكندرية، في مقالها بعنوان: «المسار المحتمل لجائحة كورونا: دراسات حالة لمصر والمغرب والسعودية»؛ وكشفت عن أهمية موارد الدولة الاقتصادية والمنظومة الصحية، واستندت إلى عدة دراسات إحصائية خلصت إلى توقع انخفاض الحالات خلال الستين يومًا المقبلة بشرط تطبيق الإجراءات الاحترازية.

واختتمت الباحثة شيرين جابر بمركز الدراسات الاستراتيجية الملف برؤية استشرافية عن «عالم ما بعد الـ «الكورونا»... رؤية استشرافية»، منطلقة من أن «عالم ما بعد كورونا» لن يكون كما كان من قبل. وحددت عدة أبعاد، استهلتها بالقول بدور جديد للدولة

القومية؛ لتفتح نقاشًا ذهنيًّا لدى القارئ حول مفهوم الدولة القومية، وهل ستحل «العولمة» و«الحوكمة» محل الدولة القومية، أو ستكون «الدولة القومية» هي الوحدة الرئيسية في العالم. وهو ما يُعيدنا مرة أخرى إلى وجهة النظر التي عرضتها الدكتورة مي مجيب في بداية الملف بين دولة الرفاهة ودولة النيوليبرالية، وأن الرأسمالية تريد تحميل العولمة الثمن وليس الفاعل الحقيقي، أي الرأسمالية ذاتها، وتراجع العولمة، ولكن هل انتهت؟ وأظن أن حسم هذا الأمر بإجابات قاطعة أمر سابق لأوانه، وإنما على الأقل تأكد دور الدولة القومية الذي في رأيي الشخصي لم يكن قد اختفى أبدًا، فضلًا عن أن عقود العولمة القصيرة لا ترقى إلى دور عمره آلاف السنين.

وقد ناقشت الباحثة في رؤيتها الاستشرافية للعالم بعد هذه الجائحة تغيير بنية النظام الدولي، وسيناريوهات صعود قوة الصين، وتحديد أنماط تقييم قوة الدولة، وتعزيز دور الرعاية الصحية في هذا التقييم، وتزايد انتباه الرأي العام إلى هذا العنصر وإدراك أهميته على المستوى الدولي. وإن كانت بعض الدول الكبرى كانت قد سلطت الضوء عليه من قبل؛ وأذكر هنا بأن القضية - الرعاية الصحية - كانت في صلب التفاعلات السياسية، ألم تكن خطة الرعاية الصحية لأوباما محور دوره وإرثه السياسي، مثلما كان إلغاؤها محور سياسة خلفه ترامب. كما طرحت الباحثة الدور الجديد للجيوش في إدارة الأزمات والجائحات، ليستدعي هذا الطرح تساؤلًا مهمًّا: هل هو دور جديد بآليات جديدة أو تعزيز لهذا الدور؟

ومن ثم فقد أعادنا المقال الأخير للباحثة شيرين جابر إلى عديد من الأسئلة التي طرحتها الورقة الأولى للدكتورة مي مجيب، وهو ما أرى أنه يقودنا إلى أهمية الرؤية الشاملة لهذه القضية، ولنأخذ مثلًا من قضية التنظيم الدولي ممثلًا في المنظمة الأممية ووكالاتها الفرعية. المؤكد أن هذا التنظيم الدولي نجح في كثير من القضايا الكبرى فيما بعد الحرب العالمية الثانية، وما زال هناك كثير من قصص النجاح والإغاثة عبر العالم، ولكن مظاهر الإخفاق والترهل في السنوات الأخيرة لا يمكن إنكارها؛ وعلى رأسها العجز عن مواجهة الأزمات التي تهدد السلم والأمن الدوليين بعد تراجع هيمنة الولايات المتحدة،

وعدم قدرة منافسيها على فرض إرادة دولية، وحالة السيولة التي يتسم بها الوضع الدولي الراهن، ومواصلة السياسة الأمريكية وخاصة الإدارة الحالية لترامب تقويض مؤسسات العمل الدولي - اليونسكو، والأونروا، ومنظمة الصحة العالمية، والمحكمة الجنائية الدولية، واتفاقية المناخ... إلخ. يضاف إلى جميع ما سبق ترهل بيروقراطية التنظيم الدولي كله. هذه المظاهر سابقة على أزمة جائحة كورونا. فضلًا عن إشكاليات هيكلية أخرى في فلسفة التنظيم الدولي والحوكمة الدولية؛ وعلى رأسها حق الفيتو في مجلس الأمن والمعايير المزدوجة في عمل الحوكمة الدولية. خلاصة هذا أن أزمة التنظيم الدولي سابقة، وما فعلته الجائحة هو تعظيم هذا الإخفاق وكشفه أي أنها - كما سبق القول - كاشفة وليست مُنشِئة لهذه الظواهر.

في الختام، يقدم هذا الملف كثيرًا من الاجتهادات؛ لسبر غور ظاهرة بالغة الأهمية وحدث فريد ما زلنا نعيش أبعاده، خاصة مع ما ظهر مؤخرًا من عودة تفشي المرض في بعض الدول التي كانت قد بدأت تخفيف الإجراءات الاحترازية. ما يعني أن فصول هذه الأزمة ما زالت مستمرة، وأن هناك حاجة لمزيد من الجهود لرصد آثارها وما سيؤول إليه عالمنا. وربما ما يجب أن نتذكره أن هذه الجائحة وتداعياتها ذكَّرت البشرية بأهمية التواضع وصعوبة القطع واليقين بشأن المستقبل، فعلى الأقل ليكن هذا أيضًا عنوان دراستنا ومراجعتنا لهذه المسألة.



ارتدادات العولمة...
عالم جديد تحكمه شراكة المعاناة

الدكتورة مي مجيب[1]

لا ترتبط العولمة جوهريًّا في حقيقتها بالمفهوم في حد ذاته قدر ارتباطها بنتائجه من حيث الكم والكيف وسرعة الأداء؛ حيث إن نهاية الحرب الباردة وشبكة الإنترنت، وسهولة السفر ويسر عقد الصفقات التجارية، وظهور الاقتصادات الناشئة، إلى جانب التقدم التكنولوجي الهائل، جميعها عوامل أسهمت في ربط أجزاء الاقتصاد العالمي بشكل غير مسبوق، وسمحت بتداخل الاقتصادات الوطنية بطريقة يصعب معها في كثير من الأحيان وضع الحدود الفاصلة بين الداخل والخارج. ومنذ عقود، أصبح مصطلح «العولمة» مصطلحًا محوريًّا في الأبحاث والدراسات والندوات ووسائل الإعلام، إلى أن كشفت أزمة جائحة كورونا عن اختلالات كبيرة في نظم الحوكمة الصحية والاقتصادية والسياسية في كثير من دول العالم. ولم تنجُ دول كبرى من هذه الجائحة/ الوباء سريع الانتشار؛ بسبب عدم استعداد نظمها للتعامل مع مثل هذه الأزمات. في حين أثبتت دول فقيرة لديها بنية تحتية متواضعة، مهارتها في التنسيق واستنفار طاقاتها البشرية لمواجهة خطر انتشار هذا الوباء.

«العالم بعد كورونا لن يكون كالعالم قبله»، ستتعافى اقتصاديات الدول بدرجات متفاوتة تحددها القدرة على التجاوب مع احتياجات المرحلة المقبلة، وستتغير فيها أولويات الإنفاق والاستثمار ونظرة الأفراد لنظم حياتية تم الاعتياد عليها. ومن ثم، تثور مجموعة من التساؤلات ترتبط بمصير ما أنجزته البشرية في إطار تداخلها - وربما تكاملها

الاقتصادي – في العقود الثلاثة الماضية؛ هل ستكون جائحة كورونا بداية لتقليص العولمة أو إنهائها؟ أم هل يحول حجم التداخل العالمي في جميع المجالات – وفي مقدمتها الاقتصادية – دون فك الارتباط الراهن بين دول العالم؟ هل ستبقى الولايات المتحدة في صدارة النظام الدولي؟ وهل سيبقى الاتحاد الأوروبي محافظًا على تماسكه؟ وهل ستتخلى الصين عن استراتيجية الصعود التدريجي، وتصبح أكثر ندية؟ كيف سيكون النظام الدولي بعد جائحة كورونا؟ هل تمثل الأزمة فرصة لبناء نظم حوكمة قادرة على التعامل مع التحديات غير التقليدية؟ هل بات الحديث عن صعود نمط الدولة القومية القادرة على الإلمام بكل المقاليد واقعًا يجب التعامل معه؟ ما مصير التكتلات الإقليمية، خاصة وأنها أثبتت عدم جدواها في التعامل مع الأزمة؟ هل هناك مجال لإعادة إنتاج عولمة قائمة على أطر التعاون في المجالات ذات الصبغة الإنسانية خاصة في ظل تراخي نظام «إدارة المخاطر» في إنجاز التوازنات المطلوبة في عديد من الملفات غير التقليدية؛ كالأزمات المالية والتغير المناخي والوقاية الصحية، وصولًا لانتشار الأوبئة وتنوع سلالاتها[٢]؟ هل تمثل الجائحة الحالية وقفة لإعادة النظر في حالة الاعتماد المركب التي خلّفتها العولمة من انتشار غير قابل للضغط أو الاحتواء لكثير من هذه الأزمات الدولية؟

عهد جديد للدولة القومية

أعادت أزمة جائحة كورونا درجة من الثقة بين المواطنين والدولة، بل وساعدت على التفكير في العودة إلى الدولة الوطنية في ظل تراجع نفوذ الدولة الليبرالية، كما أضحت الحاجة ماسة إلى دولة الرعاية أو دولة الرفاهية الاجتماعية، خاصة أن الدول القومية المركزية أثبتت أنها الأقدر على التعامل مع الأزمات المفصلية التي تهدد بقاء الشعوب، في ظل غياب آليات التعاون والتكامل الإقليمي والدولي. كما كشفت الأزمة عن الحاجة الماسة لتدخل الدول سواء لفرض العزل ومراقبة المرضى والتشخيص الصحي الموسع، أو من خلال عودتها القوية للقطاع الصحي؛ كبناء المستشفيات العمومية وتجهيزها، وتسخير

أجهزة الأمن والجيش لأداء هذه المهمة، أو في ضخ الأموال لدعم الشركات وفي إسناد الفئات المتضررة من الأزمة.

ولعل تلك المستجدات، قد طرحت تساؤلات جديدة تتعلق بنوع النظم السياسية وجدواها في التعامل مع الأزمة، فالدول السلطوية أو شبه السلطوية لم تجد صعوبة تذكر في تنفيذ هذه السياسة، أما الديمقراطيات وأشباه الديمقراطيات فشكل وطبيعة التدخل فتح آفاقًا جديدة حول طبيعة دور الدولة مستقبلًا، وضوابط تدخلها، وحدود هذا التدخل في مواجهة الحريات الشخصية والمدنية. هل سيشهد المستقبل مزيدًا من التوجه نحو المركزية والدولنة في مقابل ما عرف بالحد الأدنى من الدولة[٣]؟

الحقيقة أن الدولة لم تغب أصلًا حتى يقال إنها عادت، ولكن الأصح أنها بصدد إعادة الانتشار، فاستخدام الذكاء الاصطناعي لمتابعة مدى التزام المواطنين بالحجر الصحي، واستدعاء الجيوش حتى في الديمقراطيات الراسخة[٤]، لدعم الطواقم الصحية وبناء المستشفيات والمراكز الصحية، بعد أن كانت تضع نصب أعينها التهديدات الخارجية؛ لتتحول وجهتها إلى حماية جبهتها الداخلية، وتطبيق قرارات حظر التجول وملاحقة المخالفين، والقيام بعمليات التطهير في الشوارع والأماكن العامة، كلها ملامح لأدوار جديدة ستشهدها الدول، على اختلاف أنواعها، مع انحسار النيوليبرالية والتوجه الرأسمالي. ويبقى السؤال الذي طرحه انتشار الوباء وطرق الحكومات المختلفة في التعامل معه هو سؤال جدوى دولة الرفاه الاجتماعي لإعادة الاعتبار لتلك الفكرة في الوقت الحالي بعد عقود من السيطرة النيوليبرالية على البشر والاقتصاد[٥].

نظام دولي جديد... من التعددية إلى الندية

لقد غدا من المسلّم به أن النظام الدولي يشهد تعددية قطبية منذ سنوات، وأن جائحة كورونا ترسخ فقط واقعًا دوليًا هو أصلًا بصدد التشكل، مع إعطاء مزيد من الفرص لصعود الصين[٦] وتراجع الولايات المتحدة الأمريكية. بيد أن ذلك لا يعني بالضرورة أن الصين

ستحل آليًّا محل الولايات المتحدة الأمريكية، بل الأرجح أن تظل أمريكا تتصدر الريادة العالمية لعقود قادمة من الزمن. لكن ذهبت عديد من التحليلات إلى أن أحد تداعيات «ارتدادات العولمة» هي انتقال ميزان القوى العالمية من الغرب إلى الشرق، وفقًا لمعيار الدول نحو تدارك تداعيات الجائحة الراهنة. ففي الوقت الذي كان الغرب يراهن فيه على احتواء الصين والاستفادة من ضخامة سوقها عبر إدماجه تدريجيًّا في النظام الرأسمالي العالمي؛ نجحت الصين في احتواء الغرب واستيعابه، مستفيدة من ضخامتها الديموغرافية، ومن حصانتها الثقافية واللغوية، بدل أن يتم احتواؤها واستيعابها في المنظومة الليبرالية[٧].

يبدو أن النظام الدولي الآن يشهد بواقع توازنات دولية جديدة، خاصة وأن جائحة كورونا أبرزت حاجة أمريكا إلى الصين في مجال التجهيزات الصحية والأدوات الواقية البسيطة وغيرها. ورغم أنه لا يمكن الجزم أن الصين قد تخطت الأزمة بصورة كاملة، فإن المؤكد أنها قطعت أشواطًا مهمة في السيطرة على الوباء والتقليص من انتشاره، والأهم من كل ذلك أنها صنعت صورة عن نفسها في العالم، بأنها الدولة القوية الحازمة والقادرة على تخطي الأزمات، بل أكثر من ذلك بدأت تتحرك الآلة الصينية في الخارج لتفعيل قوتها الناعمة من خلال إرسال الفرق الطبية والأدوية والكمامات والأجهزة الصحية وغيرها للدول الإفريقية والعربية، وحتى لبعض الدول الأوروبية نفسها[٨]. كل ذلك يعني أن الصين ستتقدم على صعيد التنافسية الاقتصادية أكثر، جنبًا إلى جنب مع تعزيز حضورها الدولي، وسيكون ذلك بكل تأكيد على حساب موقع الولايات المتحدة الأمريكية في الساحة الدولية.

لكن الدلالة الأخطر للجائحة تتمثل في أن استمرار تنافس القوى الكبرى على النفوذ الدولي يهدد بتقويض قدرة النظام المعولم على تطوير آليات للتعافي من أزماته الأكثر خطورة، أو على الأقل لاحتوائها. بدا ذلك جليًّا في العجز عن تطوير جهد عالمي منسق لتطوير علاجات لمواجهة الفيروس، بل إن تطوير هذه العلاجات بات جزءًا من ديناميات التنافس الدولي تلك. وفضلًا عن ذلك، أكدت الأزمة محدودية الاستعداد الدولي لتقديم الدعم الكافي اللازم لمواجهة بؤر انتشار المرض، أو تنظيم إجراءات احترازية منسقة، مما يهدد بالارتداد إلى أوهام انعزالية تفتح الطريق أمام صراع عالمي غير منضبط.

مصير التكتلات الإقليمية والمؤسسات الدولية... دور التبادل المعولم في احتواء الفيروس

لقد أثار انتشار جائحة كورونا عالميًّا - إلى الآن - عجزًا وطنيًّا ودوليًّا عن مواجهته، مما أبرز كثيرًا من التساؤل والقلق بخصوص كفاءة وجدوى منظومة العولمة الدولية. ففي حين أن نظمًا صحية وطنية في دول متماسكة ومتطورة علميًّا وقفت عاجزة عن مواجهة هذا الفيروس إلى حد انهيار بعض هذه الأنظمة، اختفى تقريبًا دور منظومة التعاون الدولية الحديثة، عبر مؤسسات الأمم المتحدة ومنظماتها، بل أصبحت موضع تشكيك شديد كما هو حال منظمة الصحة الدولية.

كما كشفت أزمة جائحة كورونا عن فشل المنظومات الدولية والوطنية، والتكتلات الإقليمية في التعاطي مع التحدي الصحي الذي سببه الانتشار السريع للفيروس وفقر المعرفة العلمية الدقيقة بشأنه، لذا فمن المتوقع بعد انحسار الجائحة أن تتم إعادة النظر في جدوى هياكل التكتلات الإقليمية وفي مقدمتها الاتحاد الأوروبي؛ إذ كشفت الأزمة عن حالة التصدع في بنية الاتحاد بالتزامن مع توجهات التيارات القومية واليمينية نحو الانغلاق على الذات والتركيز على المصلحة القومية دون النظر لاعتبارات المسئولية الإقليمية[٩]، توازيًا مع صعود موجات الشعبوية الوطنية وراء جدران الانكفاء الوطني والتحجج بالعجز الدولي عن إنتاج حلول سريعة وفاعلة حد التشفي أحيانًا بهذا العجز. وهو ما قد ينذر بإعادة النظر في جدوى الاتحاد، وذلك مع ضبابية احتمالات خروج دول أخرى من الاتحاد الأوروبي بخلاف بريطانيا مثل إيطاليا وإسبانيا والبرتغال، استنادًا إلى ما تم تسجيله من تنامي حالة الغضب الشعبي ضد الاتحاد الأوروبي داخل عديد من الدول الأوروبية وفي مقدمتهم إيطاليا، كذلك ما يتعلق بردود الأفعال المصاحبة لرفض الاتحاد الأوروبي في مارس ٢٠٢٠ طلب تسع دول أوروبية منها إيطاليا بإصدار ما يسمى بـ «سندات كورونا»؛ للتخفيف من الآثار الاقتصادية للوباء[١٠]. إذ أصبح من المتوقع أن يُعاد تقييم فكرة الاتحاد، وكذلك إعادة تعريف الوظيفة المؤسساتية لمثل تلك التكتلات الإقليمية بشكل عام في ظل تنامي مهددات الأمن غير التقليدي[١١].

ولعل السؤال الآن هو هل أظهرت جائحة كورونا مدى هشاشة وضعف الاتحاد الأوروبي، وهل من الممكن أن تعود الأمور إلى طبيعتها بعد انتهاء الأزمة؟ وإلى أي مدى أثرت الأزمة على الوعي الأوروبي بالاتحاد وأهميته، وهو وعي تشكل وتأسس على مدى سنوات طويلة ومفاوضات لا حصر لها؟

اشتراكية الجائحة وحتمية العولمة

تعكس التغييرات والملامح السابق ذكرها مدى التحولات التي انعكست على كل دول العالم دون تمييز، وتأثير ذلك على تغيير مفهوم العولمة، وغيره من المفاهيم والمسلمات التي لن تعود بالتأكيد كما كانت. إن عددًا من المسلّمات قد سقطت أو بحاجة إلى إعادة النظر بسبب ما أحدثته جائحة العصر؛ كورونا في عالمنا[١٢]. وفي هذا الصدد، هناك توجهان، فثمة من يقول إن هذا الوباء سينتج عالمًا أقل عولمة، وفي المقابل، يذهب آخرون إلى القول بأن عالم ما بعد كورونا سيكون أكثر عولمة.

فبقدر ما حوّل نظام العولمة الكرة الأرضية إلى «قرية كونية»؛ بحيث سهّل انتقال الأشخاص، انتشر الوباء دون الحاجة إلى الحصول على إذن أو تأشيرة، بدليل أن الوباء بدأ في منطقة محددة من الصين، ثم انتقل خلال أيام إلى باقي أنحاء العالم عابرًا للقارات. والمفارقة هنا، هي أن العولمة بأبعادها السياسية والاقتصادية والثقافية كانت تخدم أنظمة رأسمالية دولية، ويتم توظيفها لخدمة مآرب ومشاريع تصب بشكل خاص في مصلحتها على حساب الفقراء من دول وشعوب، ولكن مع فيروس كورونا، انتفت أي فروقات طبقية، ولم تكن الأنظمة ومن يمثلها في هرمية السلطة بعيدة عن مخاطره. وبذلك أصبح الوباء عابرًا للطبقات الاجتماعية بكل متدرجاتها وتصنيفاتها، لا فرق بين القارات سوى في نسب الإصابات وطرق التعامل مع الجائحة.

يترتب على ذلك أنه إذا كنا إزاء وباء عالمي، فإن الحل والعلاج لا بد أن يكونا من الطبيعة نفسها، ولن تشعر أي دولة بالأمان إلا إذا تم التخلص من هذا الوباء أو التقليل

منه بشكل محسوس في كل العالم، وإلا فإن عودته تظل واردة وممكنة، وهو ما يتطلب توثيق أواصر التعاون العالمي ووقوف كل دول العالم في جبهة واحدة في مكافحة الوباء. ويدل على ذلك مثلًا أنه يوجد تعاون دولي في إجراء الاختبارات السريرية على المصابين بالمرض للتأكد من فاعلية اللقاح الذي يتم اختباره(١٣).

وفي طريق مضاد تمامًا، هناك نظرة إلى أن (عالم ما بعد كورونا) سيكون أقل عولمة، وتنبني تلك النظرة على أن الانفتاح الذي يعيشه العالم حاليًّا والقضاء على هيبة الحدود السياسية قد كانا من أسباب انتشار الجائحة بهذا الشكل. ويقول أتباع هذا الاتجاه إن هذا الوباء كان يمكن أن يظل في البؤرة التي نشأ فيها ولا ينتقل إلى مناطق العالم المختلفة، لو لم نكن نعيش هذه العولمة. ويبدو أنصار هذا الاتجاه سعداء بما تم من غلق للحدود وتحول العالم إلى جزر منعزلة لتأكيد صحة موقفهم.

الحقيقة الواضحة هي أن فيروس كورونا قد مثّل بدرجات متفاوتة تراجعًا لمد العولمة، وتقليص الاعتماد المتبادل بين الدول؛ حيث أسهم تفشي الفيروس في تسليط الضوء على الجوانب السلبية للعولمة؛ مثل انتقال الأمراض بشكل متسارع، حتى أصبحت كل دولة تميل إلى تقليص الاعتماد المتبادل أو التكامل مع غيرها من الدول(١٤). لقد أبرزت الأزمة تنامي عوامل التقويض الذاتي في بنية النظام المعولم، وأهم تلك الدلالات أن ديناميات التواصل الإنساني المعززة التي أتاحت انتشار منافع العولمة اتضح بشكلٍ جلي أنها هي ذاتها يمكنها أن تتيح انتشار التحديات الجسيمة لأمن الدول والمجتمعات بشكل غير قابل للاحتواء إلا بوقف جزء مهم من ديناميات التواصل تلك ذاتها عن العمل. كما أن عدم إمكانية الارتهان إلى الاعتماد بشكل مطلق على نمط تقاسم العمليات الإنتاجية عالميًّا يواجه تحديًا جسيمًا في ظل الشلل الذي بات يهدد الاقتصاد الدولي بأسره، وفي ظل ضرورة فرض حصار على بعض ركائزه الرئيسية مثلما بدأ في حالة الصين.

ولكن إذا ما تحدثنا عن العولمة على أنها أمر أكبر من مجرد سلاسل التوريد عبر القارات وسفن الحاويات الضخمة، وتكامل الأسواق العالمية، فإن الحديث عن نهاية

العولمة يعد دربًا من دروب الشعارات، خاصة في ظل طغيان ثورة الاتصالات والمعلومات التي يشهدها العالم، والتشابك في المصالح الدولية الذي يفرض مزيدًا من التعاون الدولي لمواجهة كثير من القضايا التي لا يمكن مواجهتها بشكل فردي. بيد أن المطلوب في هذا السياق، هو إعادة النظر في كيفية تعزيز الفرص التي تتيحها العولمة؛ بحيث تصب هذه الفرص في مصلحة كل الدول، وليس لصالح فئة قليلة فقط، وفي الوقت نفسه تعزيز أدوات التصدي للتحديات التي أفرزتها العولمة؛ حيث إن جائحة كورونا قد كشفت عن هشاشة النظام العالمي، وعجزه أمام قضايا الصحة والتضامن.

جائحة كورونا... رؤى جديدة ومسارات للتقارب

سوزان عابد[١٥]

«افتقدتموني؟ انتهى وقت الانتظار.. حان وقت زيارة اللوفر».

لوحة الموناليزا، متحف اللوفر بباريس، فرنسا

بهذه العبارة المبتكرة روج متحف اللوفر بباريس لإعادة استقباله للجمهور من جديد مستخدمًا لوحة الموناليزا – اللوحة الأشهر عالميًّا – للترويج لإعادة فتح أبوابه عقب فترة الحظر المفروض على فرنسا جراء جائحة فيروس كورونا COVID-19. ورغم نجاح الفكرة إعلاميًّا وتسويقيًّا، فإنها تعكس جانبًا مهمًّا جدًّا لا بد من رصده وتحليله بدقة؛ ففي الوقت الذي أغلقت فيه البلاد حدودها الجغرافية خوفًا من تفشي وباء فيروس كورونا، وحفاظًا على سلامة مواطنيها بالدرجة الأولى؛ لتطيح بعرض الحائط بفكرة العولمة وأن العالم أصبح قرية صغيرة يمكن للإنسان فيه أن يتنقل بحرية كبيرة من بلد إلى آخر بسهولة ويسر وفقًا لقوانين محددة وضعتها كل دولة أو كيان متحد. لكن جائحة فيروس كورونا كانت بمثابة اختبار حقيقي مفاجئ لهذه الفكرة التي طالما تبنتها الدول لسنوات طويلة. فتوقفت حركة الطيران وأصبح محظورًا على بعض مواطني الدول التنقل من دولة لأخرى لا سيما بين دول الاتحاد الأوروبي الذي كان يسمح لمواطنيه بحرية الانتقال دون إذن مسبق أو تأشيرة عبور من بلد إلى آخر داخل دول الاتحاد. فإذا بمواطني كل دولة محظور عليهم السفر والانتقال، بل في بعض الأحيان كان محظورًا على قاطني بعض المدن الانتقال إلى مدينة أخرى داخل

حدود الدولة الواحدة؛ منعًا لتفشي الوباء وانتقاله من مدينة لأخرى في محاولة للسيطرة عليه وحصره داخل بقعٍ جغرافية محددة.

عقب لحظة المواجهة والصدمة المفاجئة التي واجهت أغلب دول العالم لا سيما تلك التي انتشر فيها الوباء بشكل كبير، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، وإنجلترا، وروسيا، ودول الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى قطاع عريض من بلدان الشرق الأوسط؛ كان القطاع الثقافي والمعرفي بمثابة مسار جديد للتقارب مرة أخرى وفتح الحدود بين دول العالم؛ معززًا لمفهوم العولمة (الذي أصبح هشًّا ومحل نقاش أثناء الجائحة) ومؤكدًا على ضرورة الانطلاق نحو المعرفة الرقمية التي كانت بمثابة طوق نجاة أثناء الجائحة.

تجارب كثيرة تستحق الرصد وتسليط الضوء عليها؛ وهنا نحاول تحليل ودراسة نماذج متعددة من أقصى الشرق إلى الغرب؛ في محاولة لتتبع مسارات التقارب الرقمية التي انتهجتها بعض المؤسسات الكبرى والمراكز البحثية والجامعات والمتاحف إلى جانب بعض المبادرات الفردية التي خرجت من رحم المجتمع المدني.

على مستوى المؤسسات، وتحديدًا، المتاحف الدولية الكبرى، ففي الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال، وفي الوقت الذي تجاوزت فيه أعداد المصابين حاجز المليون مصاب؛ في الوقت نفسه كان متحف المتروبوليتان بنيويورك The Metropolitan Museum يستغل الثورة الرقمية والمعرفية بشكل جيد في الترويج لمقتنياته ومعروضاته ومعارضه الافتراضية من خلال موقعه الإلكتروني، تحت شعار «اجلس في منزلك ونحن سنأتي إليك»، و«استكشف المتروبوليتان». وعلى الرغم من أن المتحف كان يعتمد منهجية التكامل الرقمي في نشر وإتاحة قواعد البيانات جنبًا إلى جنب مع فتح صالات العرض في أرض الواقع منذ سنوات وقبل جائحة فيروس كورونا، فإن خطوة تعزيز النشر الرقمي وتفعيله بسبل وآليات جديدة كانت خطوة مهمة وجديرة بالتقدير في ظل تقليص عدد العاملين، والإجراءات الاحترازية المشددة داخل مكان العمل، وتوقف حركة النقل الداخلي داخل مدينة نيويورك؛ لتقديم خدمات وتنظيم جولات افتراضية داخل أروقة المتحف،

خاصة إذا أُخذ في عين الاعتبار أن كل هذا يخدم قطاعًا كبيرًا من الباحثين والدارسين في مراحل مختلفة من داخل وخارج الولايات المتحدة الأمريكية تعذر عليهم السفر لتوقف حركة الطيران ولإغلاق المتحف أبوابه أمام الجمهور[١٦].

ومن الولايات المتحدة الأمريكية إلى المملكة المتحدة؛ نجد المتحف البريطاني بلندن The British Museum ينتهج الدرب نفسه في عمل جولات افتراضية داخل صالات العرض وتعزيز قواعد البيانات وإتاحتها بشكل أكبر للمستخدمين. مع تقديم رسالة مهمة وثرية من مدير المتحف البريطاني؛ الدكتور فيشر يؤكد فيها على استعداد المتحف وطاقمه لإعادة فتح أبوابه أمام الزائرين من جديد عقب انتهاء الجائحة أو انحصارها، والعمل بشكل جديٍّ ومكثف لوجود حلول آمنة تحافظ على سلامة الزوار بانتهاج آلية عرض متحفي جديدة تسمح بتطبيق الشروط الصحية المعلنة من قبل الدولة ومنظمة الصحة العالمية. مؤكدًا على أهمية الخطوات التي اتخذها فريق عمل المتحف لتحويل الأنشطة والفاعليات المختلفة إلى صورة رقمية تتيح للجمهور المهتم أن يصل لمبتغاه من الزيارة في ظل الظروف الصحية الراهنة، مختتمًا رسالته بتطلعه لرؤية الزوار من جديد داخل أروقة المتحف[١٧].

Shop Search Donate

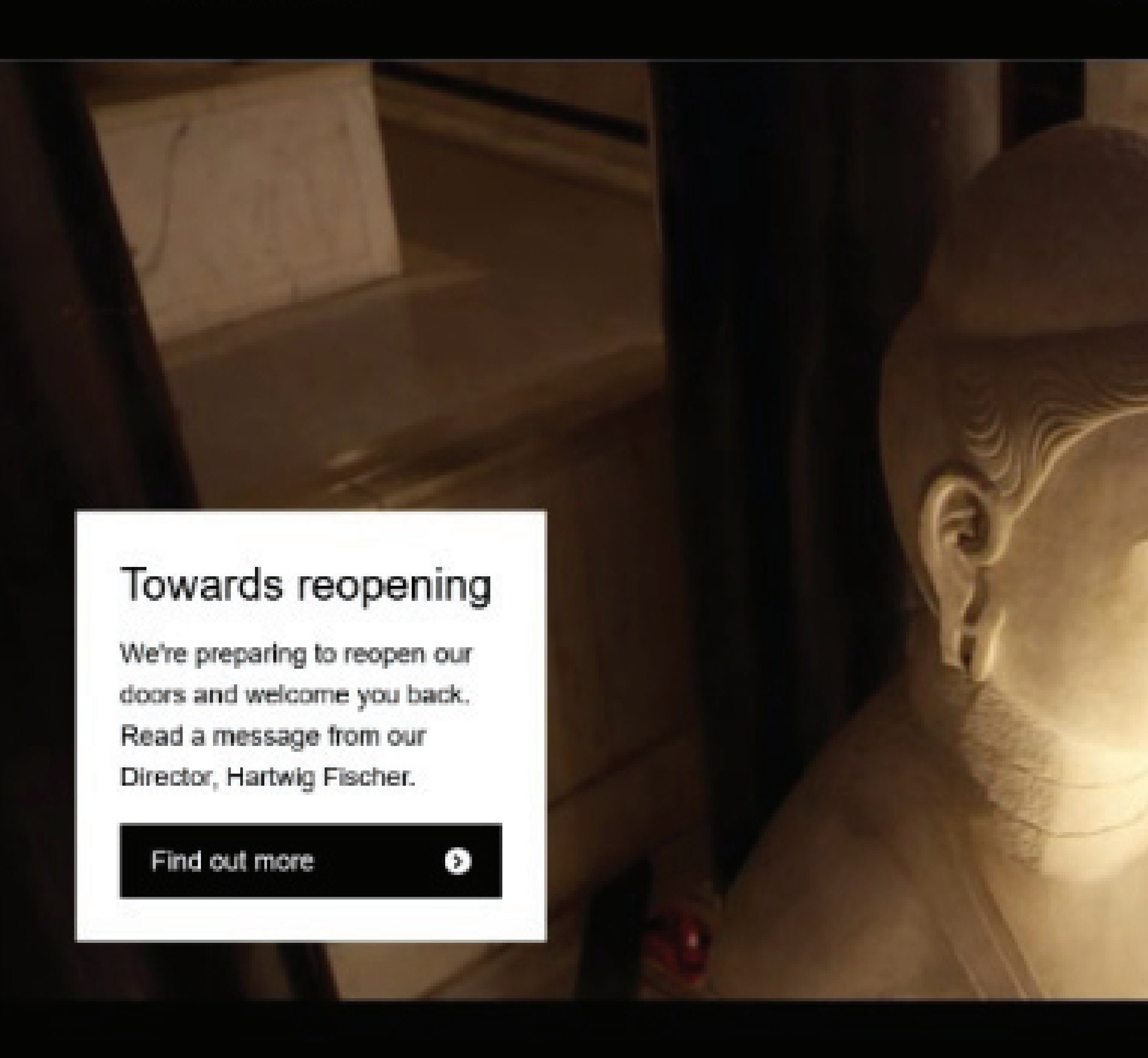
Exhibitions and events Collection Learn Membership Support us



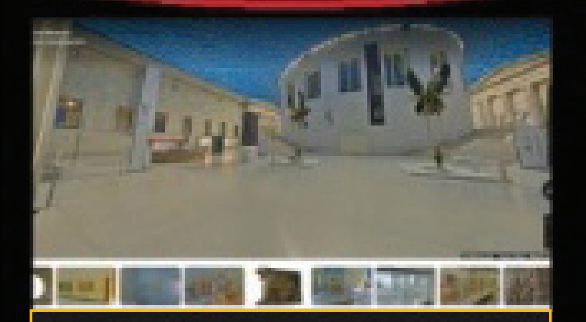
Free entry

The Museum is closed

الصفحة الرئيسية للموقع الإلكتروني للمتحف البريطاني بلندن، يوليو ٢٠٢٠م.

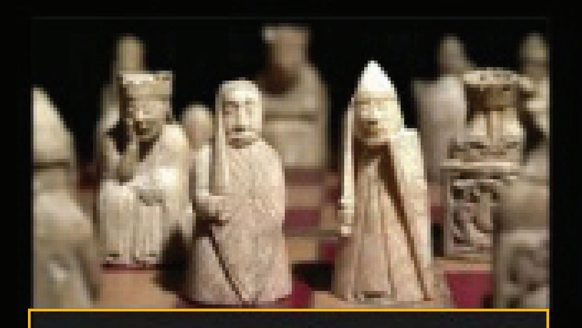


What's online...



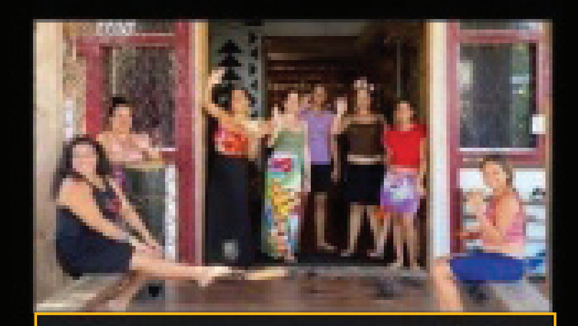
Take a virtual gallery tour

Explore the Museum's galleries from home and get closer to the collection, using Google Street View.



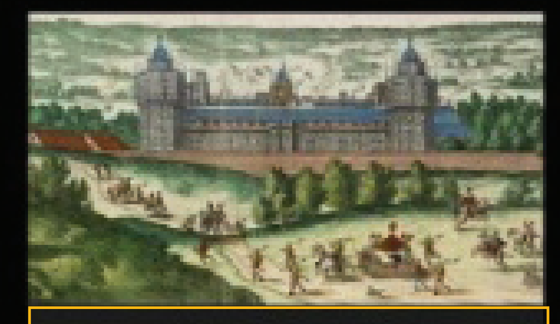
The Lewis Chessmen

Celebrate World Chess Day by discovering these mysterious chess pieces which have even featured in the Harry Potter film franchise.



Sharing stories and knowledge in Tahiti

Read how a rare and spectacular Tahitian costume provides a vital link to the country's cultures and traditions.



Travel guide to 16th-century London

Dreaming of a day out? Here's your guide to drinking, dining and unusual entertainments in Elizabethan London.

Towards reopening

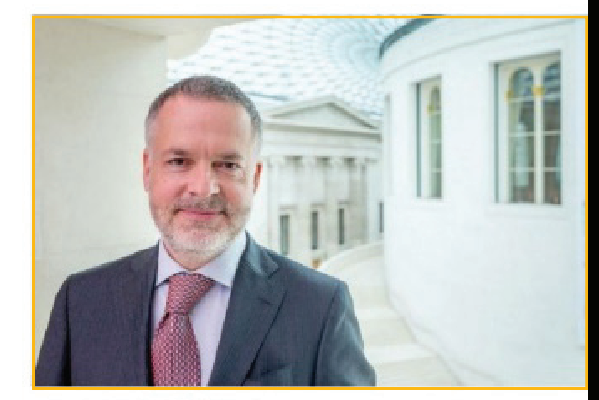
Home › Towards reopening

Share the page  

Stay connected Further information

A message from Hartwig Fischer, Director of the British Museum

'The UK's cultural sector is beginning to emerge from lockdown. We gratefully acknowledge the government's additional financial support. We have missed our many visitors from around the country and the world at the British Museum and we are excited to welcome you back soon. We're working hard towards reopening later in the summer.



— Hartwig Fischer, Director of the British Museum.

الصفحة الرئيسية للموقع الإلكتروني للمتحف البريطاني بلندن، يوليو ٢٠٢٠م.

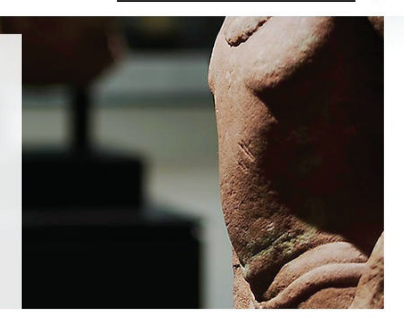
ومن داخل المملكة المتحدة أيضًا وتحديدًا من متحف الأشموليان The Ashmolean Museum بمدينة أكسفورد والتابع لجامعة أكسفورد نفسها؛ كانت الرسالة ذاتها ولكن بعبارات مختلفة تؤكد على إمكانية استكشاف المتحف ومقتنياته من المنزل[١٨].

ASHMOLEAN

ASHMOLEAN FROM HOME COLLECTIONS LEARN SUPPORT SHOP

ASHMOLEAN FROM HOME

Though the Museum is currently closed you can still enjoy the Museum, and be inspired by our collections, from home. Scroll down for some ways to stay connected.



The Ashmolean is the University of Oxford's museum of art and archaeology, founded in 1683. Our world famous collections range from Egyptian mummies to contemporary art, telling human stories across cultures and across time.

الصفحة الرئيسية للموقع الإلكتروني لمتحف الأشموليان بأكسفورد، يوليو ٢٠٢٠م.

ومن المملكة المتحدة عبورًا إلى أوروبا؛ وتحديدًا من ألمانيا ومتحف الدولة ببرلين The Staatliche Museen zu Berlin الذي انتهج السياسات ذاتها في إتاحة كل نفيس وقيم من داخل صالات العرض إلى جمهور المنزل، فبإمكانك التجول افتراضيًّا داخل قاعاته والوقوف مبهورًا أمام بوابة عشتار والتطلع إلى قطع الآجر المزجج بشكل دقيق من خلال تقنيات العرض ثلاثية الأبعاد، وبدقة عالية الوضوح، وكأنك تقف أمامها من داخل صالة العرض وليس بمقعدك من المنزل[١٩].

Currently, only selected museums, exhibitions and institutes of the Staatliche Museen zu Berlin are open to the public. Visits to any of these venues require a time-slot ticket. Read more



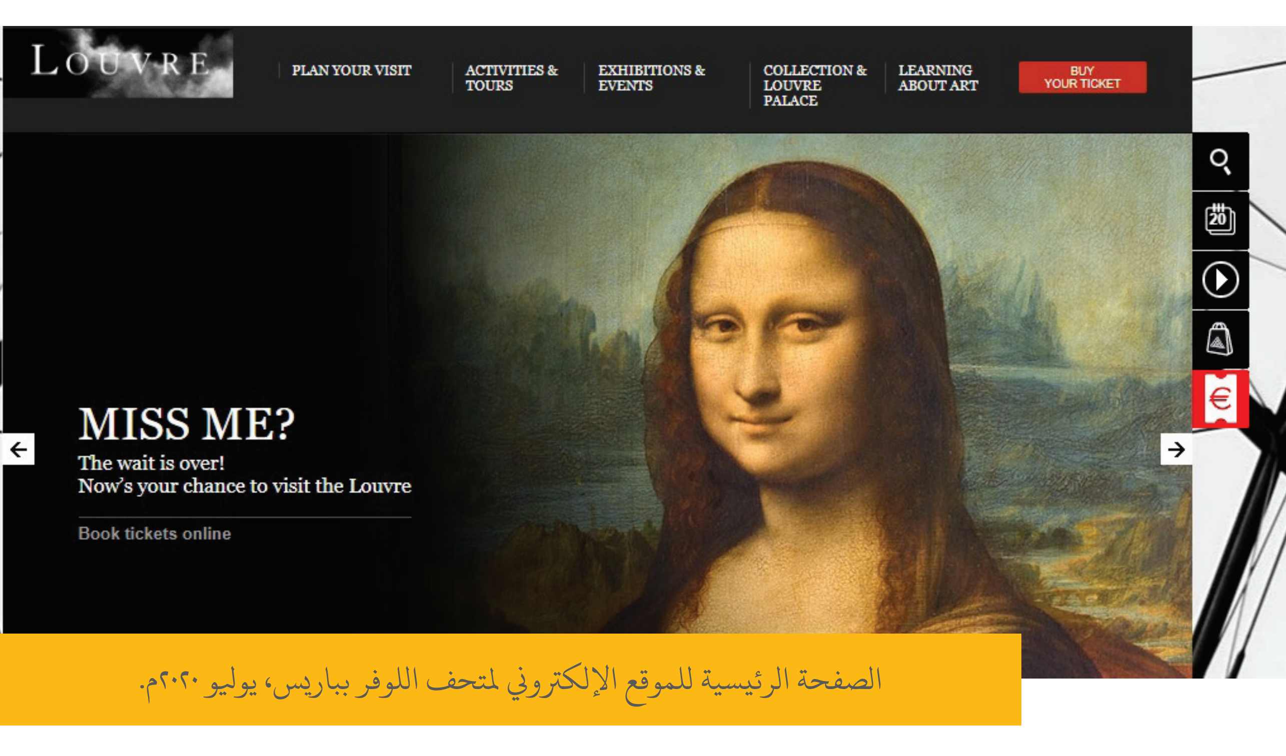
Discover the Pergamonmuseum Online

Highlights, Online Exhibitions and Virtual Tours

الصفحة الرئيسية للموقع الإلكتروني لمتحف برلين بألمانيا، يوليو ٢٠٢٠م.

نماذج عديدة لمتاحف كبرى انتهجت سياسة الإتاحة الرقمية ومد جسور التواصل المعرفي في ظل جائحة وباء كورونا التي تكاد تكون أغلقت منافذ العالم وفرضت سياجًا حديديًّا حول كل دولة؛ لكن الثورة الرقمية تجاوزت هذا السياج بقوة، واستطاعت الدخول إلى منزل كل فرد بشكل آمن.

وهنا لا بد من الإشارة أيضًا إلى أن بعض المتاحف الكبرى لم تستخدم موقعها الإلكتروني بشكل أساسي كمنصة للتقارب والنشر الرقمي أثناء الجائحة في الفترة من مارس إلى يوليو ٢٠٢٠م، بل استخدمت أحد البدائل الأكثر سهولة والأسرع انتشارًا وتواصلًا مع الجمهور. لا سيما منصات التواصل الاجتماعي بصورها المختلفة وتطبيقاتها المتنوعة. ومنها على سبيل المثال تجربة المتحف المصري بالقاهرة الذي استخدم صفحته الرسمية على موقع التواصل الاجتماعي Facebook باعتباره وسيلة مهمة لنشر صور مميزة ومنتقاة لبعض مقتنيات المتحف المتنوعة والتعريف بها، والتواصل مع جمهوره من متحدثي اللغة العربية، وغيرها من الأمثلة المختلفة التي انتهجت الأسلوب نفسه أثناء فترة الحظر وتوقف العمل.



الصفحة الرئيسية للموقع الإلكتروني لمتحف اللوفر بباريس، يوليو ٢٠٢٠م.

© RMN - Grand Palais (Musée du Louvre) / Michel Urtado

1 2 3 4 5

A NIGHT AT THE LOUVRE
LEONARDO
DA VINCI
Only in Theatres

© 2009 RMN-GP / Stéphane Maréchalle

© RMN-GP (musée du Louvre) / M. Urtado

CORONAVIRUS
COVID-19
INFORMATIONS

Reopening, opening hours and access, safety measures and advice...

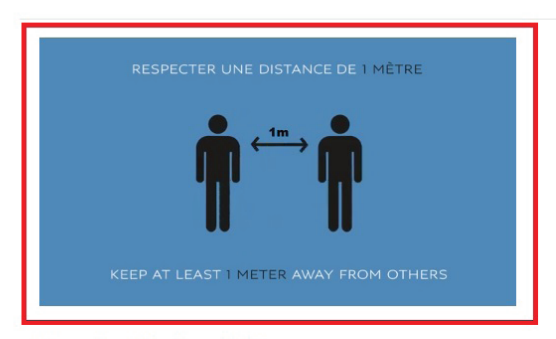
LOUVRE COLLECTION
Artwork of the Day

CINEMA
A Night at the Louvre: Leonardo da Vinci

PLAN YOUR VISIT
All of the information you need to know before visiting the museum

VIGIPIRATE
ALERTE ATTENTAT

الصفحة الرئيسية للموقع الإلكتروني لمتحف اللوفر بباريس، يوليو ٢٠٢٠م.



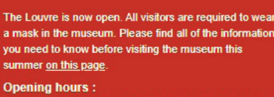
Practical information

The Louvre is now open. All visitors are required to wear a mask in the museum. Please find all of the information you need to know before visiting the museum this summer on this page.

Opening hours :
The Louvre is open every day (except Tuesday) from 9 a.m. to 6 p.m.

Closed on :
January 1, May 1, December 25

We strongly advise booking your time slot in advance online



Reopening of the Louvre Estate

The Carrousel and Tuileries gardens are open during the usual hours. In line with the social distancing measures outlined by the authorities, games and gatherings of more than 10 people will continue to be prohibited in the gardens. The Musée du Louvre will be opening on July 6, 2020.



Face coverings are required for all visitors over the age of two.



Maintain physical distancing. Keep at least 6 feet from others.



Wash hands and use hand sanitizer regularly during your visit.



Light snacks and beverages are available.



Coat check is temporarily closed. No large bags.



Please follow directions from Met staff.

Here's what else you need to know about how we are keeping you and our staff safe.

الصفحة الرئيسية للموقع الإلكتروني لمتحف اللوفر بباريس، يوليو ٢٠٢٠م. «محددة الإجراءات التي سوف يتم اتباعها من قِبَل الزوار في مرحلة ما بعد فتح المتحف أبوابه للجمهور».





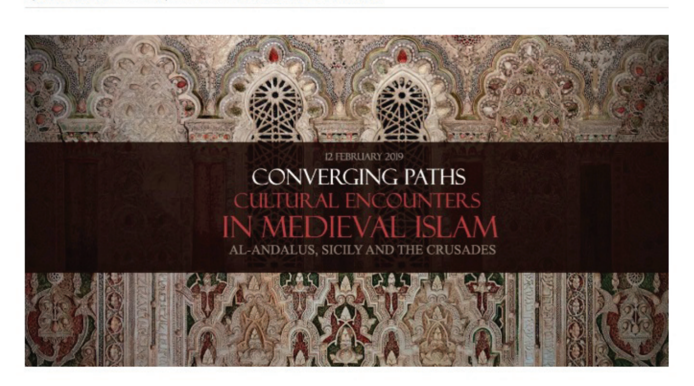
الصفحة الرئيسية للموقع الإلكتروني لمتحف اللوفر بأبو ظبي، يوليو ٢٠٢٠م.

وفي أوائل شهر يوليو ٢٠٢٠م، وفي ظل بدايات محاولة إعادة الحياة إلى ما كانت عليه بشكل نسبي وبإجراءات احترازية مشددة؛ تجاوبت فئات عديدة من القطاع الثقافي مرة أخرى مع هذا الأمر. فمن قطاع المتاحف الدولية الكبرى نفسه نجد أن كل متحف تبنى سياسة إعادة فتح أبوابه أمام الجمهور وروج لإجراءات السلامة والأمن بشكل مختلف. فعلى سبيل المثال: نجد متحف اللوفر بباريس - كما سبق وذكرنا - يستخدم لوحة الموناليزا كدعاية جديدة للإعلان عن موعد استقبال الجمهور ومعززًا ذلك بقائمة إرشادات بأكثر من لغة عن التدابير الواجب اتخاذها أثناء زيارة المتحف بشكل خاص. وإنتاج فيلم قصير يوضح شروط وسلامة التعامل الآمن داخل المتحف. الأمر نفسه نجده في كلٍّ من متحف المتروبوليتان بنيويورك، والمتحف البريطاني بلندن، ومتحف فكتوريا، وألبرت بلندن، ومتحف برلين، ومتحف الأرميتاج بروسيا، ومتحف الفن الإسلامي بماليزيا؛ ومتحف اللوفر بـ «أبو ظبي»؛ كلٌّ وفقًا لرؤيته وسياسته.

مرورًا من المتاحف الدولية إلى المراكز البحثية المتخصصة سواء الحكومية منها أو الخاصة والمبادرات الشخصية؛ فعلى سبيل المثال: دشنت مؤسسة بركات بلندن - مؤسسة غير هادفة للربح - في الثاني عشر من فبراير ٢٠٢٠ م، منصة رقمية تحت عنوان «مسارات للتقارب» انتهجت فيها سياسة الحلقات النقاشية الصوتية فقط Podcast لكبار الأساتذة والمحاضرين في مجالات متنوعة في الثقافة والتراث العمراني والمعماري والفني، وأتاحت هذه التسجيلات للجمهور بشكل مجاني، واعتمدت على التنويه المسبق للحلقات قبل إذاعتها مما أتاح فرصة للمهتمين في إرسال استفساراتهم وأسئلتهم للضيوف ليوجهها المحاور لهم بشكل منسق ومعد مسبقًا. وهي من التجارب المميزة والناجحة بشكل كبير. وأُذيع ما يقرب من ست عشرة حلقة بهذا الشكل المبتكر الذي سهل على المتحدث الأمر وشجعه على قبول دعوة الاستضافة كحلقة نقاشية أقرب إلى الدردشة منها إلى المحاضرة، فهو غير ملزم بتقديم عروض وصور وتعزيز محاضرته بوثائق أو معروضات وغيرها من وسائل العرض الحديثة، كل ما عليه هو ترتيب ذهنه وأفكاره للتحدث في نقاط محددة هو مختص بالأساس فيها[٢٠].

Launch of Converging Paths on February 12th, 2019.

By Seif El Rashidi | February 20th, 2019 | Latest news | 0 Comments



We are very happy to announce the successful launch of our year-long series of cultural events "Converging Paths" developed and delivered with Asia House on February 12th, 2019.

الصفحة الرئيسية للموقع الإلكتروني لمؤسسة بركات، والإعلان عن مبادرة «مسارات للتقارب»، التي انطلقت أولى حلقاتها في فبراير ٢٠٢٠م.

CONVERGING PATHS 2020

CREATIVE ENCOUNTERS WITH THE ISLAMIC WORLD

ASIA HOUSE

BARAKAT

NEW PODCAST

EPISODE 4

GOD IS BEAUTIFUL AND LOVES BEAUTY

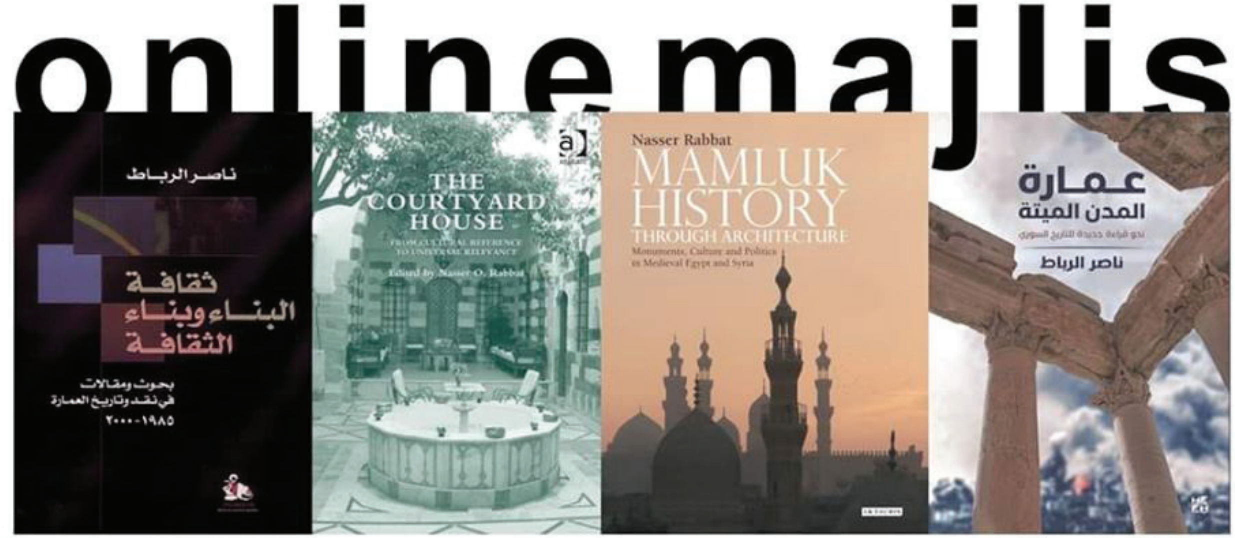
WITH DORIS ABOUSEIF

LISTEN NOW

الصفحة الرئيسية للموقع الإلكتروني لمؤسسة بركات ومبادرة «مسارات للتقارب»، والإعلان عن حلقة للدكتورة دوريس أبو سيف، يوليو ٢٠٢٠م.

ومن تجربة «مؤسسة بركات» إلى مبادرة شخصية بعنوان «المجلس الثقافي أونلاين» أو Online MaJlis التي دشنها الأستاذ سلطان القاسمي من دولة الإمارات العربية المتحدة، وهي تجربة ثرية ومهمة وفقًا لنتائجها التي تمثلت في أكثر من ثلاثين حلقة نقاشية في الفترة من إبريل إلى يوليو ٢٠٢٠ م. حاور فيها أكثر من ثلاثين ضيفًا بالصوت والصورة من خلال تطبيق Zoom؛ حيث كان يعلن من خلال صفحته الشخصية على وسائل التواصل الاجتماعي عن موعد الحلقة الجديدة ورابط الاشتراك، وبإمكان أي فرد مهتم أن يشارك في الحلقة ويشاهدها في بث مباشر، وعززها بتسجيل لهذه الحلقات كلها وإتاحتها على منصة الـ YouTube بشكل مجاني للمهتمين بموضوع النقاش. ومن الطريف أن الدكتور ناصر الرباط؛ أستاذ الأغاخان للعمارة الإسلامية في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا MIT، ومدير برنامج الأغاخان للعمارة الإسلامية بالولايات المتحدة الأمريكية كان ضيفًا مميزًا لكلٍّ من تجربة «مؤسسة بركات» والـ«مجلس ثقافي أونلاين»؛ ليكون بذلك نموذجًا مميزًا لتعزيز أحد أبعاد العولمة وتطبيقاتها، والتواصل الآمن من خلال التقنيات الرقمية الحديثة في ظل أزمة جائحة كورونا، وأثناء حظر حركة المواطنين في أغلب بلدان العالم وجلوسهم بمنازلهم حفاظًا على أرواحهم، استمعنا إلى الرباط مرة من منزله بالولايات المتحدة الأمريكية في حديث شيق يحاوره المسئول عن برنامج «مسارات للتقارب» من لندن بالمملكة المتحدة، وأطل علينا مرة أخرى وشاهدناه صوتًا وصورة من منزله أيضًا، ولكن هذه المرة يحاوره الأستاذ سلطان القاسمي من دولة الإمارات.

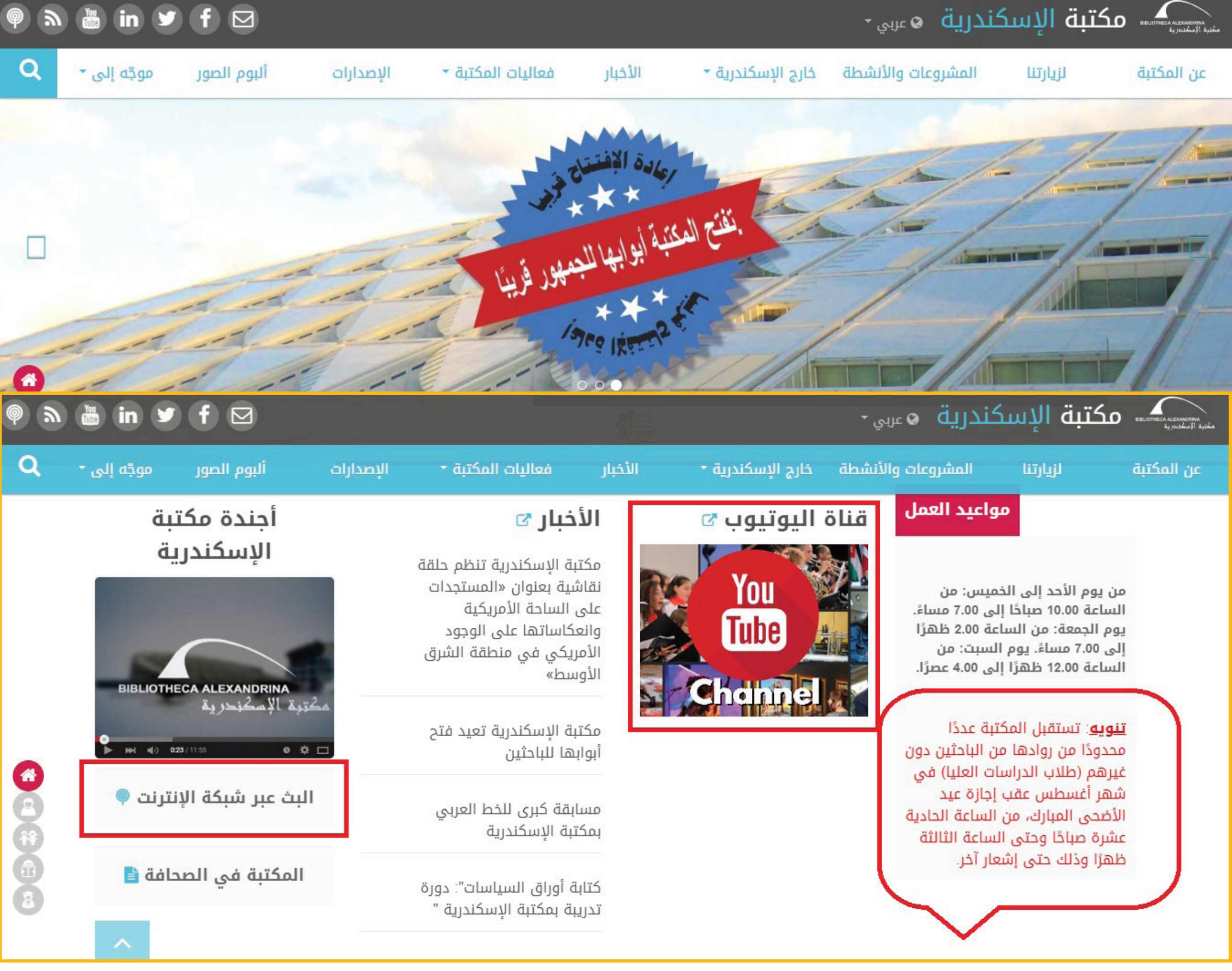
من التحليق دوليًّا شرقًا وغربًا وصولًا إلى مصر؛ شاهدنا نماذج عديدة تصنف ما بين ممتازة وجيدة انتهجتها مؤسسات كبرى لتعزيز تواجدها أثناء فترة الحظر الصحي التي فرضتها الدولة المصرية حفاظًا على صحة وسلامة وأمن المواطنين. وعلى رأسها تجربة مكتبة الإسكندرية التي جاءت أكثر تكاملًا وشمولية، واعتمدت على التواصل الرقمي في الوصول لزوارها ولنشر مقتنياتها ونوادرها وبث فاعلياتها وأنشطتها المختلفة، بل محاولة الوصول إلى قطاع أكبر من المهتمين أثناء جائحة كورونا. فنجدها تنتهج سياسة البث التفاعلي عبر شبكة الإنترنت لكثير من المحاضرات والحلقات النقاشية الخاصة بمراكزها البحثية المتعددة. كما



إعلان محاضرة الدكتور ناصر الرباط في مبادرة «المجلس الثقافي أونلاين»، بعنوان: «رحلتي مع التاريخ»، بتاريخ ١٨ يوليو ٢٠٢٠م، وأدارها الأستاذ سلطان القاسمي.

أسهمت السياسات الثقافية التي أرستها المكتبة قبل الجائحة بسنوات، في تعزيز تواجدها أثناء الجائحة؛ فالقناة الخاصة بالمكتبة عبر منصة الـ YouTube استُخدمت لإعادة التنويه عن الفعاليات والحفلات الموسيقية التي أقيمت بالمكتبة وغيرها من الأنشطة. كما أن سياسة تسجيل المؤتمرات والمحاضرات العامة وبثها من خلال الموقع الإلكتروني للمكتبة أسهم في تكوين مكتبة رقمية صوتية وفيلمية ضخمة أمام جمهور المكتبة بالتوازي مع الفعاليات الجديدة التي أقيمت أثناء فترة الجائحة[٢١].

وهناك تجارب أخرى مميزة تبنتها الجامعات المصرية الحكومية والخاصة؛ منها على سبيل المثال: تجربة الجامعة الأمريكية بالقاهرة التي أطلقت برنامج «الإنسانيات الرقمية»، وهو عبارة عن سلسلة من المحاضرات جاء أغلبها منصبًّا على الشأن الثقافي والعمراني



الصفحة الرسمية، للموقع الإلكتروني لمكتبة الإسكندرية، مصر.

والتاريخي المصري. وذلك من خلال فتح باب المشاركة أمام الجمهور للتسجيل وحضور المحاضرات ومحاورة ومناقشة المحاضر من خلال الأسئلة والاستفسارات التي تدور في ذهنه.

من خلال ما سبق من نماذج مختلفة يمكننا رصد تلك التحولات التي طرأت على المشهد الثقافي بشكل عام وآليات التواصل والاستمرار بشكل خاص، على النحو الآتي:

المرحلة الأولى بدأت مع الأيام الأولى من فرض الحظر الصحي بشكل واسع في أغلب بلدان العالم؛ واكبتها مرحلة من قلة التفاعل والنشاط الرقمي بشكل ملحوظ؛ حيث اكتفت أغلب المؤسسات الحكومية وغير الحكومية بالتنويه عن إغلاق أبوابها أمام الجمهور حرصًا

على سلامتهم وأمنهم. وسرعان ما استشف الجميع أن فترة الحظر ستكون طويلة الأمد نسبيًّا تفوق فترة الأسبوعين؛ وبالتالي بدأت المؤسسات التي تمتلك منصات رقمية مجهزة مسبقًا بقواعد بيانات إلكترونية وفريق عمل على دراية ووعي كامل بآليات العمل الرقمي، كما كان في كبريات المتاحف الدولية وفي مكتبة الإسكندرية على سبيل المثال.

المرحلة الثانية تمثلت في غزارة الإنتاج المعرفي الرقمي تحديدًا، والممثل في مبادرات عديدة دشنتها مؤسسات حكومية وغير حكومية، ومبادرات جماعية وفردية، تنوعت مخرجاتها ما بين حلقات نقاشية ومحاضرات ومؤتمرات وبث مباشر لأفراد أيضًا.

ورغم أن الصورة بشكل عام في هذا المرحلة قد تبدو جيدة، فإن هذا الزخم الرقمي صاحبه شيء من السرعة والاستسهال في الإنتاج، خاصة من المؤسسات التي لم تكن تنتهج سياسة الرقمنة في أسلوب عملها قبل جائحة كورونا. وكذلك المبادرات الفردية التي اعتمدت على فرد غير مؤهل نسبيًّا للقيام بالدور المنوط به. فأصبحت الإعلانات والتنويهات اليومية عن فعاليات مختلفة وحفلات موسيقية من شرق العالم لغربه تملأ صفحات التواصل الاجتماعي كمنصة رئيسية للإعلان والنشر عنها. وبعد أن كان من الصعب الوصول إلى فعاليات جادة وثرية علميًّا، بات هناك صخب وسيل من الفعاليات، وأصبح على المتلقي أن يعي جيدًا عن أي شيء يبحث، وأن يستشف جودة المنتج المعلن عنه قبل أن يخطط ويجهز لحضوره.

المرحلة الثالثة والأخيرة يمكننا أن نلخصها في عبارة شائعة في مجال دراسة النُّمّيات/المسكوكات؛ وهي أن «العملة الجيدة تطرد العملة السيئة» بالضرورة. وهو ما حدث بالفعل مع هذا الزخم المعرفي الرقمي؛ فأصبح الجمهور أكثر وعيًا وتمرسًا بمنصات العرض وتطبيقاته المختلفة، وحازت مؤسسات ومبادرات عديدة على ثقة الجمهور وتواجده وتفاعله بشكل مكثف. في حين لم تجد المبادرات والمحاولات غير المكتملة نجاحًا يذكر، ولم يحاول أصحابها تكرارها بالصورة نفسها، بل عملوا على تطويرها وتحديث أدواتهم للخروج مرة أخرى للجمهور بشكل أكثر جدية وجودة.

أما على مستوى مضمون تلك الآليات المتنوعة المتبعة للتواصل أثناء فترة الحظر المترتب عن أزمة جائحة كورونا؛ نجد أن المتاحف والمكتبات الدولية عمدت إلى إتاحة مقتنياتها بشكل أساسي فهي رأس مالها المادي والمعنوي معًا، وذلك على مستويين؛ المستوى الأول: هو الإتاحة بشكل عام خدمةً للزوار غير المتخصصين والجمهور العام. والمستوى الثاني: هو الإتاحة الخاصة بالأكاديميين والدارسين المتخصصين، والمقصود هنا: هم المهتمون بدراسة مجموعات متحفية محددة أو مخطوطات محفوظة في هذه المتاحف أو المكتبات. وجاءت هذه الإتاحة من خلال التواصل الإلكتروني المباشر مع إدارة المتحف أو المكتبة وطلب صورة رقمية للمواد التي يدرسها الباحث، وربما تعزيز طلبه بما يفيد ذلك ويؤكده. وهنا تعد هذه الخطوة هي إجراء مميز لتسهيل الأمر وإتاحته لمن تعذر عليهم السفر أو زيارة تلك المؤسسات إثر انتشار الجائحة دوليًّا ومنع حركة الطيران في أغلب بلدان العالم.

أما الفعاليات المختلفة من مبادرات ثقافية وندوات ومحاضرات وورش عمل وتسجيلات، فقد اختلف مضمونها باختلاف الجهة المنظمة لها. فعلى سبيل المثال: نجد المؤسسات والمكتبات والمتاحف صاحبة التاريخ المميز والتجربة والممارسة السابقة هي الأكثر تنوعًا وثراءً في محتوى ومضمون تلك الفعاليات، مرتكزة على شبكة دولية من العلاقات والتواصل والتبادل المعرفي القائم من قبل - قبل انتشار جائحة كورونا - فكان من اليسير عليها أثناء الجائحة تنسيق تلك الأنشطة وتنظيمها وبثها. وبالتالي نتج عن ذلك تنوع المحتوى والمشاركين فيه، فنجد ورشة عمل تحمل صفة (الدولية) لوجود محاضرين ومشاركين بالفعل من بلدان مختلفة، أو محاضرة يحاضر فيها الضيف من دولة والمحاور من دولة أخرى والجمهور من بلدان متنوعة.

نأتي بعد ذلك للنقطة الأكثر أهمية، وهي مخرجات هذه الفعاليات؛ لنجد أنها تنوعت وتباينت من جهة لأخرى ومن دولة لأخرى. وفي بداية الأمر كان التركيز بشكل عام على «تاريخ الأوبئة والجوائح» وكيفية التعامل معها وفقًا لكل دولة ونطاق جغرافي محدد. ففي الوقت الذي ركزت فيه الفعاليات الإسبانية على جائحة الإنفلونزا الإسبانية في مطلع القرن العشرين، كان التركيز في مصر مثلًا على تاريخ الأوبئة في مصر وكيفية التعامل معها. ولكن

سرعان ما تنوعت مضامين تلك الفعاليات بعيدًا عن فكرة الأوبئة وتاريخها لتحلق بعيدًا وفقًا لسياسة المؤسسة ورؤيتها وخلفيتها الثقافية ومجالات اهتمامها. وهو ما نجده بصورة واضحة في بعض المبادرات المؤسسية والشخصية التي أشرنا إليها من قبل؛ حيث تنوعت موضوعات حلقاتهم النقاشية وضيوفهم وفقًا لاهتمام وتخصص الجهة المنظمة المعروف مسبقًا. يلي ذلك المرحلة الأكثر جدية ومنهجية في التفاعل مع الجمهور القابع بمنزله؛ لنجد أن أغلب المؤسسات والمكتبات والمتاحف الدولية أرست لمنظومة إعادة العمل بشكل إلكتروني/ رقمي. ومن ثم استئناف خطة عملها وأنشطتها التي كانت قد توقفت بسبب الأزمة، وإعادة طرحها بشكل جديد ولكن في صورة تواكب الظرف الراهن الذي لم يعد طارئًا، مما عزز من تنوع المضمون.

وهنا... تخلص هذه الدراسة التي استعرضنا من خلالها نماذج بسيطة جاءت على سبيل المثال لا الحصر؛ أن نضع نصب أعيننا أهمية تحديد السياسات الثقافية لكل دولة بشكل عام، ولكل مؤسسة بشكل خاص تماشيًا مع طبيعة العصر الرقمي أولًا، وانطلاقًا من التجربة الحياتية التي مر بها العالم في ظل جائحة كورونا ثانيًا. لنجيب عن تساؤل طرح كثيرًا في نطاقات عدة: هل سيعود العالم إلى ما كان عليه قبل جائحة كورونا؟ ومن منطلق ما رصدنا بالتأكيد الإجابة هي: لا. على الأقل على المستوى الثقافي والمعرفي، فتجربة «جائحة كورونا» وتداعياتها المختلفة أثبتت بما لا يدع مجالًا للشك أن الرقمنة ضرورة وليست رفاهية تحتمل التأجيل. فالمكتبات الدولية التي قامت من قبل برقمنة نوادرها المخطوطة على سبيل المثال وأتاحتها للجمهور سواء بشكل مجاني أو مدفوعة الأجر هي الوحيدة القادرة على مساعدة الباحثين وخدمتهم أثناء الجوائح والأزمات الكبرى غير المتوقعة سواء التي يمر بها العالم كوحدة واحدة، أو تمر بها دولة واحدة نتيجة لصراع مسلح أو حروب أو كوارث طبيعة. والشيء بالشيء يذكر؛ فعندما اجتاحت قوات «داعش» مناطق مختلفة من الأراضي العراقية وعاثت فسادًا وتخريبًا في مقتنياتها القيِّمة؛ جاءت الثورة الرقمية مسارًا بديلًا لتحفظ ما دمرته الأسلحة من خلال مبادرات ومشروعات عدة تبنتها المؤسسات الدولية والإقليمية والمحلية الكبرى لإعادة بناء تلك المواقع التراثية ومقتنيات المتاحف المنهوبة

افتراضيًّا وإتاحتها بشكل رقمي للأجيال القادمة. ومنها تجربة متحف برلين التي وجهت نداءً دوليًّا لكلِّ مَن زار مِن قبل هذه المتاحف والمواقع التراثية من مساجد وكنائس ومزارات متنوعة والتقط لها صورًا تذكارية، ولكل باحث متخصص انصبّت دراساته على مجموعات من مقتنيات تلك المتاحف أو العمائر المتهدمة لأخذ صورة رقمية من هذه الصور وحفظ الحقوق الفكرية لاستخدامها في إنتاج نماذج ثلاثية الأبعاد تسمح بالتجول الافتراضي في تلك المتاحف المنكوبة على أرض الواقع.

إذًا لا تملك الدول التي تتطلع إلى مستقبل ثقافي ومعرفي رفاهية تأجيل اعتماد الرقمنة كأسلوب عمل معتمد ومستخدم دوليًّا. ففي الوقت الذي ظهر فيه الكتاب الإلكتروني وانتشرت الصحافة الإلكترونية على الساحة الدولية، وبات الجدل قائمًا حول مدى تقبل الجمهور له وإقباله عليه، ومقارنته بالكتاب المطبوع والصحافة الورقية؛ وجدنا أنفسنا أمام خيار لا بديل له في ظل جائحة غير متوقعة وضعتنا أمام منصات رقمية متعددة وتطبيقات كثيرة، وعلى الجميع التعامل معها وقبولها وتطويرها.

ومن ثم، فعلى متخذي القرار في المشهد والشأن الثقافي ضرورة توجيه المؤسسات الحكومية والمكتبات العامة إلى تعزيز الرقمنة والإتاحة، وليس الرقمنة فقط وحفظ ما تمت رقمنته داخل المباني الحجرية والغرف المغلقة، بل إتاحتها بوسائل وشروط مختلفة وفقًا لسياسات وآليات العمل داخل كل مؤسسة على حدة وبما يتماشى مع المعايير والقوانين التي تنظم العمل داخل المؤسسات المختلفة. وكذلك بناء قاعدة تواصل دولي أكثر انتشارًا، واستغلال تجربة جائحة كورونا وما شهدناه خلالها من مبادرات قليلة الكلفة، ذات قيمة معرفية كبيرة في توسيع قاعدة الانتشار والتواصل بين الجامعات والمتاحف والمكتبات سواء على نطاق دولي أو إقليمي أو محلي. وتبني رؤى جديدة مغايرة لتلك التي تعتمد على آليات وسبل تقديم تقليدية قد لا تتلاءم مع ظروف صحية طارئة كما حدث في عام ٢٠٢٠م.

تفشي فيروس كورونا... بين المؤامرة والتعاون الدولي

الدكتور محمود عزت عبد الحافظ[٢٢]

بعد مرور عدة شهور على تصاعد أزمة جائحة فيروس كورونا ودخول دول العالم في اتخاذ تدابير احترازية من فرض حظر كامل إلى غلق المطارات، وتعطيل معظم الأنشطة الاقتصادية والحياتية محاولة منها لحصر الفيروس من الانتشار، سادت حالة من الارتباك الدولي سواء من حيث تحليل تلك الجائحة أو وضع تداعياتها وكذلك آليات التعامل معها. فكان لجائحة كورونا عديد من التداعيات الاقتصادية والسياسية والأمنية والاجتماعية على المستوى الدولي ككل. فجائحة كورونا أصبحت من الأحداث التي ستُخلِّف تحولًا في النظام الدولي والإقليمي على غرار الأحداث التي خلّفت تحولات كبرى؛ مثل الحرب العالمية الثانية عام (١٩٣٩ - ١٩٤٥م)، وأحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١م، وظهور تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» عام ٢٠١٤م. ولكن تميزت جائحة كورونا بما سبقها من أزمات وأحداث كبرى بأنه حتى الآن لم يتم التوصل لمصدر هذا الفيروس، وما زال يُتَعامَل معه على أنه «عدو مجهول». كذلك تُعد جائحة كورونا بمثابة أول أزمة صحية عالمية تضرب العالم كله في آنٍ واحد، فدائمًا كان الحديث عن الأزمات السياسية والأمنية والاقتصادية أو ربما البيئية، ولكن أصبح العالم أمام أزمة صحية عالمية خلّفت تداعيات سياسية واقتصادية وأمنية واجتماعية فاقت كل التوقعات، وهو ما سبب حالة من الارتباك لجميع الحكومات والدول بشأن عدم وجود دراسات مستقبلية أو سيناريوهات تم وضعها إزاء التعامل مع هذا النوع من الأزمات.

ومع ظهور فيروس كورونا في مدينة ووهان الصينية، بدأت تتعالى الأصوات وتتقاذف الاتهامات حول المسئول عن تفشي هذا الفيروس، وكيف انتشر إلى أن أصبح جائحة ووباءً عالميًّا. ولا شك أن تفشيه كان له من التداعيات على جميع مناحي الحياة البشرية، اجتماعيًّا واقتصاديًّا وسياسيًّا. وانطلاقًا من مبدأ التنافس الدولي بين القوى العالمية، فظهر سؤال في الأفق حول تلك القضية الناشئة؛ وهو: هل تفشي فيروس كورونا هو نتيجة مؤامرة دولية ناتجة عن تضارب مصالح وأهداف بعض الدول؟ وما تداعيات ذلك على العلاقات الدولية؟ وما تأثيره على مسار التعاون الدولي في مقابل نظريات المؤامرة المطروحة؟ ومَن المستفيد من ذلك؟

أعلنت منظمة الصحة العالمية أن فيروس كورونا المستجد الذي يعرف باسم COVID-19 يُعد جائحة عالمية، مما يعني أن الفيروس قد انتشر في أغلب/ كل أنحاء العالم وأصبح وباءً عالميًّا، وقد جاء هذا الإعلان بعد تخطي عدد الدول التي انتشر فيها حاجز المائتي دولة، ومع استمرارية وتسارع وتيرة تفشيه، أُعلِنَت حالة الطوارئ الصحية العامة في مواجهة تلك الجائحة على مستوى العالم. ومن هنا كانت نقطة التحول التي برزت معها نظريات المؤامرة وتبادل الاتهامات والحديث عن مواجهة حرب بيولوجية، تختلف عن الحرب العسكرية المدججة بالأسلحة الخفيفة والثقيلة، فهي حرب ضد عدو خفي تواجهه كل البشرية. فأصبح المجتمع الدولي يعيش شبح حرب صامتة ومجهولة. وبدأت دول العالم تدق ناقوس الخطر، إيذانًا منها باستعدادها لصد أي هجوم بيولوجي. فوفقًا لعلماء الفيروسات فإنه لا يُخشى على العالم من الحروب النووية؛ لأنه يمكن التحكم بها وتعقل الدولة التي ستستخدمها قبل التفكير في ذلك. لكن الحروب البيولوجية هي التي تهدد البشر. فمهما كانت الاستعدادات الأمنية والسياسية والمعلوماتية، فإنها لا تستطيع منع الأوبئة من الانتشار، وذلك على الرغم من تملك الدول المتقدمة كثيرًا من الوسائل التقنية والطبية. فلقد أصبح لأي جهة أو منظمة ومن خلال أي معمل، أن تصنع أي صنف من الأسلحة البيولوجية، لتشهد هزيمة التقنيات.

وإذا نظرنا نظرة تاريخية نحو تطور مفهوم السلاح البيولوجي، فسنجد أنه يعود إلى قرون سابقة، فقد استُخدم تاريخيًّا في عديد من الحروب، ومن أشهر تلك الأمثلة على استخدامه؛ الحرب الفرنسية والهندية في القرن الثامن عشر الميلادي، عندما قامت القوات البريطانية بتقديم وسائد قطنية استخدمها ضحايا الجدري للسكان الأصليين بأمريكا، في محاولة استخدام وباء الجدري للتسبب في المرض بين قوات العدو، حتى تطورت تلك الحروب خلال القرن العشرين، أثناء أحداث الحرب العالمية الأولى؛ حيث طوّر الجيش الألماني (الجمرة الخبيثة، والكوليرا، وفطريات القمح)، واستخدمها كأسلحة بيولوجية مما تسبب بكوارث كبيرة. واستمرت تلك الحروب حتى الحرب العالمية الثانية، عندما قامت القوات اليابانية بإنشاء منشأة سرية لأبحاث الحرب البيولوجية في منشوريا التي أجرت تجارب بشرية على السجناء - وقد أصبح ما يقارب أكثر من ٣٠٠٠ ضحية للطاعون والجمرة الخبيثة والزهري وعوامل أخرى - في محاولة لتطوير المرض ومراقبته، حتى أُعدم بعض الضحايا، ومنهم من تُوفي بسبب إصاباتهم، كما تم إجراء التشريح لفهم أكبر لآثاره على الجسم البشري. كما بدأ البرنامج الفرنسي للأسلحة البيولوجية في عام ١٩٢١م، وبحلول أواخر الثلاثينيات كان البرنامج الفرنسي، قد تضمن العمل على اثنين من العوامل المهلكة للمحاصيل الزراعية. وكذلك البريطانيون أثناء الحرب العالمية الثانية ركزوا جهودهم في مجال الحروب البيولوجية على الجمرة الخبيثة، وإطلاق الجمرة قرب شاطئ إسكتلندا، الأمر الذي جعل جزيرة Gruinard غير صالحة للسكن لما يقارب ٥٠ عامًا. كما عمل الإنجليز على الأسلحة المضادة للمحاصيل، وقد أدت بعض هذه المبيدات الكيميائية للنباتات دورًا في المعارك التي نشبت في الخمسينيات ضد المتمردين الشيوعيين في الملايو. والجيش الأمريكي أيضًا أقر بأنه بين عامي ١٩٤٩ م و١٩٦٩م، قام بتغطية ٢٣٩ منطقة على امتداد الأراضي الأمريكية، من الساحل الشرقي إلى الساحل الغربي بمركبات كيميائية متنوعة خلال قيامه بتجارب إجراء النثر في الهواء والمؤثرات المناخية والكميات وموقع الإطلاق وغيرها من العوامل.

وهنا يمكن الوصول إلى تحليل للمشاهد الدرامية التي شهدها العالم وانطلق منها مشهد نظرية المؤامرة حول تفشي فيروس كورونا، في صورة من الحروب التي لا تحكمها أي

ضوابط أخلاقية. كما أن للتنبؤات مكانة في تأصيل تلك النظرية فقد كتب مارتن ريس Martin Rees؛ عالم الفيزياء الفلكية، في كتابه «ساعتنا الأخيرة» الذي صدر عام ٢٠٠٣م: «إن عام ٢٠٢٠م هو العام الذي سيكون فيه الخطأ البيولوجي الذي سيقتل مليون إنسان». وحذر في كتابه من الفيروسات المميتة المعدلة وراثيًّا. وأنه سيمكن استخدامها في غير أوجهها الصحيحة؛ حيث إن شخصًا واحدًا يمكن أن يسبب الكارثة. وتوقع مارتن ريس ظهور ما يسمى بالإرهاب البيولوجي Biological Terrorism، الذي يتسبب فيه بعض الأفراد بدمار واسع النطاق يمكن تنفيذه بسهولة في ظل وسائل التكنولوجيا الحديثة. وأضاف أنه بتحكم مثل هؤلاء الأشخاص في تقنيات التكنولوجيا الحديثة، سيكون مصدرًا للخطر الأكبر على حياة البشر.

ولم تخرج منظمة الصحة العالمية من دائرة الاتهام الذي وُجِّهَ لها، بعد توقعاتها الأولية بانحسار الفيروس في حدود القارة الآسيوية وطريقة إدارتها أزمة كورونا، وهو ما قد دفع المنظمة لحجب معلومات مبكرة عن الوضع في ووهان الصينية، ولم يُقدَّر حجم الكارثة بشكل دقيق. لذا تلقت منظمة الصحة العالمية اتهامات من عديد من الدول المتضررة، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية وإعلان رئيسها دونالد ترامب انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من المنظمة وتعليق الإسهامات المالية التي تُقَدَّم للمنظمة.

أما فيما يخص الاتهام الرئيسي في إطار نظريات المؤامرة التي دارت في فلكها جائحة كورونا وتفشيها العالمي، هو ما وُجِّه للصين، وأنه كان يمكنها تفادي نقل العدوى لباقي دول العالم، إذا أُعلِن عن الفيروس بشكل مبكر، ولكن كان التكتم من جانبها في محاولة لتفادي خسائر اقتصادية. وتم ربط المؤامرة الصينية من نقطة محورية؛ وهي أن الفيروس لم يُصِب بشكل بالغ ومؤثر عددًا من الدول رغم معاناتها من مشاكل اقتصادية ومجتمعية، بل أصاب دولًا كبرى؛ من حيث القدرات الصحية والتنظيم الإداري والاستعداد الأمني. وما زاد المشهد ارتباكًا كان مع إصابة المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، وإصابة زوجة رئيس الوزراء الكندي، وعدد من الوزراء الفرنسيين والنواب بعدة برلمانات أوروبية فضلًا عن عدد كبير من السياسيين في قارة أمريكا الشمالية وأوروبا، دون إعلان صيني عن إصابة

مسئولين بالدولة! وقد صاحب ذلك تكتم إعلامي صيني، أعاد للأذهان سياسة الاتحاد السوفييتي التعتيمية إبان أزمة مفاعل تشيرنوبيل.

وطالت نظرية مؤامرة الولايات المتحدة الأمريكية أيضًا، والاتهامات التي وُجِّهت لها بتخليق الفيروس ونشره في الدول المعادية لها اقتصاديًّا وعسكريًّا؛ مثل الصين وإيران، وربما بعض الدول الأوروبية الكبرى، وبنيت نظرية خاصة ارتبطت بدورة الألعاب العسكرية التي أقيمت في الصين وتحديدًا في مدينة ووهان أواخر عام ٢٠١٩م، ولكن يؤخذ على أصحاب تلك النظرية أن أكثر المتضررين من فيروس كورونا هي الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها، وانهيار البورصات الأمريكية بشكل حاد وغير متوقع وإعلان Bank of America دخول الاقتصاد الأمريكي مرحلة الركود.

ومن ثم نجد نظريات المؤامرة المتبادلة في سجال واضح من الاتهامات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية وتحميل كل طرف للآخر مسئولية انتشار وتفشي الفيروس.

وإذا انتقلنا للبعد الآخر من أبعاد تلك الجائحة؛ ألا وهو البعد الخاص بمسار التعاون الدولي في ظل تفشي فيروس كورونا، فلا بد أن نبدأ بالإشارة إلى أحد أهداف الأمم المتحدة ضمن أهدافها الأربعة؛ وهو «تحقيق التعاون الدولي»، ووجود عدد من المنظمات التابعة للأمم المتحدة التي انطلقت لتحقيق هذا المفهوم وترسيخه؛ مثل إنشاء عدة مؤسسات تابعة لها لتقوم بترسيخ هذا المفهوم؛ مثل المجلس الاقتصادي، والمجلس الاجتماعي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة اليونسكو، واليونيسيف؛ وذلك من أجل تفعيل مفهوم التعاون الدولي، وترابط النظام الدولي بقواه الفاعلة والعظمى؛ من أجل ترسيخ هذا التعاون بعد انتهاء الحرب الباردة. وبالرغم من جميع الأزمات التي واجهت النظام الدولي، فإن العلاقات الدولية بقيت مستمرة على نهج التعاون الدولي القوي.

وفي ظل ما تم طرحه في شأن تفشي فيروس كورونا والجدل والسجال والاتهامات المتبادلة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، ومع زيادة خطورة هذا الوباء وتأثيره المباشر على جميع دول العالم، اكتفت معظم الدول بعزل نفسها داخل حدودها الإقليمية،

وفرض إجراءات احترازية مشددة، وغلق الحدود، ووقف حركة الطيران، وفرض بعض القيود على حركة التبادل التجاري. وهنا أصيب النظام الدولي بحالة ارتباك واهتزاز المفاهيم الخاصة بالتعاون الدولي؛ وذلك بسبب رد فعل الدول الكبرى الفاعلة في النظام الدولي، وتبني سياسات انعزالية فردية لمواجهة تلك الجائحة، وانهيار مفاهيم التعاون والاعتماد المتبادل والانفتاح الحر. وأبرز مثال على ذلك ما حدث مع إيطاليا - إحدى الدول المؤسسة للاتحاد الأوروبي - فقد ترك أعضاء الاتحاد الأوروبي إيطاليا تواجه مصيرها في ظل التفشي الرهيب والمتسارع للفيروس في أراضيها، وربما كان عدم تلقي الصين الدعم الدولي والمساعدات مع تفشي الوباء فيها، كان لأسباب تم ذكرها أعلاه، ولكن الحالة الإيطالية هي التي كانت بمثابة هزة لمفاهيم التعاون والتكامل الدولي والإقليمي على مستوى الاتحاد الأوروبي، وتركها تواجه مصيرها منفردة أمام هذا الوباء.

جميع تلك المواقف أدت إلى تراجع شديد لمفاهيم ونظريات العلاقات الدولية التي تبنتها المدرسة الليبرالية؛ مثل (التعاون الدولي، الاعتماد المتبادل، دور المنظمات الدولية في تعزيز السلام الدولي والشراكات العالمية). ورجحت كفة مفاهيم المدرسة الواقعية؛ مثل (المصلحة، الفردية، المكاسب النسبية)، مما دفع كثيرًا من الدول إلى إعادة النظر في تلك المفاهيم الدولية، وتشكيل النظام الدولي في ظل أزمة كورونا وما بعدها.

ولكن في ظل هذا نجد أن هناك مبادرات خرجت من بعض الأطراف الفاعلة في النظام الدولي؛ للحفاظ على ما تبقى من مفاهيم التعاون الدولي والتكاملية بين الدول. فقد كانت القمة الصينية الإفريقية لمواجهة فيروس كورونا المستجد لها أهمية كبيرة بالنظر لسياقها وهدف انعقادها؛ وهو التضامن في مجابهة تفشي فيروس كورونا، والتأكيد على تبادل الخبرات بين الصين والدول الإفريقية؛ حيث استطاعت الصين احتواء الفيروس بفضل تطبيقها إجراءات صارمة وتفعيل الأنظمة الصحية المتطورة، فكانت بعقدها تلك القمة بمثابة الشريك الدولي الملتزم بمفاهيم الشراكة والتعاون والمساعدة في ظل ما تعانيه بعض الدول الإفريقية من ضعف في النظام الصحي وعدم استعداده لمواجهة تلك الجائحة.

وهدفت القمة إلى تعزيز التضامن الدولي في مواجهة الوباء، من خلال عدة نقاط كانت أهمها:

- مواصلة الالتزام بمكافحة الفيروس، وتبدأ الصين في إنشاء مقر المركز الإفريقي للسيطرة على الأمراض والوقاية منها عام ٢٠٢٠م.
- تعزيز التعاون الصيني - الإفريقي، وإعطاء أولوية كبرى للتعاون بشأن الصحة العامة واستئناف النشاط الاقتصادي.
- الالتزام بتبني التعددية، وتبني نظام حوكمة عالمي، ودعم منظمة الصحة العالمية في تحقيق إسهامات أكبر في الاستجابة العالمية للمرض.
- حث المجتمع الدولي على تخفيف الديون المستحقة على الدول الإفريقية وتعليقها.
- تأكيد الرئيس الصيني أنه بمجرد اكتمال تطوير عملية تطوير لقاح مضاد للوباء ستكون الدول الإفريقية الأولى ولها الأولوية للحصول عليه.
- ضرورة إيلاء الأولوية لحماية القطاع الطبي في القارة الإفريقية عبر تمويلها الكافي لضمان توافر المستلزمات الطبية والوقائية اللازمة، فضلًا عن المساعدات في بناء المستشفيات وتجهيزها لا سيما في ظل محدودية الموارد المتاحة.
- معالجة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للجائحة، ومن ثم الحاجة إلى تضافر الجهود الدولية لدعم الدول النامية خاصة، لا سيما تخفيف أعباء الديون المتراكمة من خلال الإعفاء من إعادة الجدولة، بما يمكنها من إعداد حزم تحفيزية لاقتصادها والحفاظ على مكتسباتها التنموية.
- التأكيد على التضامن الإفريقي الصيني، وتعزيز التعاون متعدد الأطراف، وتعزيز علاقات التضامن، واتخاذ إجراء جماعي لتأمين مستقبل البشرية.

ولعل أزمة كورونا قد تدعو إلى مراجعة مستقبلية لعديد من النقاط الجوهرية، التي يستوجب الاهتمام بها من قِبَل المجتمع الدولي في إطار مفاهيم التعاون الدولي. فعلى سبيل المثال:

مراجعة منظومة الأمن والسلامة البيولوجية في عديد من دول العالم، وضرورة التخطيط والتجهيز المسبق للأزمات والمخاطر البيولوجية، والتعاون والتنسيق والتواصل ما بين المؤسسات الرسمية المدنية من جهة والمدنية والعسكرية والأمنية من جهة أخرى. وذلك إضافة إلى التعاون والتنسيق والتواصل بين حكومات الدول وكبرى شركات القطاع الخاص العالمية، فهذا قد يكون حافزًا لمراجعة جدِّيَّة لمنظومة الأمن والسلامة البيولوجية في المجتمع الدولي ككل، وبشكل منهجي؛ بهدف تعزيز القدرات والإمكانيات لمواجهة المخاطر البيولوجية المستقبلية.

التحرك الدولي الجماعي لإيجاد خطة عاجلة مشتركة لمواجهة التداعيات الاقتصادية لأزمة فيروس كورونا. كما يتعين تنفيذ إجراءات جوهرية مُوجَّهة على مستوى المالية العامة والسياسة النقدية، والسوق المالية؛ لمساعدة الأسر ومنشآت الأعمال المتضررة. ويمكن استهداف الأسر ومنشآت الأعمال المتضررة من اضطراب العرض وهبوط الطلب لكي تحصل على تحويلات نقدية، ودعم على الأجور، وتخفيف ضريبي؛ بحيث تُقَدَّم المساعدة للناس على تلبية احتياجاتهم ولمؤسسات الأعمال لكي تحافظ على سلامة أوضاعها. كما ينبغي أن تظل البنوك المركزية مستعدة لتقديم سيولة وفيرة للبنوك والشركات المالية غير المصرفية، ولا سيما لتلك التي تُقرِض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي ربما كانت أقل استعدادًا لمواجهة اضطراب حاد.

إعادة بناء العلاقات الدولية وتجنب الوقوع في أخطاء السياسات الانعزالية

إيجاد آلية إعلامية عالمية لا تنطوي على الاكتفاء بنقل الخبر، وإنما القيام بدور توعوي وتثقيفي بشأن الوقاية من هذا الفيروس، واستضافة المختصين في المجال الطبي، وإدارة الأزمات، والشئون الاقتصادية والسياسية، وإعادة الاهتمام بالمجلات والصحف العلمية.

مما لا شك فيه أن التنبؤ الدقيق بالمستقبل مسألة صعبة في ظل معطيات جائحة كورونا، وحتى السيناريوهات المستقبلية المطروحة وجميع التوقعات بمستقبل النظام العالمي لا تستند على معايير ثابتة، ولكنها تصطدم بمعطيات متغيّرة وفقًا للتسلسل الزمني للأحداث اليومية. وحيث تبقى السيادة متأصلة في الدولة الواحدة، وغياب الكيان الحاكم الأعلى بالنظام الدولي، فسنجد أن مفهوم التعاون الدولي، ستظل تجابهه عديد من العقبات؛ وذلك بسبب عدم وجود الضمانات التي تجعل كل دولة على ثقة كاملة من الدولة الأخرى، فلا يوجد أيضًا الضمان الذي سيؤكد أن جميع الدول - التي اشتركت في مبادرات دولية أو مؤتمرات قمة أو أعلنت تصريحات سابقة - ستفي بوعودها التعاونية والتكاملية تجاه الدول الأخرى، ولا سيما في أوقات الأوبئة أو غيرها من الكوارث والأزمات، كما وضح لنا من معطيات على مدى الشهور السابقة. وهذا ما يحتم على جميع الدول الاعتماد على الذات بغض النظر عن تبادل الاتهامات أو الانجراف وراء نظرية المؤامرة.



أزمة كورونا وتأثيرها على مستقبل الهجرة الدولية

الدكتورة إكرام عدنني[٢٣]

أصبح الاهتمام يتزايد في السنين الأخيرة بموضوع الهجرة في كل دول العالم، وخاصة مع تغير ظروف وطبيعة ومسارات المهاجرين في العصر الحالي. ولأن الهجرة صارت تشكل جزءًا مما نحن عليه كمجتمع، وعلى الرغم من أنها ظاهرة قديمة، بل عن طريق ترحال الإنسان تكونت عديد من الحضارات، لكن الهجرة الحرة أصبحت أمرًا غير مرغوب فيه بالنظر لتفاوت تطور المجتمعات الإنسانية على كل المستويات، الحقوقية والسياسية والاقتصادية والمجتمعية، وارتفاع عدد الراغبين في الهجرة إلى دول الحلم، الدول الغربية غالبًا.

وإذا كان موضوع الهجرة دائمًا مطروحًا بسبب أهميته في ظل العولمة والتواصل الرقمي والرغبة الدائمة للأجيال الجديدة في التجديد والتنقل والترحال، وأيضًا بسبب الظواهر الاجتماعية المحفزة للهجرة واللجوء؛ كالحروب، والمجاعات، والفقر، وديكتاتورية الأنظمة السياسية، وارتفاع نسبة القمع والاعتقالات والتصفيات الجسدية في عدد من الدول العالم، فإن موضوع المهاجرين بصفة عامة والمهاجرين غير النظاميين بصفة خاصة سيظهر بقوة بعد أزمة جائحة كورونا التي أربكت كل المخططات الدولية والعالمية والسياسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها. كما أجبرت كل دول العالم على وضع قوانين وسياسات جديدة وطارئة لمواجهة جائحة غير متوقعة.

لقد سلطت أزمة جائحة كورونا الضوء على موضوع المهاجرين والمهاجرين غير النظاميين؛ حيث تُطرح التساؤلات اليوم حول مصير الملايين من المهاجرين الذين يتجاوز

عددهم اليوم ٢٤٣ مليونَ شخص في مختلف دول العالم من جهة، وحول مستقبل الهجرة بعد جائحة كورونا.

تأثير الركود الاقتصادي الناجم عن كورونا على الهجرة الدولية

من المؤكد أنه سيكون لجائحة كورونا آثار دائمة على الهجرة حتى بعد فترة طويلة من عودة الحياة لطبيعتها. ولقد أثرت أزمة كورونا بشكل مباشر على الاقتصاد، وأصابت قطاعات واسعة بالشلل والركود، في مختلف دول العالم؛ وهو ما أدى إلى وقوع أزمات حقيقية على مستوى سوق العمل وتسريح العمال وازدياد نسبة الفقر والبطالة. ولا بد أن الوضعية الجديدة ستؤثر بدورها على طلبات اللجوء والمهاجرين وعلى الهجرة السرية. وقد تأثرت الهجرة مباشرة بقرارات إغلاق الحدود تماشيًا مع فرض حالة الطوارئ الصحية في عدد من دول العالم والوجهات المهمة للمهاجرين؛ كأوروبا، وكندا وأمريكا. وهو ما كان محل نقاش واسع داخل حكومات هذه البلدان التي تخشى أن يتزامن فتح الحدود أمام المسافرين وإنعاش النشاط الاقتصادي مع تدفق المهاجرين. كما أشارت إلى ذلك منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي[٢٤]، وخاصة في ظل الارتفاع المتوقع لأعداد الراغبين في الهجرة من الدول الفقيرة والمتأثرة بشكل كبير بأزمة كورونا.

ولقد تسببت تدابير إغلاق الحدود والحجر الصحي وإغلاق الإدارات والمصالح في توقف النظر ومعالجة طلبات اللجوء وتسوية وضعية المهاجرين غير النظاميين في عديد من الدول. وهو ما يثير كثيرًا من القلق، فالأغلبية تعيش في ملاجئ مكتظة، ولا تتوفر فيها شروط مناسبة للعيش في ظل وجود فيروس، يتفشى بضراوة، ويتطلب كثيرًا من الإجراءات الوقائية والصحية، ويتطلب التباعد الاجتماعي وعدم الاختلاط.

وفي هذا الصدد، يقول جان كريستوف دومون؛ رئيس قسم الهجرات في المنظمة: «إن حجم تأثير الصدمة على تدفقات الهجرة سيكون أكبر مما كان عليه خلال الأزمة الاقتصادية لعام ٢٠٠٨م عندما شهدنا، فيما يتعلق بالهجرة داخل أوروبا، انخفاضًا حادًّا امتد إلى عامي ٢٠٠٩م و٢٠١٠م».. ويضيف لفرانس برس، حول هجرة العمل: «مع جائحة كورونا، كل شيء

يتضاعف، وإن حجم الأزمة أقوى بكثير بالتأكيد، لن أفاجأ عندما أرى انخفاضًا بنسبة ٣٠ إلى ٤٠٪ خلال عام ٢٠٢٠م. وفي السنوات القادمة، كل شيء يعتمد على الانتعاش الاقتصادي، لكن كل المؤشرات تبدو حمراء». ويعني بهجرة العمل نحو ٦٠٠ ألف شخص سنويًّا فقط من المهاجرين من خارج الاتحاد الأوروبي[٢٥].

وما زال الوضع غير واضح اليوم بخصوص كيفية التعامل مع ملف المهاجرين بعد أزمة كورونا، خاصة أن محاولات الهجرة غير الشرعية مستمرة تجاه أوروبا، فقد حاول - حسب المنظمة الدولية للهجرة - أكثر من ١٣ ألف مهاجر العبور في اتجاه أوروبا، وهو ما يعني وصول أعداد مهمة دون مراقبة في ظل تفشي الوباء، وعدم وجود لقاح يثير المخاوف من عدم التمكن من السيطرة عليه مجددًا، وهو ما سيكلف ميزانية الدولة تغطية ومراقبة صحية وتكاليف علاج وموارد مالية ضخمة ومعاناة العجز عن التكيف مع الأزمة الراهنة.

وبالرغم من تفشي الوباء، فلم تتوقف حركة المهاجرين غير النظاميين إذن، ولكنها تراجعت بسبب إغلاق الحدود والموانئ والحدود. وتأثير أزمة جائحة كورونا لن يقتصر على الدول المتقدمة، ولكن سيمتد أيضًا إلى الدول النامية التي تشهد حركية قوية على مستوى النزوح والهجرة إلى دول أخرى.

اتجاهات تأثير وباء كورونا على الهجرة العالمية

من المؤكد أن اليد العاملة المهاجرة تشكل محركًا للاقتصاد المعولم في عدد من دول المهجر، ولكن الأزمة الحالية أدت إلى توقيف وتسريح عدد كبير من العمال وإنهاء الوظائف التي يشغلها المهاجرون أكثر منها المواطنون ممن سيجدون أنفسهم مضطرين للعودة إلى بلدانهم لحملهم تأشيرات مؤقتة مرتبطة بعملهم ولصعوبة العثور على وظائف أخرى في الوقت الحالي، وربما لن يتمكنوا من العودة في المستقبل القريب، وستكون لذلك آثار على اقتصاد الدولة وعلى حياتهم الأسرية وعلى حالة الأمن الغذائي في عدد من الدول

الفقيرة التي تواجه صعوبات اقتصادية أكبر. وهذا ما سينتج عنه من جديد دخولهم في دوامة الفقر والجوع والبحث عن منافذ جديدة للهجرة غير النظامية.

ويعمل عديد من المهاجرين النظاميين في مهن جسدية تحتم عليهم التواجد في أماكن العمل مما يعرضهم لخطر الإصابة بفيروس كورونا مع عدم تمتعهم بتغطية صحية أو عدم تمكنهم من الرعاية الصحية والالتحاق بالمستشفيات في دول الإقامة، وهو ما دق ناقوس الخطر بالنسبة لفئات واسعة من العاملات والعاملين النظاميين وغير النظاميين في دول المهجر.

وفي ظل الاقتصاد المعولم اليوم واختناق الاقتصاد في الدول الهشة سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا، ستكون التأثيرات مضاعفة على هذه الدول وهو ما سيوسع الفجوة بين الدول الأكثر ثراءً والأكثر فقرًا. وإذا كانت الدول المتقدمة والقوية اقتصاديًّا تنظر في كيفية الخروج من أزمة كورونا بأقل الأضرار الممكنة وتبحث عن تعافي اقتصادها في مرحلة ما بعد كورونا، فإن الدول الفقيرة غير مؤهلة للخروج من الأزمة في الوقت الحالي، أو إيجاد البدائل الممكنة للخروج من الأزمة.

وتزامنًا مع صعود التيار السياسي المعادي للمهاجرين في عدد من الدول الأوروبية وأمريكا، والصعود غير المتوقع لمعدلات التمييز العنصري القائم على اللون والدين في دول مثل أمريكا والمجر وبعض الدول العربية أيضًا؛ ستستفحل الأزمة مع جائحة كورونا وستتعالى الأصوات المنادية بإرجاع المهاجرين إلى بلدانهم لكونهم يشكلون عبئًا على الدولة واستنزافًا لميزانيتها. وبالفعل كانت هناك تجاوزات خطيرة ولا إنسانية تمثلت خاصة في تطبيب المهاجرين في ظروف مزرية وحرمانهم من حقوق الرعاية الصحية لمواطني البلد. كما تعالت الأصوات المنادية بالإغلاق الكامل والدائم للحدود أمام اللاجئين والأجانب بصفة عامة خوفًا من تفشي موجة ثانية أو ثالثة للفيروس وللحد من انتشاره. وشكلت الأزمة الحالية فرصة لتمرير أجندات وخطابات مبنية على كراهية الأجانب والمهاجرين.

الولايات المتحدة الأمريكية وملف الهجرة: أزمة تعمقت مع جائحة كورونا

لقد كان من بين أوائل التصريحات التي أعلن عنها ترامب في أزمة جائحة كورونا تعليق الهجرة مؤقتًا الى أمريكا، لمواجهة العدو الخفي كما أسماه في بداية ظهور الجائحة وهو القرار الذي برره بحماية وظائف المواطن والاقتصاد الأمريكي، وهو الذي اتخذ موقفًا معاديًا للمهاجرين منذ رئاسته الولايات المتحدة الأمريكية، وشكلت أزمة كورونا فرصة له ولأنصاره لطرح مسألة الهجرة مرة أخرى وإعادتها إلى الواجهة. وقد وجهت إلى دونالد ترامب تهمة استغلاله لكورونا لتمرير سياسته العدائية للمهاجرين، وتجديد إجراءات الهجرة، وفرض خطوات صارمة في هذا الصدد.

وكانت واشنطن قد رحَّلت أكثر من ستة آلاف مهاجر غير مسجل على حدودها مع المكسيك في إطار قرار الطوارئ الصحية والعمل على الحد من تفشي كورونا، وقد سمح قرار ترامب الصادر في مارس ٢٠٢٠م بتجاوز كل قوانين الهجرة المعمول بها. وفي الوقت نفسه هناك من يشير إلى أن ترامب يخاطر بالاقتصاد لو منع الهجرة إلى الولايات المتحدة، وأن ذلك سيكون له تأثير على سوق العمل وعلى الديمقراطية والحرية لعقود لاحقة، فبعد إعلان ترامب قراره تجاه الهجرة والمهاجرين طُرِحَت عديد من التساؤلات حول الاقتصاد الأمريكي، وبرزت كثير من الانتقادات من مختلف الأطياف السياسية في الولايات المتحدة وخارجها التي اتهمت سياسة ترامب بالتمييز والعداء للأجانب والمهاجرين وافتقارها للشرعية الديمقراطية؛ لأنه لا يجب على الرئيس الأمريكي الانفراد بالقرارات ضاربًا بعرض الحائط صلاحيات الكونجرس الموكول له مهمة سن القوانين.

إن السياسة الجديدة لأمريكا من شأنها أن تؤثر على مسارات الهجرة مستقبلًا، ومن المؤكد أن من يرغب في الهجرة سيبحث عن وجهات جديدة تُؤمِّن له الإمكانية في تسوية وضعيته في حال كان لا نظاميًا، أو البحث عن عقود عمل مناسبة وتسخير كفاءاته ودراسته في دول مناسبة له. وهذا تحديدًا ما تحذر منه عديد من الأصوات المعارضة لسياسة ترامب تجاه المهاجرين؛ لأن هذا يعني استفادة دول أخرى من كفاءات علمية أجنبية. ولطالما كانت

هذه الكفاءات حجر الزاوية في كثير من الاكتشافات العلمية بالولايات المتحدة وكندا وأوروبا، كما أن هذا يعني أيضًا عدم الاستفادة من يد عاملة مهمة وأساسية تفيد الاقتصاد والإنتاج.

وطرحت أزمة كورونا من جديد موضوع التمييز العرقي والديني وكيف أن تأثير الأزمة لم يكن متساويًا بين الجميع، وأن الإحصاءات أشارت إلى تضرر أصحاب البشرة السمراء مثلًا في أمريكا والآسيويين بقدر كبير وارتفاع نسبة الإماتة في صفوفهم عن غيرهم من أصول بيضاء وإنجليزية. وهناك محددات أساسية تفسر هذه المسألة، وعلى رأسها عدم توفير تغطية صحية جيدة لهم، وتأمين صحي مهم بسبب أجورهم المنخفضة، وهو ما يعمق من الأزمة وينذر بتداعيات اجتماعية وسياسية مستقبلية.

أوروبا والهجرة: البحث عن حلول جديدة لأزمة قديمة

إن أوروبا شأنها شأن عديد من الدول وخاصة الدول التي تعرف تدفق المهاجرين كإيطاليا وإسبانيا وفرنسا التي كانت من أكثر الدول تضررًا من فيروس كورونا وتأثرت اقتصاديًّا واجتماعيًّا، تعيش اليوم في مرحلة التعافي والخروج من الأزمة والبحث عن خطط لإنعاش الاقتصاد من جهة وتعويض خسائر أزمة جائحة كورونا من جهة أخرى؛ وعلى رأسها ارتفاع نسبة البطالة، وتضرر الاقتصاد، وضرورة رسم خطط واستراتيجيات لإنقاذ الاقتصاد في ظل التعايش مع فيروس كورونا والتعامل مع موجة ثانية أو ثالثة محتملة للفيروس.

وتعترف المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR بأن الأشخاص الذين هم تحت ولايتها – بما في ذلك طالبو اللجوء واللاجئون وعديمو الجنسية – يتأثرون بشكل مباشر بسياسات وإجراءات الهجرة، وخاصة عندما ينخرطون في تحركات مختلطة. ولذلك تسعى المفوضية للتعامل مع قضايا الهجرة التي تؤثر على اللاجئين والأشخاص الآخرين الخاضعين لولايتها، بما فيهم طالبو اللجوء والنازحون داخليًّا والأشخاص عديمو الجنسية. وفي أوضاع معينة، طلبت الجمعية العامة من المفوضية أن تسهم بخبرتها في العمليات المتعلقة بالهجرة.

من هذا المنطلق، تركز المفوضية بشكل كبير على:

- السعي لضمان أن تأخذ السياسات والممارسات والمناقشات المتعلقة بإدارة الهجرة في الاعتبار احتياجات الحماية المحددة لطالبي اللجوء واللاجئين والأشخاص عديمي الجنسية، والاعتراف بالإطار القانوني القائم لتلبية هذه الاحتياجات.
- مساعدة الدول والشركاء في تلبية التحديات المتعلقة بإدارة الهجرة واللجوء مع مراعاة المخاوف المتعلقة بالحماية.
- تحديد الهجرة والاتجار والتطورات ذات الصلة التي تؤثر على الأشخاص المشمولين بولاية المفوضية.
- دعم تعزيز الحوكمة ومراعاة الطابع العالمي لحقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق جميع الأشخاص المتنقلين بغض النظر عن صفتهم القانونية، وذلك بطرق تعزز مبادئ وممارسة الحماية الدولية للاجئين.

لدعم هذه الأهداف، تجمع المفوضية وتحلل البيانات والاتجاهات، وتطور السياسات والتوجيه، وتنفذ البرامج وتوفر الدعم العملياتي للحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين حول التحركات المختلطة والمسائل ذات الصلة؛ مثل الاتجار بالأشخاص والحماية في البحر[٢٦].

فالأصل في الهجرة هو الشرعنة بموجب القانون الدولي للهجرة واللجوء، فهي حق يتمتع به كل فرد مهما اختلف جنسه أو جنسيته كما جاء في المادتان ١٣ و١٤ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، غير أن فرض القيود والحدود أسهم بشكل كبير في ظهور الهجرة السرية أو الهجرة غير القانونية أو غير الشرعية أو غير النظامية كتوصيف لواقع تسلل المهاجرين عبر الحدود ودخولهم أراضي الدول سرًّا[٢٧].

ومع تفشي الوباء ووصول ذروته في عدد من الدول الأوروبية استمرت موجات الهجرة غير النظامية ولم تتوقف، وأعلنت بعض الدول الأوروبية استمرار وصول عدد مهم من المهاجرين ولو أنه انخفض كثيرًا بعد إغلاق الحدود والموانئ. وتطلب الأمر يقظة وتأهبًا

شديدًا بسبب وباء كورونا وضرورة إخضاع المهاجرين للحجر الصحي حال وصولهم قبل إعادتهم إلى بلدانهم الأصلية.

وتُعد الهجرة محورًا أساسيًّا في العلاقات الأورومتوسطية، وبواسطة الحوار يجب إقامة نظام للهجرة يحمي مصالح كل الشركاء. ويقتضي ذلك تجاوز التناقض بين الحاجة المُلِحَّة للهجرة بالنسبة لعدة قطاعات اقتصادية في دول الاتحاد الأوروبي والتناقضات التي تعرفها السياسة الهجرية في هذا المجال منذ اتفاقية شنغن، أي تجاوز التناقض بين الطلب الاقتصادي والرفض القانوني، وبالنسبة لمسألة حساسية قضية الهجرة عند الرأي العام الأوروبي يستوجب ذلك إعادة التصورات على أسس موضوعية، وتبني بيداغوجية للإقناع بضرورة الهجرة وفوائدها قبل التفكير في بناء إطار مؤسساتي جديد متفاوض عليه ولربما كان مفيدًا مخاطبة خيال هؤلاء ومساءلتهم عن أحوال بلدهم دون وجود مهاجرين. لا شك أن ذلك سيؤدي إلى عواقب وخيمة ستكون انعكاساتها جد سلبية في المجال الاقتصادي وعلى ازدهار هذه الشعوب[٢٨].

إن أوروبا كوجهة مفضلة للمهاجرين والمهاجرين غير النظاميين واللاجئين تجد اليوم نفسها أمام محك حقيقي يفرض عليها التفكير بجدية في حل مشكلة الهجرة بأسس عقلانية تزاوج بين الحلول العملية لإنقاذ اقتصادها وحقوق الإنسان والمهاجر.

المغرب والهجرة: من بلد عبور إلى بلد استقبال

عُرف المغرب ومنذ سنين طويلة بلدًا مصدرًا للمهاجريين غير الشرعيين، وخاصة لدول أوروبا الغربية. وتختلف الأسباب التي تدفع المغاربة وخاصة فئة الشباب منهم إلى الهجرة بين الفقر والبطالة والبحث عن فرص أفضل للحياة، أو تأثرًا بالمحيط الاجتماعي ومحاولة محاكاة مهاجرين سابقين نجحوا في تحسين مستواهم المادي وتسوية وضعيتهم القانونية والمعيشية في دول غربية. لذا سيصير الاهتمام أكبر بموضوع الهجرة بعد أن تحول المغرب من مجرد بلد مُصَدِّر لمهاجرين غير شرعيين إلى بلد عبور ثم استقبال؛ حيث أصبح المغرب يستقبل مئات وآلاف المهاجرين القادمين من إفريقيا جنوبًا، تدفعهم هم أيضًا الرغبة في

تحسين وضع اقتصادي أو هروب من الحرب أو المجاعة أو ندرة المياه أو العنف والاضطهاد إلى البحث عن حلول بديلة، وعلى رأسها الهجرة غير الشرعية في اتجاه أقرب نقطة لتحقيق الحلم، وغالبًا ما تكون دول شمال إفريقيا؛ وعلى رأسها المغرب القريب جدًّا من إسبانيا، وهو ما سيشكل عبئًا إضافيًّا على المغرب.

غير أن نهج أوروبا لسياسة المراقبة الشديدة لحدودها وصرامة الإجراءات الأمنية وترحيل المهاجرين غير الشرعيين، جعلت إقامة المهاجرين غير الشرعيين تطول في المغرب ووجدوا أنفسهم عالقين في المغرب دون أن يتمكنوا من العبور إلى الضفة الأخرى – إسبانيا/ أوروبا – ولا العودة إلى بلدانهم الأصلية؛ بسبب متاعب ومشاق الهجرة ووعورة الطرق التي قطعوها قبل أن يصلوا إلى المغرب. وأصبحت تبرز بقوة ظاهرة تجمع المهاجرين غير الشرعيين بأماكن محددة، وحسب مديرية الهجرة ومراقبة الحدود، فالمهاجرون من الدول الإفريقية القادمون من جنوب الصحراء يتواجدون خاصة بغابات كروتشا قرب مليلية، وغابة بليونش قرب مدينة سبتة، وغابة كورو قرب مدينة الناظور، وأيضًا قرب الحدود الجزائرية، ومدينة طنجة القريبة جغرافيًّا من إسبانيا، وبالتالي أصبحوا شبه مستقرين ومقيمين بحكم الواقع في المغرب.

ويجد المغرب نفسه في مواجهة ظروف جديدة فرضتها عليه أزمة كورونا وأجبرته على نهج سياسة تتماشى والمواثيق الدولية وانسجامًا مع مقتضيات الدستور المغربي الذي أعطى مرتبة مهمة للمعاهدات والمواثيق الدولية جعلته يتبع مقاربة جديدة ويبحث عن أفضل الحلول الممكنة لهذه الظاهرة. بالإضافة إلى توقيعه ونشره مجموعة من المواثيق، والاتفاقيات، والمعاهدات الدولية، التي أصبحت – وفقًا لمكانة المعاهدات الدولية الموقَّعة والمنشورة في الجريدة الرسمية المغربية – جزءًا من تشريعه الوطني، تفرض عليه احترامها وتطبيقها، وكفالة الحقوق والحريات الواردة فيها للأجانب الموجودين فوق إقليمه.

ويعاني المهاجرون الأفارقة من جنوب الصحراء في المغرب ظروفًا صعبة في ظل أزمة كورونا، سواء المقيمون بالمملكة منهم أو العابرون نحو أوروبا، جراء التوقف الاضطراري عن ممارسة مهن بسيطة في الغالب أو عدم الاستفادة من برامج الدعم الاجتماعي. وعلى الرغم

من المبادرات التضامنية معهم، فإن عشرين ألف مهاجر تقريبًا على الأقل بالمغرب، أغلبهم من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء هم حاليًّا في وضع يستدعي تدخلًا إنسانيًّا عاجلًا؛ بحسب أستاذ علم الاجتماع المهتم بالهجرة مهدي عليوة. ويقول رئيس جمعية ائتلاف الجاليات الجنوب صحراوية بالمغرب أوسمانا با من جهته لوكالة فرانس برس: «الذين كانوا يمارسون التجارة اضطروا للتوقف بسبب الحجر الصحي دون موارد مالية، فالوضع أكثر صعوبة بالنسبة للمهاجرين غير النظاميين الذين يعيشون في مخيمات وليس بوسعهم التنقل، كما لا تستطيع الجمعيات المدنية الوصول إليهم لمد يد العون؛ بسبب الحجر الصحي المفروض في المملكة منذ أسابيع. ويعمل جزء هام من الجالية الجنوب صحراوية بالمغرب في القطاع غير المنظم الذي يشكل أكثر من ٢٠ بالمائة من الناتج الداخلي الخام للمملكة، ويسدون رمقهم من عائدات مهن بسيطة؛ كالتجارة بالتجوال أو حراسة السيارات في الشوارع أو الخدمة في البيوت، دون عقود عمل ولا ضمان اجتماعي، ويسيطر عليهم الخوف جراء الأزمة»[٢٩].

وعلى غرار المغرب تعيش الدول العربية خاصة دول شمال إفريقيا، ولبنان والعراق وسوريا، وبعض الدول الإفريقية عديدًا من التحديات اليوم، فبالإضافة إلى تضرر الاقتصاد بفعل أزمة جائحة كورونا وعديد من المشكلات التي تتخبط فيها هذه الدول حتى قبل الأزمة؛ كالبطالة والتفاوت الطبقي والفقر... فهذا من شأنه أن يكثف من عدد المهاجرين نحو أوروبا هروبًا من واقع مأساوي مرتقب بسبب الأزمات المتتالية في هذه الدول.

الحماية الاجتماعية للمهاجرين، أفضل الخيارات الممكنة

أدت جائحة كورونا إلى طرح مواضيع حقوق الإنسان والتمييز العنصري من جديد، فقد أدت هذه الأزمة وخاصة على مستوى المهاجرين والمهاجرين غير النظاميين إلى تعميق أزمتهم وأزمة العائلات المرتبطة بهم في بلدانهم الأصلية من جهة أخرى. فمن جهة يوجد بالدول الأوروبية والولايات المتحدة عدد كبير من المهاجرين الذين يعتمدون على عملهم في هذه الدول من أجل إعالة ذويهم، ومن جهة أخرى هناك عدد من المهاجرين غير النظاميين ممن يعملون خارج القانون أو عالقون في حدود بعض الدول إلى اليوم، وتبقى هذه الفئات الأكثر عرضة للإصابة من جهة أو عدم التوفر على التطبيب والرعاية الصحية اللازمة.

حاولت الحكومات في البداية اتخاذ إجراءات مهمة لحماية أرواح الناس في إطار التصدي لهذه الجائحة التي لم يكن متوقعًا أنها ستؤدي إلى كل هذا الخسارات في الأرواح والاقتصاد. ولكن الارتفاع المهول في الإصابات والوفيات جعل هذه الدول تُسَخِّر إمكانياتها لإنقاذ مواطنيها لتجاوز الأزمة، واختفى خلال تدبير هذه الأزمة موضوع المهاجرين وأسرهم إلا في حالات قليلة ونادرة جدًّا.

ومما يمكن التأكيد عليه من خلال رفع الحجر الصحي المؤقت وعدم وجود لقاح أن العالم معرض لموجات جديدة من فيروس كورونا، وهو ما يعني أنه يجب التفكير بجدية في حماية المهاجرين لاعتبارات إنسانية أولًا، وأيضًا للتصدي لخطر انتقال العدوى لبقية السكان ثانيًا. فهم لا تتوفر لهم الإمكانيات المناسبة لمواجهة الأزمة ولا يملكون رفاهية البقاء في المنازل وتأمين معيشتهم وخاصة غير النظاميين منهم أو ممن فقدوا وظائفهم ولم يجدوا دخلًا ثابتًا ولا مساعدات من دولة الإقامة.

ومن أجل تبني تصور موضوعي للهجرة، يجب إعادة النظر في الخطاب السياسي وفي الخطاب الإعلامي الذي يعالج الهجرة عمومًا بصورة سلبية، (الهجرة غير الشرعية، مشكلات الاندماج، الإرهاب والجريمة، والمخدرات....). ومن المؤسف أن تركز الدراسات والتقارير على هذا الجانب السلبي ومحاولة إبراز كلفة الهجرة بينما تظل الأبحاث التي تتناول الجوانب الإيجابية للهجرة قليلة(٣٠). ويجب أن تخصص البرامج الاستعجالية التي تم وضعها للتصدي لجائحة كورونا جزءًا من مخصصاتها لمساعدة المهاجرين وتوفير آليات وأدوات الفحص والتطبيب والعلاجات وتأمين المسكن والتغذية والرعاية وخاصة للكبار في السن والأطفال.

كما يمكن التفكير في خطة استعجالية للاحتفاظ باليد العاملة وعدم تعريضها لخطر الطرد من الدولة والعودة لدول الأصل المنهكة اقتصاديًّا وسياسيًّا، وعلى المستوى الصحي من خلال تنمية الاقتصاد وخلق فرص شغل يمكن أن تغطي حاجة المهاجرين في العمل وفي إطار علاقة رابح/ رابح. كما يمكن تمديد تأشيرات العمل المنتهية وتجديدها زمن الكورونا ومنح رخص استثنائية؛ لإعادة تسوية موضوع التأشيرات وعقود العمل المؤقتة لمن يرغب في البقاء بدول المهجر والاستفادة من فرص عمل.



كيف نقرأ التداعيات الجيو-اقتصادية لوباء كورونا على الشرق الأوسط؟

محمد العربي[٣١]

هيمنت التأثيرات الواقعة والمحتملة لجائحة كورونا (كوفيد ١٩) خلال العام الحالي على النقاش حول مستقبل منطقة الشرق الأوسط. فقد أدى تفشي الوباء إلى تصاعد التوقعات حول تداعياته المتحملة على جميع جوانب الحياة؛ حتى ذهب البعض للقول بأن الوباء سيغير من شكل خريطة النظام الدولي، وقد يؤدي إلى صعود قوى وهبوط أخرى، أو أنه سيحول من طبيعة الصراعات القائمة في العالم، وفي القلب منه منطقة الشرق الأوسط التي كانت وما زالت تعج بكثير من الصراعات، الجيوسياسية، وتعاني من تدهور مؤشرات الأمن الإنساني والتنمية البشرية. هذا فضلًا عن تداعيات هذا الوباء على طبيعة الحياة البشرية، وإعادة البشر النظر إلى مفهوم (العادي)؛ فالوباء يسرِّع من عملية التحول إلى (الحالة ما بعد العادية) التي تسربت إلى خطاب الدول الكبرى في مكافحة الوباء. كذلك، أكد الوباء على أهمية تركيز دوائر البحث السياسي على قضايا الأمن غير التقليدية، وعلى رأسها قضايا البيئة والصحة العالمية. فقد ربط بعضهم بين اندلاع الوباء وتعامل الإنسان مع الحياة البرية، فضلًا عن التداعيات المحتملة للوباء على التغير المناخي بسبب رصد الانخفاض في الانبعاثات الكربونية، مع تطبيق دول العالم إجراءات الحظر والتباعد الاجتماعي جزئيًّا أو كليًّا، وعودة النقاش للتركيز على دور المنظمات الدولية باعتباره فاعلًا في النظام الدولي في الكشف عن الوباء ومكافحته.

كان لبلدان الشرق الأوسط نصيب من هذا النقاش العالمي. لكن توقعات الوباء اقتصرت على تداعياته على الأوضاع الاقتصادية لبلدان المنطقة التي تخوض مخاضًا صعبًا منذ عقود؛ على الرغم من ثراء مواردها، لأسباب عديدة تتمثل في موقعها من دورة النظام الرأسمالي العالمي باعتبارها أحد مصادر الطاقة والموارد الطبيعية، وأزمات التنمية البنيوية، وغيرها من أسباب تتجلى نتائجها في انقسام الثروة على مستوى أفقي بين بلدان غنية بالثروة وخفيفة سكانيًّا تمثل في الخليج العربي، وبلدان أخرى متوسطة أو فقيرة الدخل مع كثافتها السكانية، وهي معظم بلدان المنطقة. كذلك تطرق النقاش إلى تداعيات الوباء على الصراعات التي تعج بها المنطقة، وتتمثل في الحروب الأهلية الدائرة في بلدان العراق وسوريا واليمن وليبيا. وأدى الحديث عن الصراعات إلى التطرق إلى إمكانية تغيير الوباء من دور القوى الدولية خاصة روسيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في إدارة أو حل هذه الصراعات الدائرة.

الجيو-اقتصاديات في إطار الشرق الأوسط

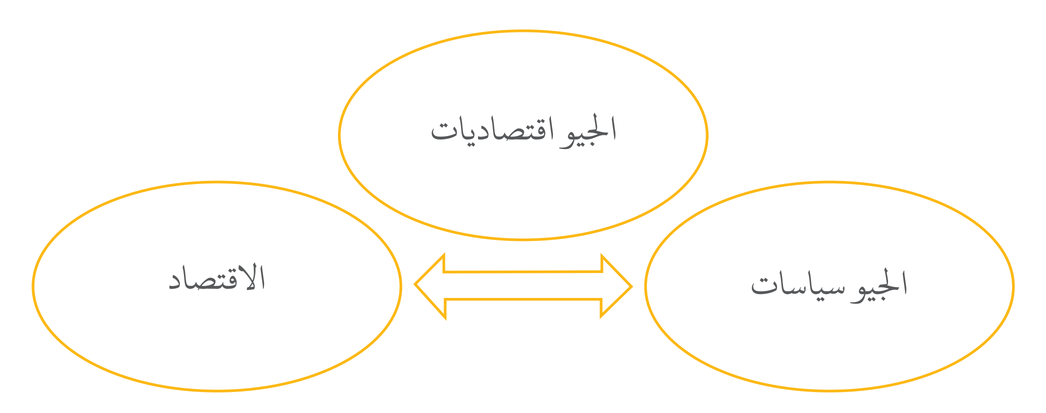
ساد في التعامل مع المنطقة التركيز على العوامل الجيوسياسية المرتبطة بالصراع بين القوى الكبرى والإقليمية على مصير دول المنطقة. وهو ما أدى إلى تراجع تأثير العوامل الأخرى المرتبطة بالاقتصاديات العابرة للحدود، التي وإن ذكرت فهي تابع للمخططات السياسية لكل دولة، واستراتيجيتها لتحقيق مصالحها. لكن الآونة الأخيرة، في مرحلة ما قبل الوباء، أعادت إلى الواجهة الاعتبار إلى دراسة تأثير الأدوات، والأهداف الاقتصادية في هذه الاستراتيجيات، وهو ما يطلق عليه «الجيو-اقتصاديات» التي شهدت عودة في دراسة سلوك الدول في وضعية التنافس السياسي بعد تراجع موجة الاهتمام بالجماعات الإرهابية باعتبارها الفواعل الرئيسة في المنطقة، ومن قبلها تراجع المنظور الليبرالي- الديمقراطي في دراسة تحولات المنطقة منذ عام ٢٠١١م. فقد عاد الاعتبار إلى الدولة باعتبارها الفاعل الرئيس في تفاعلات المنطقة. ويمكن القول إن وباء كورونا قد أسهم في إحداث هذا التحول في براديم دراسة منطقة الشرق الأوسط لعدة أسباب على رأسها اتضاح دور الدولة

في التصدي للوباء على المستوى الوطني. بيد أن الوباء وما طرحه من قضايا جديدة قد أسهم في دعم الطرح الجيو-اقتصادي لدراسة تحولات المنطقة. خاصة مع اتجاه النقاش إلى تأثير تداعيات الوباء الاقتصادية على مسار الصراعات القائمة، وما كانت ستؤدي إلى إذكاء هذه الصراعات أو تهدئتها.

بدأ الاهتمام بدراسة تأثير الاقتصاد بشكل عام في السياسة الدولية منذ فترة بعيدة تقارب القرن مع الحرب العالمية الأولى، وظهور نظريات يسارية واجتماعية تفسر الحرب على أنها تجلٍّ للطبيعة الصراعية للرأسمالية. لكن هذا الاهتمام قد خفَتَ مع سيطرة السياسات القومية على الصراع الدولي ما بين الحربين، والصراع الأيديولوجي بين الشرق والغرب خلال الحرب الباردة. وكان انتهاء هذه الحرب إيذانًا بعودة الاهتمام بالاقتصاد والتجارة الدولية. وكان الاستراتيجي الأمريكي إدوارد لوتواك أول مَن صك مصطلح الجيو-اقتصاديات في مقال له عام ١٩٩٠م بعنوان: «من الجيو-سياسات إلى الجيو-اقتصاديات: لغة التجارة ومنطق الحرب». لكن هيمنة الخطاب الليبرالي على السياسة الدولية بعد الحرب أدت إلى عدم العناية باحتمالية الصراع الناتج عن تضارب المصالح الاقتصادية خاصة مع سيادة الخطاب المثالي للعولمة والدمقرطة. وقد برز الحديث عن جيو-اقتصاديات النظام الدولي حاليًّا مع صعود قوة دولية منافسة للولايات المتحدة؛ وعلى رأسها الصين وروسيا، ودخول النظام الدولي في مرحلة سيولة؛ حيث أصبحت معها التجارة والمصالح الاقتصادية هي الساحة الرئيسية للتصارع. وهو ما اتضح بشكل جلي في «الحرب التجارة» التي خاضتها إدارة ترامب مع بيجين.

تُعرف الجيو-اقتصاديات الآن بأنها إدارة السياسة الخارجية للدولة في إطار نظام تنافسي/ تصارعي؛ حيث تستخدم الأدوات الاقتصادية لتحقيق غايات جيوسياسية، أو تستخدم الأدوات السياسية والعسكرية للتأثير تحقيقًا لغايات اقتصادية. وفي سياق الشرق الأوسط، تتضمن جيو-اقتصاديات المنطقة استغلال الموارد البشرية والطبيعية الموجودة في البلدان محل التنافس أو التي تعاني من صراعات أهلية لتعظيم مصالح القوى المتنافسة؛ وكذلك استخدام الفاعلين الدوليين والإقليميين الأدوات الاقتصادية؛ مثل المساعدات

والاستثمارات والتعاقدات كأدوات للتدخل والتأثير. وفي هذا الإطار تؤثر الوضعية الاقتصادية للدول المتدخلة في المنطقة تحديدًا القوى العائدة مثل روسيا أو الإقليمية؛ مثل تركيا وإيران، وخططها الاقتصادية والجيوسياسية، تؤثر على مسار الصراعات؛ حيث تبرز، على سبيل المثال، سياسات الطاقة كساحة رئيسة لتفسير الصراع في بلدان؛ مثل ليبيا ومنطقة شرق المتوسط. ويرتبط الصراع على اليمن أيضًا بالتنافس على البحر الأحمر وشرقي المحيط الهندي، خاصة منطقة القرن الإفريقي التي تُعد مسرحًا للصراع الجيو-اقتصادي العالمي وليس الإقليمي فقط. ودائمًا ما كان الهلال الخصيب «العراق وسوريا» ساحة للتنافس الاقتصادي الدولي خاصة فيما يتعلق بخطوط نقل الطاقة من الخليج والعراق وإيران إلى الغرب. وهي منطقة تمثل سوقًا واسعًا للتجارة الإقليمية.



جيو-اقتصاديات الوباء: التباطؤ والطاقة والصراع

كان ظهور جائحة كورونا عاملًا زاد من تعقيد هذا المشهد، وما زالت حدود تأثيره خاضعة للنقاش ومن الصعب الجزم بها حاليًّا، خاصة في السياق الدائم الإرباك في الشرق الأوسط. لكن من الممكن تحديد ثلاثة عوامل جيو-اقتصادية؛ من حيث علاقة الوباء باقتصاديات الإقليم وسياسات الصراع على الإقليم. وهي تأثير التباطؤ الاقتصادي، وتأثير تراجع أسعار البترول، واحتمالية انحسار أو اندلاع الصراعات.

تأثيرات التباطؤ الاقتصادي

مع اندلاع الوباء وتحوله لجائحة، اتجهت التوقعات العالمية لتأكيد أن تداعيات كوفيد ١٩ ستكون أقرب إلى تداعيات الكساد العظيم في ثلاثينيات القرن العشرين على المدى البعيد. ويمثل تباطؤ معدلات النمو أساس التأثير الاقتصادي للوباء، والناتج بالأساس عن تدهور معدلات العرض العام للسلع والخدمات مع تدهور الإنتاج والتبادل التجاري مع وجود قيود على الحركة، ومع وجود تدهور في الطلب العام خاصة في الخدمات غير الأساسية، وثبات، وربما زيادةٍ الطلب على السلع الأساسية مثل الطعام. وليست الأوضاع في الشرق الأوسط استثناءً من هذه الموجة. على سبيل المثال، يتوقع صندوق النقد الدولي تراجع النمو السنوي لبلدان المنطقة ما بين ١.١٪ للكويت و١٢٪ للبنان الذي يعيش في أزمة مصرفية واضطرابات سياسية مرتبطة منذ شهور. في الوقت الذي قد تحقق فيه مصر نموًّا يصل إلى ٢٪، وهي نسبة أقل من توقعات السنة الماضية ٥.٧٪. وقد تكون البلدان المصدرة للبترول أقل تضررًا؛ بسبب المخزون النقدي الموجود. لكنها أيضًا ستعاني من أعراض الانكماش بسبب تراجع الطلب على أسعار البترول. ومن المتوقع أن تعاني بلدان الخليج العربي من انكماش بنسبة ٣.٩٪. أما البلدان المستوردة للطاقة في المنطقة، وعلى رأسها تركيا، فمن المتوقع أن تتعرض لانكماش بنسبة ٠,٨٪. وبشكل عام سيصل النمو الاقتصادي خلال هذا العام في المنطقة إلى ٣,٣٪.

لكن الأمر لا يتعلق بالأرقام فقط، بل بتأثير هذا الانكماش على قدرة الدولة في الشرق الأوسط على التصدي للوباء صحيًّا واقتصاديًّا، وكذلك تجنب التداعيات السياسية الناتجة عن التراجع الاقتصادي الذي يؤثر حتمًا على دخل الفرد تحديدًا في الدول متوسطة أو صغيرة الدخل. خاصة أن المنطقة شهدت في العقد الماضي موجات احتجاجية قامت على مطالب اجتماعية واقتصادية بالأساس. وربما تمثل إيران، رغم أنها إحدى الدول الغنية بالبترول، حالة أسوأ من التداعيات الاقتصادية للوباء الذي كانت أحد أكبر ضحاياه إلى الآن. من المتوقع أن يؤدي الوباء إلى تراجع من الناتج القومي الإجمالي الإيراني بنسبة ٢٥ -٣٠٪، وهي نسبة إن صحت سيكون تأثيرها مضاعفًا لتأثير العقوبات الاقتصادية

المفروضة عليها منذ عام ٢٠١٨م. وربما يفسر هذا التدهور الشديد لقطاع الصحة الإيرانية الذي لم يكن جاهزًا للتعامل مع الأزمة.

على المستوى الجيوسياسي، يمكن أن يؤدي هذا التباطؤ الاقتصادي إلى نتائج مختلفة. فهو من ناحية يزيد من تدهور الأوضاع السياسية في بعض البلدان الهشة؛ من حيث الاستقرار السياسي. فعلى الرغم من الانتهاء الفعلي للحرب الأهلية السورية، فإن دمشق تواجه تحديات اقتصادية بسبب العقوبات الأمريكية الناتجة عن قانون قيصر، والضغط الاقتصادي للوباء، فضلًا عن تدهور البنية التحتية بفعل الحرب الدائرة منذ تسع سنوات. ولم يكن الوباء إلا آخر الأعباء التي كان ينتظرها اليمن الذي يعاني من الحرب الأهلية، والحصار والفقر والتدهور المعيشي لشعبه. كذلك، قد يؤدي الضغط الاقتصادي إلى «تقييد» النشاط الخارجي لبلدان؛ مثل «إيران» و«تركيا»، وكذلك «الولايات المتحدة» و«أوروبا» التي تعاني من تحديات داخلية وانقسامات يمثل الوباء أحد أسبابها. في الوقت الذي يُتَصَوَّر فيه أن دور روسيا والصين قد يزيد انخراطًا في المنطقة.

تراجع أسعار البترول

بدأ تأثر أسواق النفط العالمية بوباء كورونا في مرحلة مبكرة من اندلاع الوباء في الصين. ومع استمرار حالات الإغلاق الجزئي والكلي في الولايات المتحدة وأوروبا والصين، انخفض الطلب العالمي على النفط على نحو غير مسبوق، وهو ما اتضح في تدهور مبيعات خام برنت. كان هذا التدهور دليلًا على تراجع القواعد الحاكمة لسوق النفط، خاصة مع عدم رغبة مُصَدِّري البترول في خفض الإنتاج على نحو منسق للتحكم في السوق، على الرغم من عدم وجود طلب مستقبلي في السوق. بل إن الأمور وصلت إلى حرب الأسعار بين السعودية وروسيا في مارس ٢٠٢٠م، عندما رفضت موسكو خفض الإنتاج بواقع ١,١ مليون برميل في اليوم، وهو ما أدى بالرياض إلى زيادة الإنتاج على نحو أدى إلى إغراق السوق، قبل أن تدفع واشنطن الطرفين إلى جانب دول الأوبك لاتفاق في بداية يناير يقضي بخفض

الإنتاج الكلي بنحو ١٠ ملايين برميل في اليوم. ومع ذلك، لم يؤدِّ الاتفاق إلى استقرار السوق، بل لم يمنع تدهور أسعار خام غرب تكساس من التدهور إلى ما دون الصفر في العقود الآجلة للشهور القادمة.

لم يكن هذا التدهور قرين الشهور الأخيرة فقط، فأسواق النفط تشهد انتكاسة منذ عام ٢٠١٤م مع تراجع النمو العالمي، وهو ما يمكن علاجه على المدى المتوسط. لكن اندلاع الوباء وتصاعد منحنى الإصابة، وتوقع موجات أخرى، هو ما يضع عودة الطلب مرة أخرى محل شك في المدى المنظور. على المستوى الجيوسياسي، سيؤدي هذا التراجع في أسعار النفط إلى تأثر الدول المنتجة في المنطقة مع انخفاض الأرباح، وهو ما يعني تراجع هامش تأثيرها خاصة مع وجود خطط طموحة للتنمية في بلدان مثل السعودية. لكن الأثر الأكبر لهذا التراجع سيكون على إيران ذات الاقتصاد الهش المثقل بالعقوبات والحصار والتمدد الاستراتيجي في العراق وسوريا ولبنان واليمن. لذلك؛ من المتوقع أن يتراجع التأثير الاقتصادي والعسكري الإيراني في سوريا في مقابل الدور الروسي الداعم للنظام السوري، وعجز طهران عن التأثير في ملف إعادة الإعمار.

إلى جانب هذا التأثير الانكماشي، تُظهِر أزمة أسواق النفط استمرار أهمية الشرق الأوسط بالنسبة للقوى الدولية خاصة الولايات المتحدة وروسيا والصين، التي تريد استقرار سوق النفط، سواء فيما يتعلق باستمرار العرض، أو باستقرار الأسعار؛ فالآثار الانكماشية لا تقتصر على منطقة بعينها. وهو ما يعني استمرار الدور الغربي بقيادة الولايات المتحدة التي تحاول حاليًّا على سبيل المثال إعادة إنتاج النفط الليبي المغلق منذ يناير ٢٠٢٠م؛ بسبب الصراع بين حكومة الوفاق والجيش الوطني؛ حيث تدرك واشنطن أهمية هذا المصدر بالنسبة لحلفائها في أوروبا، وكذلك أهميته لاستقرار سوق النفط.

احتدام أم نهاية الصراعات؟

في أوقات الاستقرار تستدعي مواجهة الأوبئة اتجاهًا تعاونيًّا من قِبَل الفاعلين الدوليين. بيد أن جائحة كورونا قد ظهرت، وتتطور في وقت تحولٍ كبير يشهده العالم على المستويات كافة، وبالأخص في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما يعني احتمالية استمرار الصراعات وإن كانت بحدة وبدرجات مختلفة تبعًا لتأثير الوباء على كل فاعل دولي وإقليمي منخرط في الصراعات القائمة. حتى الآن، لم تدفع الجائحة الأطراف المتصارعة حتى في البلد الواحد نحو التعاون. فالعراق لا يزال في حالة عدم استقرار سياسي وصراع بين الحكومة المركزية والمليشيات. والأمر نفسه ينطبق على سوريا التي قد تجد صعوبة شديدة في إنجاح ملف إدارة ما بعد الصراع وإعادة الإعمار.

أما الصراع الليبي فهو انعكاس لاستمرار آليات التصارع في ظل الوباء. ففي الوقت الذي قيَّدت فيه التوابع الاقتصادية من قدرة دول الخليج على دعم الجيش الوطني ماديًّا وعسكريًّا، وجدت تركيا في انشغال المجتمع الدولي خاصة أوروبا، ودول إيطاليا وفرنسا، بمواجهة الوباء، وجدت الفرصة سانحة للاستمرار في استراتيجية دعم ميليشيات حكومة الوفاق، وإرسال المرتزقة والعتاد العسكري والدعم الفني لها في مواجهة الجيش الوطني. وهو ما أدى إلى تراجع الأخير عسكريًّا وخسارته مواقع هامة أولًا في غرب طرابلس، ثم في جنوبها وقاعدة الوطية وترهونة على الترتيب وصولًا إلى محور سرت–الجفرة. وترتب على هذا التصعيد احتدام الصراع مرة أخرى، وزيادة الاستقطاب الدولي حول ليبيا. من ناحية أخرى، لم تظهر على ساحة الصراع أية بوادر للتعاون المشترك بين حكومتي طبرق وطرابلس، ولو على المستوى الفني لمواجهة الوباء في كامل ليبيا؛ حيث ما زالت البلاد مفككة سياسيًّا مع وجود قدر من الاشتباك الإداري بين المؤسسات والمؤسسات الموازية.

بشكل عام، ما زالت ظاهرة الوباء قيد التشكل ومن الصعب الجزم بما تحمله من تداعيات، لكنه من الواضح أن تأثيراتها ستكون عميقة وجذرية، وهو ما يستدعي وجود آليات للتحليل والنظر بعيدًا عما هو سائد من نظريات سواء في الاقتصاد أو العلاقات الدولية.

منطقة الخليج وتداعيات جائحة كورونا: واقع متغير وتحديات جديدة

الدكتور عبد العزيز بن عثمان بن صقر[٣٢]

من المؤكد أن أزمة جائحة كورونا ألقت بظلالها على غالبية دول العالم وبشكل مفاجئ وغير متوقع مما جعل كل القطاعات تتأثر بدون استثناء. وبالطبع دول مجلس التعاون الخليجي باعتباره جزءًا من هذا العالم قد تضررت كغيرها من الدول الأخرى، وربما يكون أكثر من غيرها، وفي مجالات شتى؛ الأمر الذي تبعه اتخاذ خطوات عديدة من جانب دول مجلس التعاون تضمنت قرارات عاجلة لمواجهة الجائحة وتبعاتها، ومنها رصد ميزانيات خاصة، أو تعزيز بنود مالية في الموازنات العامة؛ من أجل توفير الاحتياجات الطارئة، ودعم القطاعات الصحية لحماية المواطنين والمقيمين بهذه الدول، وعلاج مَن أصيب منهم، بل تجاوزت هذه القرارات إلى دعم القطاعين الحكومي والخاص اللذين تضررا كثيرًا، وما زالت دول مجلس التعاون الخليجي تنفذ كثيرًا من الخطط والإجراءات لمواجهة تداعيات جائحة كورونا.

وهذه الإجراءات مع أهميتها تمثل جانبًا من جوانب مواجهة تداعيات الأزمة، التي كشفت عن وجود ثغرات لم تكن الدول مهيأة للتعامل معها، أو مع أزمات مفاجئة مثلها، لذلك لجأت الدول إلى التفكير في ما يجب أن تقوم به من إعادة النظر في الوضع القائم وسرعة وضع الخطط المستقبلية لمواجه هذه الأزمة، والأزمات الأخرى التي قد تحدث سواء صحية، أو اجتماعية، أو مخاطر وتحديات مختلفة تتطلب الاستعداد بمزيد من سد الثغرات والتوجه نحو تخطيط أكثر واقعية ومرونة وبطرق علمية للتعامل مع الأزمات الطارئة بشكل فعال.

وهذا ما نستعرضه في هذه الورقة؛ ومنها:

أولًا: ضرورة تعديل التركيبة السكانية الحالية لدول مجلس التعاون، رغم أن تعديل التركيبة السكانية مطلب أساسي ومطروح منذ زمن في بعض دول مجلس التعاون الخليجي، فإن حدة هذا المطلب زادت بعد جائحة كورونا وأصبحت أكثر إلحاحًا وضرورة؛ حيث ترتب على وجود العمالة غير النظامية كثير من الأضرار لكن بدرجات متفاوتة من دولة خليجية إلى أخرى، فقد كانت هذه الظاهرة لا تؤرق المملكة العربية السعودية بشكل كبير، لكنها كانت أكثر تأثيرًا في دول مجلس التعاون الأخرى. وهذا الخلل صاحبه ظاهرة وجود العمالة غير النظامية، والهامشية مع تنامي ظاهرة ما يسمى بتجارة التأشيرات. وهذه الظاهرة تمثل كابوسًا تزايد خطره في ظل انتشار وتفشي فيروس كورونا المستجد؛ حيث تتكدس العمالة السائبة في أحياء ومناطق شعبية ونائية في أطراف المدن وبين العشوائيات مما يترتب عليه مخاطر أمنية واجتماعية كثيرة. ولذلك نجد على سبيل المثال أن نسبة الإصابات بفيروس كورونا في المملكة العربية السعودية بين العمالة الوافدة كبيرة جدًّا، ومع ذلك تعاملت حكومة المملكة بأسلوب حضاري حازم مع هذا الوضع في ظل أزمة كورونا، فقررت علاج جميع المصابين أو الكشف عليهم من العمالة الوافدة سواءً بسواء مع المواطنين، بل فتحت أبواب العلاج لجميع المرضى من العمالة غير النظامية أي ممن ليس لديهم إقامات نظامية، أي العمالة المخالفة لقوانين الإقامة حفاظًا على صحة الجميع، كما خصصت عددًا من المدارس، وأنشأت مجمعات سكنية صحية بصورة عاجلة واستخدمتها كدور إيواء مناسبة لهذه العمالة المكدسة؛ حتى تقلل من حالات الاختلاط بين حاملي الفيروس وغيرهم، إضافة إلى تحمل نفقات العلاج والعزل، وهذا ما تقوم به دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى.

هذه الإجراءات لها تكلفة مالية ضخمة، وتتطلب مستشفيات مجهزة وطواقم طبية مدربة، وتوفير أدوية وعقاقير، وجهودًا كبيرة على كاهل دول الخليج كان يجب توجيهها لخدمة قطاعات أخرى خلال هذه الأزمة، بل إن العمالة الهامشية تمثل عبئًا على القطاع الاقتصادي والقطاعات الأخرى، بينما لا ينطبق ذلك على العمالة النظامية

التي يحتاجها سوق العمل، فهي محل ترحيب وتشملها مظلة التأمين الصحي وهؤلاء شركاء في مسيرة التنمية والبناء ولهم كل الحقوق والرعاية. لكن يظل تعديل التركيبة السكانية مطلبًا استراتيجيًّا، فمشكلات خلل التركيبة في دول الخليج لها مخاطر عديدة؛ منها مخاطر اجتماعية، وأمنية، ودينية، واقتصادية، ومنها مخاطر ذات صلة بالإرهاب وانتشار الأفكار الضالة، خاصة أن غالبية هذه العمالة غير متعلمة وغير محصنة فكريًّا ودينيًّا ما يجعلها عرضة للتجنيد والاستقطاب من الجماعات الإرهابية، والترويج للفكر الضال وسرعة انتشاره. كما أن بعضها يعمل تحت طائلة قانون التستر والغش التجاري ما يجعلها تؤثر سلبًا على الاقتصادات الوطنية الخليجية، ناهيك عن تأثيرها على بطالة العمالة الوطنية وتفشي انتشار الجريمة والتعاطي غير المشروع للمخدرات والهجرة غير النظامية. كل ذلك وغيره يتطلب وضع استراتيجيات واضحة وفعالة في تعديل التركيبة السكانية لدول مجلس التعاون الخليجي.

ثانيًا: ضرورة التعامل مع التعليم وفق رؤية جديدة تعتمد على تطوير المناهج وتحديثها بما يتناسب مع احتياجات العصر، فلم تعد المتطلبات الحديثة تعتمد على التعليم النظري القائم على التلقين والحفظ، بل تعليم يدفع بمخرجات تناسب احتياجات سوق العمل الحقيقية، لذلك من الأهمية بمكان إعادة النظر في المناهج الدراسية لتكون خالية من الحشو غير المبرر، وضرورة التركيز على التعليم التطبيقي والفني لسد الفجوة في سوق العمل، مع اعتماد تقنيات التعليم عن بُعد وتحديث بنية الاتصالات الرقمية وفقًا لأساليب تضمن توصيل المعلومة والتفاعل بين الطالب والمؤسسة التعليمية، أو تحقيق متطلبات العمل عن بُعد الذي أصبح ضرورة حتى بعد انتهاء جائحة كورونا، فبدون التعليم الحديث لا يمكن تحقيق أي نهضة في المجتمع ولن تكون تنمية مستدامة بمعناها المعروف، وعلينا في ذلك دراسة التجارب الناجحة في الدول التي حققت قفزات مهمة في ميادين التطور والنهوض.

ثالثًا: يجب تطوير المنظومات الصحية الحالية، ولقد قطعت دول مجلس التعاون الخليجي شوطًا كبيرًا في تطوير القطاع الصحي بشقيه الحكومي والخاص، مع وضع مظلة تأمين صحي تشمل جميع المواطنين والمقيمين العاملين في القطاعين الحكومي والخاص،

فما زالت دول الخليج تعتمد في القطاع الصحي وبنسبة عالية جدًّا على كفاءات من الخارج؛ الأمر الذي يمثل نقطة ضعف خطيرة قد تحدث لسبب أو آخر، وأيضًا يجب تفعيل شراكة حقيقية بين القطاع الطبي الحكومي والقطاع الطبي الخاص؛ حتى تكون تكلفة العلاج معقولة ومناسبة مع تطوير الخدمات الصحية المقدَّمة للمرضى؛ حيث ما زالت تكلفة العلاج مرتفعة، بل مرهقة في المستشفيات الخاصة والاستثمارية.

رابعًا: الاقتصاد الخليجي، كشفت جائحة كورونا بشكل كبير عن أهمية تنويع مصادر الدخل في دول مجلس التعاون الخليجي، مع حتمية توسيع القاعدة الاقتصادية خاصة على ضوء تقلبات أسواق الطاقة وما طرأ عليها من مستجدات، وتراجع أسعار النفط والغاز في الآونة الأخيرة. وفي الحقيقة أدركت دول مجلس التعاون الخليجي ذلك منذ سنوات ولم يكن مفاجئًا لها ما يحدث الآن في أسواق الطاقة، ولذلك أخذت الخطط الخليجية الوطنية للتنمية على عاتقها توسيع القاعدة الاقتصادية. وقد وضعت (رؤية ٢٠٣٠م) في المملكة العربية السعودية برامج محددة وواضحة للتعامل مع جميع مجالات التنمية المستدامة لتنويع الاقتصاد الوطني قبل جائحة كورونا بفترة ليست قصيرة تحسبًا للمتغيرات الاقتصادية العالمية وانعكاسها على الاقتصادات الخليجية لتقليل الاعتماد على مداخيل النفط التي بدأت في التناقص. وقال عن هذه الرؤية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز: «هدفي الأول أن تكون بلادنا نموذجًا ناجحًا ورائدًا في العالم على جميع الأصعدة، وسأعمل معكم لتحقيق ذلك». وقال سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان: «إن (رؤية ٢٠٣٠م) هي خطة طموحة قابلة للتحقيق، وتعبر عن أهدافنا وآمالنا على المدى البعيد، وتستند إلى مكامن القوة والقدرات الفريدة لوطننا، وهي ترسم تطلعاتنا نحو مرحلة تنموية جديدة غايتها إنشاء مجتمع نابض بالحياة يستطيع فيه جميع المواطنين تحقيق أحلامهم وآمالهم وطموحاتهم في اقتصاد وطني مزدهر».

وبناءً على ما تضمنته (رؤية ٢٠٣٠م)؛ يتضح جليًّا أن دول مجلس التعاون وفي طليعتها المملكة العربية السعودية لم تعد تركن إلى الثروة النفطية كأساس لاقتصاد المستقبل، بل تعمل على تنويع سلة اقتصاداتها وفقًا للمزايا النسبية التي تحظى بها هذه الدول؛ ومنها

الاهتمام بالصناعات الحديثة بكل أنواعها سواء المدنية أو العسكرية، والتوسع في الصناعات البتروكيماوية واقتصادات المعرفة، وتوطينها عبر رؤى محلية أو بالتعاون مع شراكات أجنبية، وكذلك الاهتمام بقطاعات الخدمات، والسياحة، وإعادة تدوير الصادرات والاستفادة من الموقع الجغرافي للمملكة، وقربها من شبكة الممرات المائية العالمية، وكذلك الأسواق التقليدية والناشئة، وغير ذلك، مع تطبيق سياسات داخلية بالتوازي مع ذلك؛ لترشيد الإنفاق والاستهلاك. فلم تعد الرفاهية التي صاحبت الطفرة النفطية قائمة اليوم كما كانت من قبل، وقد تم تهيئة المواطن الخليجي للتعامل مع المتغيرات الاقتصادية الجديدة والتعايش مع ظروف ومتطلبات المرحلة الراهنة، بالاعتماد على النفس وتقليل الاعتماد على النمط الريعي الذي ساد لقرابة خمسة عقود.

خامسًا: أكدت جائحة كورونا ضرورة الاهتمام بما يسمى (الأمن الغذائي)؛ حيث إن دول الخليج تقع في النطاق الصحراوي، وتعاني من ندرة المياه العذبة، وشح الأراضي الزراعية ولا تنتج ما يكفيها من الغذاء ما يجعلها تعتمد على المواد الغذائية المستوردة. وقد أدت جائحة كورونا إلى تعطل وسائل النقل ما حمل خطورة على المخزون السلعي والغذائي في دول مجلس التعاون. من الدروس المستفادة من أزمة جائحة كورونا ضرورة أن يكون الأمن الغذائي في مقدمة اهتمامات هذه الدول سواء فيما يتعلق بالإنتاج أو التخزين أو طرق الإمداد، وعليه لا بد من التفكير التكاملي في الإطار الإقليمي الخليجي تحت مظلة مجلس التعاون الخليجي، وبمشاركة فاعلة من القطاع الخاص، ففي مثل هذه القطاعات قد لا تكون السياسات الفردية للدول ناجعة ما يتطلب جهودًا خليجية جماعية في إطار منظومة دول مجلس التعاون الخليجي.

سادسًا: الصناعات الدوائية والأجهزة الطبية، مع أن بعض دول مجلس التعاون الخليجي قطعت شوطًا في توطين بعض الصناعات الدوائية، فإنها غير كافية ولم تصل إلى المستوى المطلوب ويجب أن تدرك هذه الدول أهمية تحقيق نسبة عالية من الاكتفاء الذاتي من الأدوية سواء القائمة على دراسات وجهود محلية، أو بالتعاون مع شركات الأدوية العالمية تحسبًا لمثل لظروف مماثلة لظروف جائحة كورونا. لا سيما أنه توجد في هذه الدول البيئة

المناسبة للصناعات الدوائية؛ من حيث توفر النباتات الطبية المنتشرة في أماكن كثيرة نتيجة للتنوع المناخي في المملكة العربية السعودية على سبيل المثال، إضافة إلى وجود استثمارات كبيرة في هذا القطاع ويمكن تنميتها بجذب استثمارات جديدة خاصة مع (رؤية ٢٠٣٠م) التي تهدف إلى تنمية القطاع الصناعي وتحفيز جذب الاستثمارات في شتى المجالات الاستثمارية.

سابعًا: البحث العلمي، فرضت جائحة فيروس كورونا المستجد التعامل مع البحث العلمي على أنه ضرورة وليس مجرد رفاهية، أو وجاهة، بل جزء من مرتكزات الحياة الحديثة وضرورة من ضروريات استمرارها، فلا بد من المشاركة الفاعلة مع دول العالم المتقدمة بمنظومة بحثية متكاملة سواء في العلوم التطبيقية، أو العلوم الاستراتيجية التي تستشرف المخاطر والتحديات في إطار رؤية وطنية موضوعية ودقيقة، فرغم أهمية البحث العلمي في تطور الشعوب والأمم، فقد أكدت جائحة فيروس كورونا المستجد أن الأبحاث الطبية واكتشاف الأدوية واللقاحات والأمصال ضرورة حياتية تتعلق بحياة الإنسان وبقائه على قيد الحياة مع بقاء الكائنات الحية الأخرى. ومن الضروري تحديث البنية التحتية لقطاع الاتصالات والرقمنة بما يوفر نموذجًا حديثًا للاتصالات والاستفادة منه في التعليم والعمل عن بُعد؛ حيث من المأمول أن يستمر هذا النموذج الذي بدأ الاعتماد عليه خلال أزمة كورونا ما بعد انتهاء الأزمة؛ لأنه أثبت فاعليته وأهميته وسرعته في إنجاز المهام من المنازل.

ولتحقيق ما سبق توضيحه، أو غيره من المطالب التي تصب في مصلحة شعوب ودول المنطقة، من الضروري إعادة النظر في ترتيب البيت الخليجي من الداخل وتنقيته من العوالق التي تؤثر على صفو المناخ الخليجي، وبما يحقق توحيد السياسات الخارجية وتفعيل قرارات المجلس لتحصين دوله وشعوبه من مخاطر الأجندات الخارجية، وصد محاولات تفتيت إرادة دول المجلس وإشغالها بقضايا جانبية تعرقل أو تحد من تحقيق الأهداف السامية التي نشأ بسببها ومن أجلها مجلس التعاون الخليجي، مع أهمية تفعيل مقررات المجلس الأعلى لدول الخليج العربية (القمم الخليجية) لتسريع الاتحاد والتكامل الخليجي، فما تحقق من إيجابيات يتناسب مع مرحلة التأسيس وما شهدته من تحديات أمنية وعسكرية عاصفة

مرت بها منطقة الخليج خلال العقود الأربعة الماضية، وبالفعل قطع المجلس شوطًا بعيدًا في تحقيق جزء من طموحات شعوب دوله، ومع ذلك يتبقى أمامه مرحلة مهمة لتحقيق التكامل المنشود أو حلم الاتحاد الخليجي الذي يراود شعوب المنطقة منذ أن تأسس مجلس التعاون في بداية الثمانينيات الميلادية من القرن الماضي، فمسيرة المجلس لا تقتصر على ما تحقق من إنجازات على أرض الواقع، ولكنها مستمرة ومتجددة، وشعوب دوله تنشد أبعد من ذلك بكثير؛ حيث راود «الاتحاد» حلم وفكر جيل قادة وزعماء دول المجلس الذين أسسوا هذا الصرح ووضعوا بذرة الاتحاد في النظام الأساسي لتأسيس المجلس عام ١٩٨١م. وفي اعتقادي أن الاتحاد الخليجي أصبح ضرورة وجودية بين شعوب متجانسة ومتوافقة في كثير من أنماط الحياة واللغة والدين والجوار الجغرافي المتصل بدون حواجز وغيرها، تفرض أهمية وجود هذا الاتحاد. وهذا ما أكدته جائحة كورونا التي حملت إشارة واضحة إلى أهمية وجوده لمواجهة المخاطر والتحديات المشتركة.

وفي إطار الحلول المنشودة أيضًا، من الضروري على دول المنطقة وتحت مظلة الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي تشكيل وحدة لإدارة الأزمات، تضم خبراء في جميع المجالات للتنبؤ بالأزمات واستشرافها قبل وقوعها في مختلف المجالات والعمل على وضع الحلول المسبقة وفق سيناريوهات متعددة واختيار المناسب منها، خاصة أن المنطقة تواجه تحديات مشتركة، ولا توجد دولة بمنأى عن هذه التحديات. وهذا ما أكدته جائحة كورونا وغيرها من المخاطر الأمنية والعسكرية، وكذلك مخاطر الإرهاب ووجود الجماعات المسلحة غير الحكومية، والقلاقل التي تزرعها دول الجوار الإقليمي، وهي واضحة وليست خافية على أحد، ومنها ما تقوم به إيران في محاولات متكررة لزعزعة أمن دول الخليج باستخدام الورقة الطائفية وتصدير أزماتها إلى دول الجوار، أو محاولاتها لامتلاك السلاح النووي وغير ذلك ما يستوجب وجود إدارة للأزمات في الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، مع الاستفادة من اللجان المنبثقة عن الأمانة العامة للمجلس؛ وهي ٣٠ لجنة وزارية متنوعة تغطي جميع المجالات.

ومن البديهي أن مجلس التعاون لا يعمل بعيدًا عن العمل العربي المشترك، بل هو جزء من المنظومة العربية الأم، ودوله داعمة لجامعة الدول العربية وللقضايا العربية، بل سباقة في دعم العمل العربي المشترك، وهذا ما أكدته الأحداث التي شهدتها المنطقة منذ تأسيس الجامعة، وما نأمل تحقيقه تحت مظلة الجامعة لدعم العمل العربي المشترك وتأمين المنطقة العربية من التدخلات الخارجية، وفي مقدمة ذلك السوق العربية المشتركة ومحكمة العدل العربية، وقوة حفظ السلام العربية «ناتو» تعمل على إفشال المخططات الخارجية التي تستهدف دول المنطقة.

في الختام، جاءت جائحة كورونا كاشفة للواقع في جميع دول العالم، ومنها دول مجلس التعاون الخليجي، وسلطت الضوء على الاحتياجات العاجلة والمستقبلية، وفرضت واقعًا جديدًا للتعامل مع قضايا لم تكن في الحسبان، وكشفت ضعفَ دولٍ كبرى أمام فيروس لا يُرى بالعين المجردة، بل حملت في طياتها متغيرات دولية وإقليمية ومنها التغيرات المطروحة للنقاش حول هرمية النظام العالمي الجديد وقيادة العالم. وفي هذا الظرف لا بد للدول العربية مجتمعة أن تكون مشاركة في صياغة النظام العالمي الجديد، ولا تقف موقف المتفرج من المتغيرات العالمية والإقليمية حتى تجد لنفسها موطئ قدم في عالم الغد.

ما يميز دول مجلس التعاون الخليجي بالمقارنة بدول العالم الأخرى هو ظاهرة رسوخ وصلابة النظم السياسية، وشرعية السلطات الحاكمة، ولذلك فآثار أزمة جائحة كورونا في عدد كبير من دول العالم ستكون مركبة، وربما ستنعكس نتائجها على الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. لكن في دول مجلس التعاون سيكون أثرها الأساسي مقتصرًا على الوضع الاقتصادي – المالي فقط وبدرجات أقل من باقي دول العالم، ولن يمس الوضع السياسي أو الاجتماعي. وهذا الاستنتاج يمكن إرجاعه إلى طبيعة النظام السياسي في دول المجلس، وطبيعة المجتمعات الخليجية ذات النزعة القبلية والأسرية القوية التي تساعد على استمرار ظاهرة التلاحم وتوفير الدعم الاجتماعي والنفسي والمالي لأفرادها، وتساعد على تجاوز هذا النوع من الأزمات بأقل الخسائر، وهي ظاهرة قد تكون قاصرة على المجتمعات الخليجية ولا تتكرر كثيرًا من المجتمعات الأخرى.

إشكالية إدارة البيانات في مواجهة فيروس كورونا المستجد

ريهام صلاح خفاجي[٣٣]

نشأت جائحة فيروس كورونا المستجد وسط زخم معلوماتي غير مسبوق في ظل الثورة الرقمية وفي ظل التوجه العالمي المتصاعد نحو الحوكمة الإلكترونية. وأصبح من بين أحد أكبر التحديات التي برزت في إطار مواجهة الجائحة؛ مشكلة البيانات ومدى توافرها، وموضوعيتها والقدرة على تحليلها بشكل دقيق وسريع. فبعد أن كانت وكالات الإحصاء الرسمية هي المصدر الأول للبيانات، نشهد اليوم ظهور وانتشار مصادر بيانات بديلة أصبحت جزءًا لا يتجزأ من البيئة المعلوماتية الحديثة التي تضخ معلومات قيِّمة تدعم بها أعمال الرصد الدقيق لانتشار الجائحة ومدى تأثيرها. لكن صاحب هذا الانتشار السريع لمصادر البيانات الحديثة، حالة من الغموض المتزايد، بل والنزاع أيضًا، حول جودة تلك الإحصائيات ومدى مصداقيتها، مما جعل أزمة البيانات إشكالية قائمة وواضحة في كل دول العالم تقريبًا، مع تباين واضح في قدرات الحكومات على معالجة جوانب النقص المبدئية في جمعها وتحليلها.

فيروس كورونا: جائحة صحية أم أزمة بيانات؟

يصف جون إيوانيدس؛ أستاذ علم الوبائيات بجامعة ستانفورد، تفشي فيروس كورونا بأنه ليس فقط «جائحة صحية» تحدث مرة كل قرن، كما أعلنته منظمة الصحة العالمية، بل أيضًا «إخفاق تام للأدلة والبيانات»[٣٤]. ويرى أن السبب في ذلك هو أننا في وقت يحتاج فيه

الجميع دون استثناء مزيدًا من المعلومات الموثوقة في ظل هذه الأزمة، لكن العالم يفتقر إلى أدلة موثوقة ودقيقة حول عدد المصابين بفيروس كورونا أو المحتمل تأكيد إصابتهم. وهو أمر لا شك يؤثر على جودة القرارات والإجراءات المتخذة لمجابهة هذا الفيروس.

ومثال على ذلك، نجد أنه رغم تدشين منظمة الصحة العالمية لمنصة خاصة بنشر المعلومات حول مستجدات فيروس كورونا[٣٥]، متضمنة تقارير الحالة لكوفيد-٢٠١٩ Coronavirus Disease (COVID-19) Situation Reports التي بدأتها في ٢١ يناير ٢٠٢٠م لتقدم من خلالها الحصيلة الرسمية لحالات الإصابة المؤكدة بفيروس كورونا في دول العالم، فإن المنظمة تؤكد بنفسها في نهاية كل تقرير أنه من المتوقع أن تكون هناك اختلافات بين البيانات الواردة في تقارير المنظمة ومصادر البيانات الأخرى المهتمة برصد فيروس كورونا، وذلك لاختلاف معايير الاشتمال المستخدمة وأوقات تقديم البيانات في كلٍّ منها، وأنه رغم كفالة المنظمة لدقة البيانات وموثوقيتها، فإن جميع البيانات خاضعة للتحقق والتغيير المستمرين. بينما نلاحظ أن منصة عالمية مثل منصة «عالمنا في بيانات Our World in Data» التابعة لجامعة أوكسفورد، آثرت الاعتماد على تقارير المركز الأوروبي لمراقبة الأمراض والوقاية منها، بدلًا من بيانات منظمة الصحة العالمية.

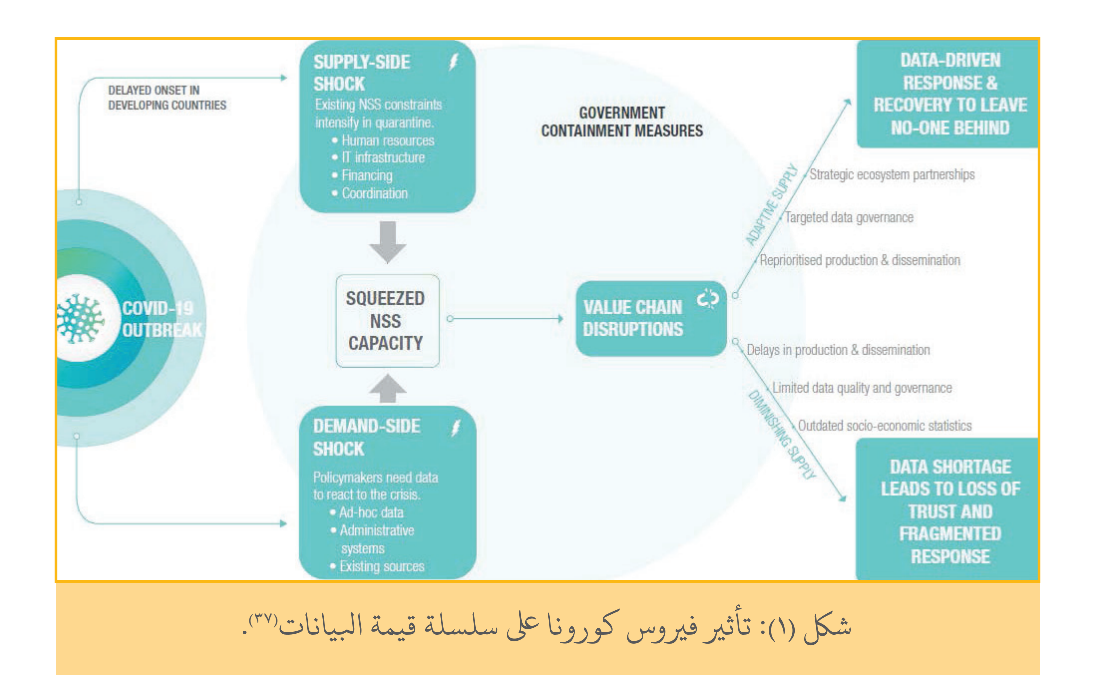
وهذا هو مجرد مثال لجانب من التحديات التي تواجهها الدول أثناء تعاملها مع البيانات في إطار مواجهة الفيروس. فقد حرصت عديد من الجهات الحكومية والخاصة عالميًّا، على حدٍّ سواء، على تقديم أنماط متنوعة من البيانات حول معدلات الإصابة والوفيات والشفاء بشكل يومي. لكن الانتشار المتسع والمتزايد للبيانات، التي قد تكون متناقضة في بعض الأوقات، قاد إلى ظهور حالة من الحيرة وغياب الثقة وسط مستخدمي تلك البيانات. بل وصاحبه انتشار موجة من الأخبار الكاذبة والمغلوطة، وهو ما صنفته منظمة الصحة العالمية فيما بعد بأنه وباء معلوماتي Infodemic.

ولا يمكن أن نغفل الحديث هنا عن تأثير أزمة كورونا على الأجهزة الإحصائية الوطنية؛ فهي تقع أمام تحدٍّ مزدوج. فأمامها الطلب المتزايد على توافر البيانات الموثوقة

من ناحية، والقيود المفروضة على إمداد البيانات من ناحية أخرى، وهو ما يشكل ضغطًا بالتأكيد على تلك الأجهزة الإحصائية فوق قدرتها المؤسسية وتعطيل العمل بسلسلة قيمة البيانات الخاصة بالإحصائيات الرسمية[٣٦]، كما هو موضح في الشكل (١).

فبالنسبة للتحدي الأول، وهو الطلب المتزايد على البيانات، فوزارات الصحة مثلًا مطالبة برصد حالات الإصابة والوفيات بفيروس كورونا، ونشر تلك البيانات لمتابعة مستجدات الجائحة، ويحتاج صناع القرار إلى معلومات حول الشرائح الأكثر تضررًا من الأزمة ومدى تأثر أسواق العمل بالجائحة من أجل دعم المواطنين. ومن ناحية أخرى، هناك حاجة ماسة إلى معلومات دقيقة حول حركة المواصلات العامة والتنقل الداخلي والأنشطة بصفة عامة؛ من أجل تنفيذ إجراءات ناجعة وصارمة لاحتواء الأزمة. لكن، بالنظر إلى أرض الواقع في كثير من الدول، فلن نجد سجلات حصر كاملة أو دقيقة لجميع الأنشطة الحيوية والتنقلات الداخلية، يمكن الاستدلال بها في عمليات صناعة القرار لمواجهة هذا الفيروس على المستوى الوطني ودون الوطني، هذا بالإضافة إلى صعوبة تحديث البيانات الاجتماعية الاقتصادية.

أما التحدي الثاني؛ فهو تقيُّد نطاق عمل الأجهزة الإحصائية الوطنية؛ حيث يؤثر سلبًا على إمدادات الإحصائيات الرسمية. ويرجع ذلك لعدد من أسباب؛ منها صعوبة تحديث البيانات ومحدودية جودة البيانات وحوكمتها، وأيضًا التأخر في عملية إنتاج ونشر المعلومات بسبب تدابير الغلق لاحتواء انتشار الفيروس، ومن ثم عدم استعدادية كثير من مكاتب الإحصاء الرسمية لمباشرة أعمالها عن بعد. وهو ما دفع بعض تلك المؤسسات إلى اتخاذ القرار بتأجيل تجميع البيانات ميدانيًّا والاكتفاء بالمصادر المتاحة، في حين حاولت مؤسسات أخرى البحث عن حلول بديلة لتجميع البيانات عن بعد، عبر الهواتف المحمولة على سبيل المثال.

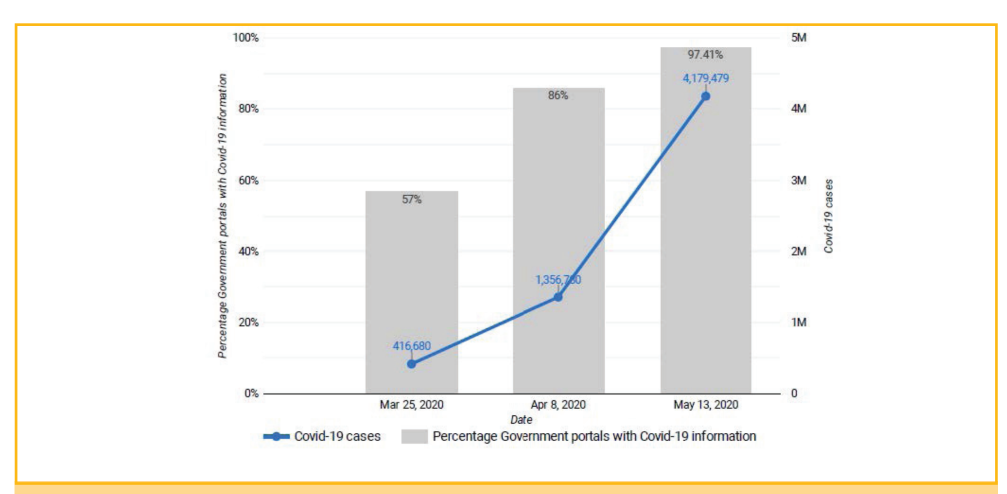


شكل (١): تأثير فيروس كورونا على سلسلة قيمة البيانات[٣٧].

لكن التحديات ليست قاصرة على الإحصائيات الرسمية فقط، بل تذهب متطلبات البيانات في ظل أزمة كورونا لما هو أبعد من مجرد حصر أرقام حالات الإصابة والوفيات. فبالرغم من وفرة وغزارة المصادر البديلة للبيانات؛ مثل الهواتف المحمولة أو الأقمار الصناعية، التي تقدم أنواعًا أخرى من البيانات، ورغم قدرتها على التكامل مع المصادر التقليدية للبيانات؛ كالتعدادات واستطلاعات الرأي، فلا يزال الأداء الحالي للسياسات لا يقوم على تقارب بين نتائج تلك المصادر (أو الأدلة)؛ وذلك بسبب غياب أنظمة الحوكمة القادرة على التوسع في استخدام تلك المصادر وتحقيق الاستدامة لها. وهو ما يبدو جليًّا في الدول المنخفضة ومتوسطة الدخل، على وجه التحديد، التي تعاني من محدودية القدرات الإحصائية والعجز الحالي في بنيوية البيانات.

بين مشاركة البيانات وتوحيد مبادئ حوكمتها

في ظل هذه الجائحة العالمية وأمام هذه التحديات، سعت الحكومات في كثير من دول العالم إلى تجميع ومعالجة البيانات ذات الصلة بطرق تكفل الشفافية والأمان والموثوقية. ولعل أبرز الأنماط الكاشفة لهذه المحاولات هي طرق ومستويات نشر المعلومات، وذلك وفقًا لما نشرته إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة في تقريرها عن الحوكمة الرقمية(٣٨) الصادر في يوليو ٢٠٢٠م. فإنه مع مرور الوقت واستمرار انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد، تلاحظ التوجه المتزايد لدى الدول لرفع مستوى نشر المعلومات مع المواطنين بما يساعد على البقاء على تواصل معهم أثناء فترة الأزمة، سواءً من خلال مشاركة البيانات أو من خلال إتاحة الخدمات الإلكترونية لهم. وكما هو موضح في الشكل (٢)، فإنه بمراجعة المنصات الوطنية التابعة لعدد ١٩٣ دولة من الدول الأعضاء بالأمم المتحدة، يتضح أنه بحلول ٢٥ مارس ٢٠٢٠م، قدمت نسبة ٥٧٪ فقط من إجمالي عدد الدول (أي ما يساوي ١١٠ دول) معلومات عن الجائحة. وفي ٨ إبريل ٢٠٢٠م، ارتفعت النسبة إلى ٨٦٪ (١٦٧ دولة)، إلى أن بلغت النسبة ٩٧,٥٪ (١٨٨ دولة) في ١٣ مايو ٢٠٢٠م.



شكل (٢): نسبة المنصات التي أطلقتها الحكومات لنشر بيانات فيروس كورونا.
(المصدر: إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة).

أما بالنسبة للمنظمات الإحصائية الوطنية على وجه التحديد ووفقًا لنتائج تقرير شراكة الإحصاء للتنمية في القرن الحادي والعشرين PARIS 21 في إبريل ٢٠٢٠م، فقد قدمت ٤٩ منظمة فقط من إجمالي ١٥١ منظمة إحصائية وطنية، بيانات رسمية حول الجائحة عبر المواقع الرسمية لها. وهو ما يعكس تأثير تحديات العرض والطلب التي سبق ذكرها على أداء تلك المؤسسات. ويوضح أيضًا اختلاف اختيارات الدول لنوع القناة الرسمية التي يرونها الأنسب لتوفير بيانات دقيقة وآنية ومشاركة البيانات مع أكبر عدد ممكن.

وبشكل عام، تدرجت الدول في مستوى نشرها للمعلومات مع تطور انتشار فيروس كورونا؛ حيث ركزت الدول في المرحلة الأولى من اندلاع الأزمة على نشر الاحتياطات الصحية العامة وأرقام الطوارئ عبر المنصات الرسمية. لكن بتفاقم الأزمة، بدأت الدول التوسع في تواجدها عبر قنوات التواصل الاجتماعي؛ لنشر مستجدات وإحصائيات انتشار الجائحة؛ مثل إجمالي أعداد المصابين والوفيات والمتماثلين للشفاء، بالإضافة إلى أبرز تطورات السياسات الوطنية في ضوء تلك الأزمة. ثم تطور الأمر إلى مشاركة تلك التحديثات بصفة منتظمة عبر منصات خاصة دشنتها بعض الدول لنشر مستجدات الجائحة، مع توفير أنواع الدعم المختلفة. ويمكن تقسيم تلك الإجراءات والتدابير إلى ثلاثة مستويات، كما هو موضح في الجدول التالي:

مستوى مشاركة المعلومات	منخفض	متوسط	مرتفع
أنواع المعلومات	• معلومات الصحة العامة؛ مثل نصائح النظافة الشخصية وأرقام الطوارئ. • البيانات الرئاسية وغيرها من التصريحات الحكومية.	• إحصائيات حول الجائحة. • تحديثات محدودة حول تطورات السياسات وإجراءات التباعد الاجتماعي.	• تحديثات منتظمة حول تطورات السياسات الوطنية. • معلومات حول أنواع الدعم النفسي والاجتماعي والمالي المقدمة من الحكومة؛ مثل المبادرات وأرقام الطوارئ وتدشين المنصات.
نوع المنصة الرقمية	• المنصات الحكومية؛ مثل منصات الحكومة المركزية، ووزارات الصحة.	• مواقع التواصل الاجتماعي؛ مثل الفيسبوك وتويتر.	• منصات عامة مخصصة لنشر معلومات حول الجائحة. • تطبيقات إلكترونية مدعومة حكوميًّا.

جدول (١): مستويات مشاركة المعلومات أثناء جائحة فيروس كورونا[٣٩].

هذا كله يوضح مستوى الاختلافات بين الدول سواءً في أنواع البيانات التي تقوم بتقديمها، أو نوع المنصة الرقمية الأنسب لمشاركة هذه البيانات، ومن ثم اختلاف هذه الدول في مستوى مشاركة البيانات. هذا بالإضافة إلى أن كل مجموعة بيانات، سواء على المستوى الوطني أو المستوى الإقليمي، لها آلية تفسير ومنهجية محددة لجمعها، وبدون وضع مبادئ واضحة وراسخة لإدارة تلك البيانات، سيصعب على مسئولي الحكومة والصحة في نهاية المطاف الحصول على صورة واضحة تمكِّنهم من وضع سياسات وقائية أفضل للمستقبل. فالعالم بحاجة إلى معايير لحوكمة البيانات بما يضمن إعداد تقارير متسقة حول فيروس كورونا المستجد؛ حتى تكون هناك استنتاجات موثوقة يتم استخلاصها واتخاذ الإجراءات على أساسها(٤٠).

إدماج التكنولوجيا ومهددات الأمن السيبراني للدول

لا شك أن إدماج التقنيات الحديثة؛ مثل الذكاء الاصطناعي وقواعد البيانات المتسلسلة Blockchain ضمن استراتيجيات الحكومة الرقمية، يعد من بين أهم الاستخدامات المثلى للبيانات، ونوعًا آخر من الحوكمة الرقمية من أجل احتواء انتشار فيروس كورونا ولتخفيف الضغط على الخدمات العامة. وقد أثبتت هذه الكارثة الصحية أن مستوى القدرة على استخدام البيانات يؤثر جوهريًّا على تباين أنماط الاستجابة الدولية لفيروس كورونا؛ فقد تمكنت الدول التي قطعت شوطًا كبيرًا في عمليات التحول الرقمي أن توظف التقنيات الذكية في عمليات مكافحة انتشار المرض، بل وعلى تسيير حياة الأفراد سواء للعمل أو التعليم عن بعد بصورة طبيعية، رغم إجراءات الغلق وحظر التجول(٤١). لكن الدول منخفضة ومتوسطة الدخل التي تعاني نقصًا في تعميم ونشر التكنولوجيا، شهدت تأخرًا في قدرة حكوماتها على الوصول للمواطنين ومدهم بالموارد الضرورية؛ مثل الإمدادات الغذائية وخدمات الرعاية الصحية خلال الأزمة(٤٢).

من بين النماذج الناجحة، التطوير الذي قام به فريق عمل البحوث والابتكار التكنولوجي التابع للحكومة الإندونيسية لنماذج حديثة للذكاء الاصطناعي لدعم الأطباء

أثناء تشخيص مرضى فيروس كورونا. وفي كرواتيا، كانت تجربة «الأطباء الافتراضيين»، وهي تقنية رقمية لمساندة الأطباء لتلقي عشرات الآلاف من طلبات التشخيص يوميًّا، في حين لا يستطيع الطبيب بدونها تلقي أكثر من ٥٠ طلبًا في اليوم. وأيضًا استخدام تايوان للبيانات الضخمة للكشف المبكر عن المرضى، من خلال ربط القواعد الصحية مع قواعد البيانات الخاصة بكلٍّ من الجمارك والهجرة. ومن ثم تمكنت من حصر جميع الأفراد المحتمل إصابتهم، وسرعة التعامل معهم. ومن الجدير بالذكر، أن إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة قد أطلقت دعوة للدول الأعضاء لتجميع تطبيقات الحكومة الإلكترونية في مواجهة فيروس كورونا المستجد، وتقدمت ٩١ دولة بتقديم ٥٠٠ نموذج يوضح كيف استخدمت الحكومات التطبيقات الرقمية لتخفيف آثار هذه الجائحة[٤٣].

وتوضح بعض النماذج من أنحاء العالم المختلفة كيف أسهم التقدم التكنولوجي في محاصرة انتشار الفيروس، بالاعتماد على البيانات الضخمة ونظم المراقبة الشاملة في الكشف المبكر عن الحالات المصابة أو التي يمكن أن تتعرض للإصابة، ومن خلال الجمع بين البيانات الرسمية مع المصادر البديلة؛ مثل بيانات القمر الصناعي والهواتف المحمولة. ومن بين تلك الأمثلة، إطلاق شركة جوجل العالمية موقع إلكتروني جديد لها: COVID-19 Community Mobility Reports[٤٤]، تُلقي فيه الضوء على بيانات الموقع ذات الهوية المجهولة الخاصة بمستخدمي جوجل بما يساعد الحكومات على رصد مناطق الزحام، ومن ثم مساعدتها في رصد مستوى تطبيق إجراءات التباعد الاجتماعي الذي يعد عاملًا محوريًّا في خفض معدلات انتشار فيروس كورونا المستجد، وفي وضع السياسات القادمة بطريقة أفضل لمكافحة انتشار فيروس كورونا المستجد.

لكن على الرغم من ذلك، فلا يزال الاستخدام الاستراتيجي والمنهجي لهذه المصادر البديلة في مواجهة فيروس كورونا استخدامًا نادرًا. ويعود ذلك إلى استمرار بعض المخاوف من استخدام التطبيقات التكنولوجية، بعضها قضايا أخلاقية تتعلق بحساسية البيانات والتكتم على هويتها، وبعضها يتعلق بإشكالية الخصوصية والحقوق المدنية. بينما تزداد حدة تلك المخاوف على وجه التحديد في الدول التي تفتقر إلى الآليات المؤسسية للتنسيق

ومشاركة البيانات والأطر التنظيمية وقوانين الخصوصية، بما يشكل عائقًا حقيقيًّا أمام توسعها في تطبيق هذا المنهج[٤٥].

علاوةً على ذلك، فإن استخدام الحلول التكنولوجية لمواجهة جائحة كورونا هي قضية سياسية أيضًا؛ فلا بد أن يصاحب كل هذه الجهود إجراءات حماية شاملة للأمن السيبراني للدول من مهددات التوسع في تطوير قواعد البيانات الضخمة وإدماج التكنولوجيا الحديثة. فنحن الآن، في ظل هذه الأزمة، نعتمد بصورة أكبر على أنظمة الحاسوب وخدمات الهاتف المحمول وشبكة الإنترنت؛ لتخفيف وطأة آثار التباعد الاجتماعي، مما يجعلنا أكثر عرضة للجرائم السيبرانية التي تضاعفت مستوياتها في ضوء مستجدات فيروس كورونا، وأصبحت من بين التجارات الأكثر رواجًا حاليًّا[٤٦]. وهذه الجرائم ليست قاصرة على الأفراد، بل تمتد إلى مستوى العلاقات بين الدول؛ حيث تقوم مجموعة قراصنة مدعومة من دولة ما بتعطيل مصالح دولة أخرى من خلال نشر الأخبار الكاذبة، على سبيل المثال؛ بهدف زعزعة الثقة بين المواطنين وحكوماتهم للتأثير على قدرة هذه الدولة في إدارة الأزمة[٤٧]. وفي هذا السياق، نرى اتهام الولايات المتحدة الأمريكية للصين استخدامها التجسس الرقمي لسرقة أبحاث بشأن إعداد اللقاحات لفيروس كورونا، في حين اتهمتها أستراليا بشنها هجمات سيبرانية واسعة. كما أن طريقة فك ترميز البيانات وتحليلها محل خلاف أيضًا بين الدول؛ فقد تتجه بعض الدول إلى استخدام أدوات الترصد والمراقبة ضمن تطبيقات الصحة التي تهدف بالأساس إلى رصد تسلسل انتشار العدوى من خلال اقتفاء أثر مخالطي المصابين Contact-tracing باعتباره قضية للأمن القومي، وهو ما قد تراه دول أخرى خرقًا غير مسبوق لخصوصية الأفراد.

وفي الختام، إن البيانات الدقيقة والموثوقة هي ركيزة أي سياسة ناجعة لإدارة الأزمات. ورغم أن تحديات البيانات في عصر كورونا ليست كأي وقت مضى، فإن الأزمة لم تدع مجالًا آخر للخيار أمام الدول وصناع القرار سوى التنقيب عن الجانب الإيجابي للأزمة وسط كل ما خلفته هذه الكارثة من صعوبات وتحديات. تباين أنماط الاستجابة الدولية لمواجهة إشكالية البيانات واختلاف قدراتها على إدارة الأزمة، لن يعفي أي دولة من السعي

الحثيث لضخ مزيد من الجهود نحو آليات حماية البيانات ورفع القدرات التكنولوجية للمؤسسات العامة ووضع قوانين صارمة للخصوصية، والاستثمار في تأمين البنية التحتية بما يخدم استراتيجيات التحول الرقمية الوطنية والحوكمة الإلكترونية التي لن تنجح إلا برؤية حكومية شاملة ومتكاملة لمستجدات الأزمة. وأيضًا توجيه مزيد من الاهتمام نحو حشد مصادر البيانات البديلة ووضع مبادئ موحدة لإدارتها بالتعاون مع شركات القطاع الخاص، ومن ثم رسم صورة أكثر وضوحًا لأبعاد تفشي الفيروس للخروج بسياسات وقائية مستقبلية ناجحة. وبما أن المؤشرات الأولية تؤكد أن جائحة كورونا سوف تؤثر على الدول النامية والأقل تقدمًا في المقام الأول بعدة طرق، وقد تدوم تلك الأزمة لفترة أطول، فلا سبيل أمام تلك الدول سوى استغلال الفرص الرقمية التي ضاعفتها جائحة كورونا ودمجها ضمن خططها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.



المسار المُحتمل لجائحة كورونا:
دراسات حالة لمصر والمغرب والسعودية

ريهام صلاح بيرم[٤٨]

في ديسمبر ٢٠١٩م أعلنت الحكومة الصينية عن انتشار فيروس كورونا الجديد COVID-19 في مدينة ووهان التي تُعد سابع أكبر المدن في الصين. بعد ذلك بحوالي أربعة أشهر وتحديدًا في ١١ مارس ٢٠٢٠م أعلنت منظمة الصحة العالمية تحول هذا الفيروس إلى وباء عالمي[٤٩]. وسرعان ما قلبت جائحة كورونا الحياة رأسًا على عقب؛ حيث تأثر كل شيء بسبب هذا الفيروس التاجي الجديد. لتُطرح على الساحة الدولية أسئلة عديدة مضمونها كيف نعيش ونتفاعل مع بعضنا؟ كيف نتحرك وننتقل؟ وغيرها من التساؤلات التي طُرحت. اليوم وبعد مرور سبعة أشهر منذ بداية هذه الأزمة نستطيع القول إن الإجراءات الوقائية الصارمة التي نفذتها الصين فعالة للغاية، وبالتالي تم اعتمادها لاحقًا من قِبل معظم دول العالم بدرجات مختلفة؛ أملًا في اتباع نمط الصين في السيطرة على الوباء مع الحد الأدنى من الخسائر. لكن بالرغم من بقاء العالم مغلقًا لفترة من الوقت كمحاولة للحد من انتشار الفيروس، فالاتجاه الحالي هو إعادة الفتح مع اتخاذ التدابير الوقائية اللازمة بسبب التداعيات الاقتصادية الهائلة التي سبَّبها هذا الغلق؛ حيث ضربت أزمة كورونا بشكل متزايد البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل والفقراء. من ثم فإن إعادة فتح المدارس والجامعات والشركات، والسفر بين الدول وغيرها من الأنشطة دون نقل العدوى يجعل متابعة أعداد الإصابات في كل دولة والتنبؤ بالمسار المستقبلي المحتمل للجائحة في ضوء الأعداد الفعلية ومعدلات النمو للإصابات والوفيات أمرًا هامًّا. هنا وحيث يقع جزء

كبير من المسئولية على عاتق صانعي السياسات الذين يضطرون إلى اتخاذ قرارات حاسمة بمعلومات محدودة، فإنه من الضروري أن تتمكن الحكومات التي تتخذ تلك القرارات من الوصول إلى أفضل المعلومات والإحصاءات ذات الجودة لدعم اتخاذ القرارات للتخفيف من الضرر أثناء وبعد الأزمة.

في ضوء ما سبق تقدم هذه الدراسة صورة عامة وتحليلات لبعض البيانات المتاحة باستخدام الإحصاءات الوصفية، بالإضافة إلى تنبؤ للأعداد المحتملة للإصابة والوفيات في ثلاث دول عربية؛ وهي مصر والمغرب والسعودية. يرجع اختيار هذه الدول بسبب اختلاف مواقعها الجغرافية وعدد السكان بها، بالإضافة إلى تباين وضع أزمة كورونا في كل دولة منها عن الأخرى. كذلك يمكن استخدام نتائج النماذج المستخدمة في هذا المقال لوضع خطط وقائية للتغلب على هذه الأزمة في ضوء الأعداد المتوقعة.

أولًا: الوضع الوبائي... الإصابات والوفيات

البيانات المستخدمة

تستخدم هذه الدراسة بيانات عن الأعداد الفعلية لإجمالي عدد الإصابات والإصابات اليومية، بالإضافة إلى إجمالي عدد حالات التعافي والوفيات الإجمالية واليومية في الدول محل الدراسة – مصر والمغرب والسعودية – منذ بداية تسجيل الحالات في كل دولة إلى يوم ١٣ يوليو ٢٠٢٠م أي حوالي ١٢٤ يومًا لكل دولة. تم الحصول على تلك البيانات من Our World in Data[٥٠]. لكن على الرغم من الجهد المبذول لجمع البيانات، فإنها لم تكن بالجودة المطلوبة؛ حيث كانت هناك بيانات مفقودة وأخرى مكررة وكان ذلك تحديًا؛ حيث اضطررت إلى مراجعة البيانات واحدًا تلو الآخر من بداية الأزمة من التقارير المنشورة رسميًّا في كل بلد على حدة، وعمل Data Cleansing.

الأعداد عالميًّا

من الجدير بالذكر أنه في الوقت الحالي تم تسجيل ١٣,٤٧٣,١١١ إصابة في العالم إلى الأربعاء ١٥ يوليو ٢٠٢٠م، بالإضافة إلى ٥٨١,٥٨٣ حالة وفاة ما يعني أن معدل الوفاة بالنسبة للإصابة هو ٤,٣٪ في حين أن عدد المتعافين بلغ ٧,٨٦٧,٨٤٦ حالة بنسبة شفاء ٥٨,٤٪، ومن المتوقع أن تتزايد هذه الإحصائيات في الأيام القادمة. يجب الإشارة هنا إلى أنه لا يُعرف العدد الإجمالي لحالات COVID-19 بدقة متناهية؛ لأنه يعتمد على الاختبارات التي تم إجراؤها، وتعمل جميع البلدان جاهدة لاختبار عدد كبير من الحالات، وبالتالي فإن إجمالي الحالات الفعلية بنسبة كبيرة أعلى من الحالات المؤكدة التي تم الإبلاغ عنها[٥١]. يُذكر كذلك أن قارة إفريقيا؛ حيث تقع كلٌّ من مصر والمغرب قد سجلت ٦٢٥,٥٦٢ حالة إصابة فقط أي أقل من ٥٪ من إجمالي الإصابات عالميًّا و١٣,٧٦٣ وفاة ما يعادل ٢٪ من عدد الوفيات عالميًّا.

الأعداد في الدول محل الدراسة

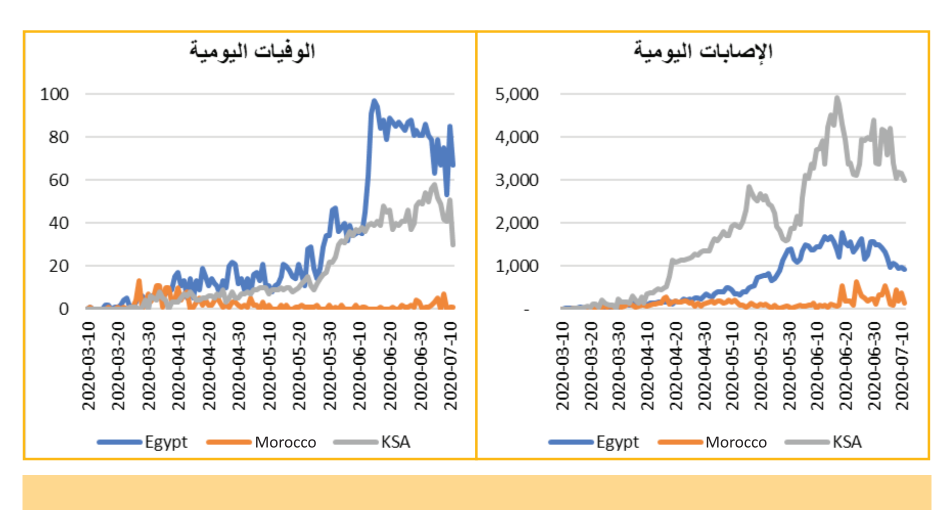
لقد ظهرت أول حالات الإصابة في الدول محل الدراسة في أوقات مختلفة؛ حيث أعلنت مصر في ١٤ فبراير ٢٠٢٠م عن اكتشاف أول المصابين، وهو شخص أجنبي، في حين سجلت المغرب أولى الإصابات المؤكدة في الثالث من مارس لمواطن مغربي، وعلى المنوال نفسه؛ فقد اكتشفت السعودية أول حالة في الثاني من الشهر نفسه لمواطن قادم من إيران.

كما ذكرت سابقًا، وكما هو موضح بجدول (١)، عدد السكان في المغرب والسعودية متقارب إلى حد ما بمتوسط ٣٥,٨ مليون نسمة في ٢٠٢٠م في حين يزيد عدد سكان مصر بحوالي ثلاثة أضعاف ليصل ١٠٢,٤ مليون نسمة.

	مصر	المغرب	السعودية
عدد السكان	١٠٢,٣٧٩,٢٠٦	٣٦,٩٢٢,٢٨٩	٣٤,٨٢٧,٣٧٧
حالات الإصابة	٨١,١٥٨	١٥,٤٦٤	٢٢٩,٤٨٠
حالات التعافي	٢٣,٨٧٦	١٢,٢١٢	١٦٥,٣٩٦
حالات الوفيات	٣,٧٦٩	٢٤٤	٢,١٨١

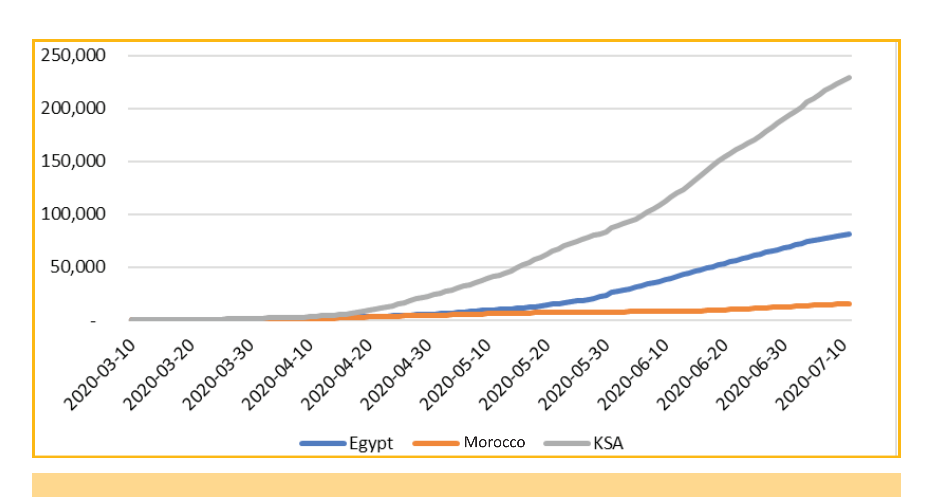
جدول (١): بعض الإحصائيات للدول الثلاثة إلى ١١ يوليو ٢٠٢٠م.

كما يُبين الجدول السابق أن معدل الإصابة بالنسبة لتعداد السكان هو الأعلى في السعودية تليها مصر ثم المغرب بواقع ٠,٦٦٪ , ٠,٠٨٪ , ٠,٠٤٪ على التوالي. وقد لا يرجع ذلك إلى تفشي الوباء في السعودية والسيطرة عليه في مصر والمغرب، ولكن لأعداد المسحات أو اختبارات الفحص دور هام في اكتشاف الإصابات. بالرغم من الترتيب السابق للدول محل الدراسة حسب معدل الإصابة، فإنه من اللافت أن نسبة الشفاء تتراوح بين ٧٨,٩٪ في المغرب و٢٩,٤٪ في مصر بينما تصل إلى ٧٢٪ في السعودية. يُذكر أن معدل الشفاء في مصر أقل من المعدل العالمي في حين أنه أعلى في المغرب والسعودية بحوالي ١٧٪ في المتوسط. على الجانب الآخر نرى أن معدل الوفيات بالنسبة للإصابات في مصر هو الأعلى؛ حيث وصل إلى ٤,٦٪ تليها المغرب بـ ١,٦٪ ثم السعودية بـ ١٪. وهنا تجب الإشارة إلى أن لموارد الدولة الاقتصادية، بالإضافة إلى المنظومة الصحية دورًا مهمًّا في انخفاض أو ارتفاع تلك الإحصائيات[٥٢].

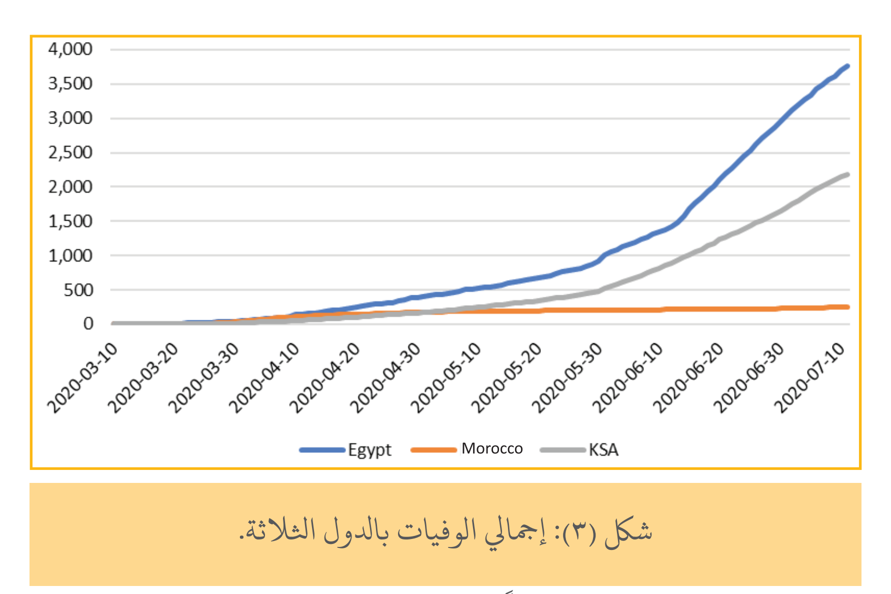


شكل (١): الإصابات والوفيات اليومية بالدول الثلاثة.

من الشكل السابق يظهر أن السعودية قد سجلت أعلى رقم لحالات الإصابة في ١٧ يونية لتصل إلى ٤,٩١٩ حالة في حين سُجلت أعلى الإصابات في مصر والمغرب يومي ١٩ و٢٤ يونية على التوالي؛ حيث وصلت الأعداد إلى ١٧٧٤ حالة في مصر و٦٤٣ حالة في المغرب. وفيما يخص عدد الوفيات اليومية، فإن مصر سجلت أعلى عدد وفيات في ١٥ يونية، وهو ٩٧ وفاة تليها السعودية بـ ٥٨ وفاة، ثم المغرب ١٣ وفاة.



شكل (٢): إجمالي الإصابات بالدول الثلاثة.



شكل (٣): إجمالي الوفيات بالدول الثلاثة.

فضلًا عما سبق، تسبق السعودية كلًّا من تركيا وألمانيا في المرتبة الـ ١٤ عالميًّا؛ من حيث عدد الإصابات بعد إيطاليا وتقع رقم ٢٨ من ناحية عدد الوفيات تسبقها العراق، بينما تأتي مصر رقم ٢٤؛ من حيث عدد الإصابات والوفيات بعد الصين التي بدأ بها انتشار الوباء في ديسمبر ٢٠١٩م، أما عن المغرب فهي رقم ٦٢ ورقم ٦٩ على التوالي؛ حيث تليها اليونان في عدد الوفيات.

ثانيًا: توقع انتشار فيروس كورونا

تعتمد جهود المؤسسات الصحية بشكل كبير على التنبؤ باحتمالات انتشار الأمراض والأوبئة حول العالم ولا يختلف عن ذلك التعامل مع فيروس كورونا الجديد. وحيث إنه في بداية انتشار أي فيروس جديد تكون البيانات الموثوقة لا تزال شحيحة، يلجأ الباحثون إلى استخدام وسائل مختلفة؛ مثل النماذج الإحصائية Statistical Models وتقنيات الذكاء الاصطناعي Artificial Intelligence وغيرها من الطرق التي يمكنها توقُّع المسار المُحتمل للجائحة من ناحية عدد الإصابات والوفيات وغيرها. بالتالي يهدف هذا المقال أولًا إلى العثور على أفضل نماذج التنبؤ للحالات المؤكدة يوميًّا في الدول محل الدراسة، وثانيًا إلى

التنبؤ بالحالات المؤكدة باستخدام هذه النماذج؛ من أجل الحصول على مزيد من الاستعداد في أنظمة الرعاية الصحية وتقديم التوصيات التي تتماشى مع نتائج النماذج.

نموذج التنبؤ

يُعرف نموذج الانحدار الذاتي والمتوسط المتحرك Autoregressive Integrated Moving Average (ARIMA) p, d, q بشكل شائع باسم طريقة Box-Jenkins. وفي هذا الصدد تعد نماذج ARIMA من الطرق الإحصائية المهمة في تحليل بيانات السلاسل الزمنية[٥٣]. ينصب تركيز هذه الطريقة على تحليل الخصائص الاحتمالية أو العشوائية لسلسلة زمنية واحدة. على عكس نماذج الانحدار Regression Models؛ حيث يتم تفسير Y بواسطة X1 X2 XN (مثل الحالة البسيطة؛ حيث يتم تفسير الناتج المحلي الإجمالي وهو المتغير التابع بواسطة بعض المتغيرات المستقلة)، كذلك تسمح ARIMA بتفسير Y (الناتج المحلي الإجمالي) باستخدام قيمها السابقة. لذا تستخدم هذه المقالة نموذج ARIMA p, d, q الأحادي؛ للتنبؤ باتجاه انتشار أو انحسار فيروس كورونا من ناحية الأعداد المتوقعة للإصابات والوفيات في كلٍّ من مصر والمغرب والسعودية إلى العاشر من سبتمبر ٢٠٢٠م. يُذكر أيضًا أن النماذج المناسبة اختلفت من دولة إلى أخرى حسب طبيعة البيانات ومن متغير إلى آخر. بالإضافة إلى ذلك تم حساب مؤشرات إحصائية مختلفة؛ مثل Akaike Information Criterion (AIC) وBayesian Information Criterion (BIC) لتقييم دقة وجودة النماذج المقترحة.

أيضًا تم تقدير معلومات نموذج ARIMA من خلال رسم بياني لوظيفة الترابط الذاتي Autocorrelation Function (ACF) وروابط الارتباط الذاتي الجزئي Partial Autocorrelation Function (PACF). يجب أيضًا التنويه إلى أن التحليل يقوم على الافتراضات، وإذا كانت الافتراضات غير صحيحة، فقد تؤدي إلى توقعات غير دقيقة. علاوة على ذلك، يتطلب التنبؤ باستخدام السلاسل الزمنية، ما يكفي من البيانات التاريخية، وهذا ليس هو الحال مع البيانات المتاحة حاليًّا، وهناك دائمًا عدم يقين مرتبط بالتنبؤ؛ حيث قد لا تستمر الأنماط الحالية في البيانات في المستقبل[٥٤].

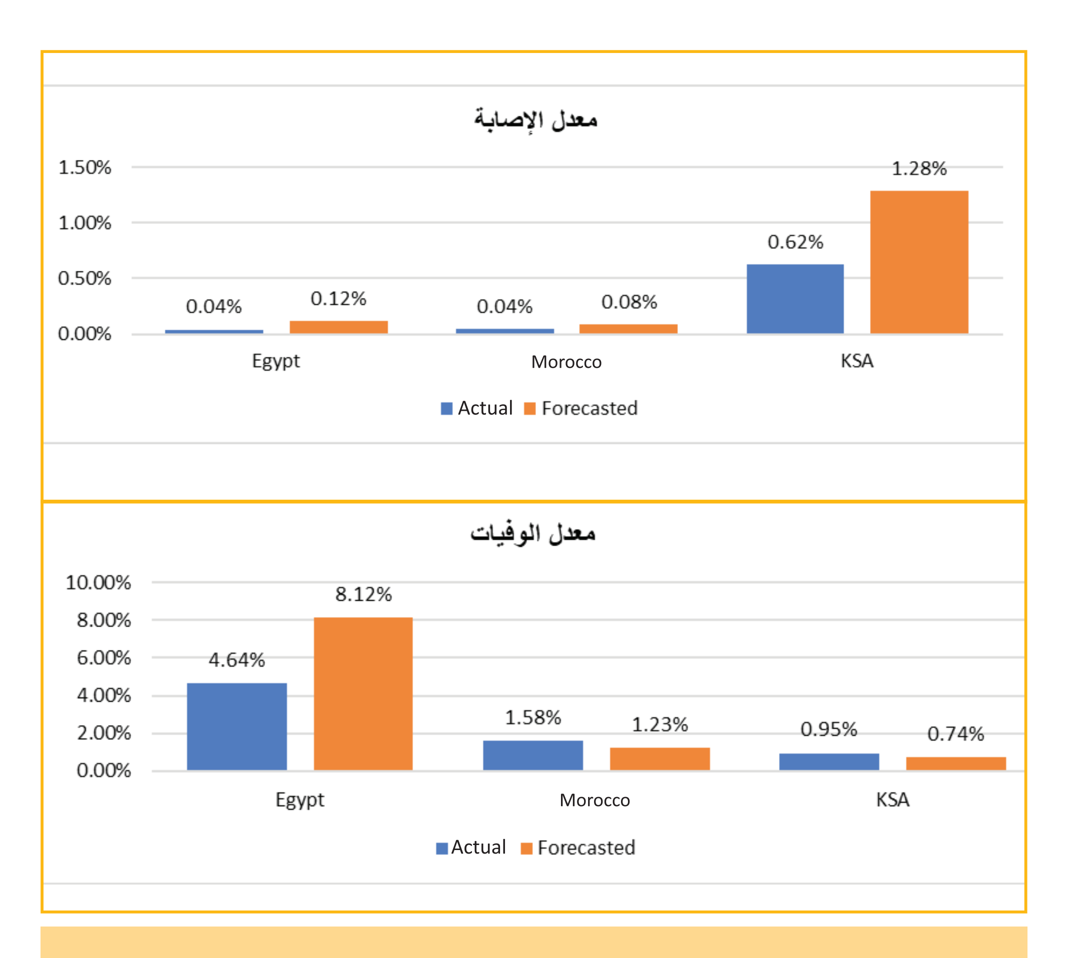
نتائج نماذج التنبؤ

يُظهِر الجدول التالي وبالمقارنة مع الأرقام الواردة سابقًا بجدول (١) بالإضافة إلى شكل (٢) أن النتائج أظهرت زيادة معدلات الإصابة في الدول محل الدراسة بنسب مختلفة. وعلى المنوال نفسه، سيرتفع معدل الوفاة في مصر بينما يتوقع النموذج انخفاض هذا المعدل في كلٍّ من المغرب والسعودية؛ حيث سيرتفع معدل الوفيات بحوالي ٣,٥٪ في مصر ويتراجع بنسبة طفيفة في المغرب والسعودية.

	مصر	المغرب	السعودية
عدد السكان	١٠٢,٣٧٩,٢٠٦	٣٦,٩٢٢,٢٨٩	٣٤,٨٢٧,٣٧٧
حالات الإصابة	١٢٢,٥٦٦	٣٠,٦٤٦	٤٤٦,٩٥٦
حالات الوفيات	٩,٩٥٦	٣٧٨	٣,٣٠٠
معدل الإصابة	٪٠,١٢	٪٠,٠٨	٪١,٢٨
معدل الوفيات	٪٨,١٢	٪١,٢٣	٪٠,٧٤

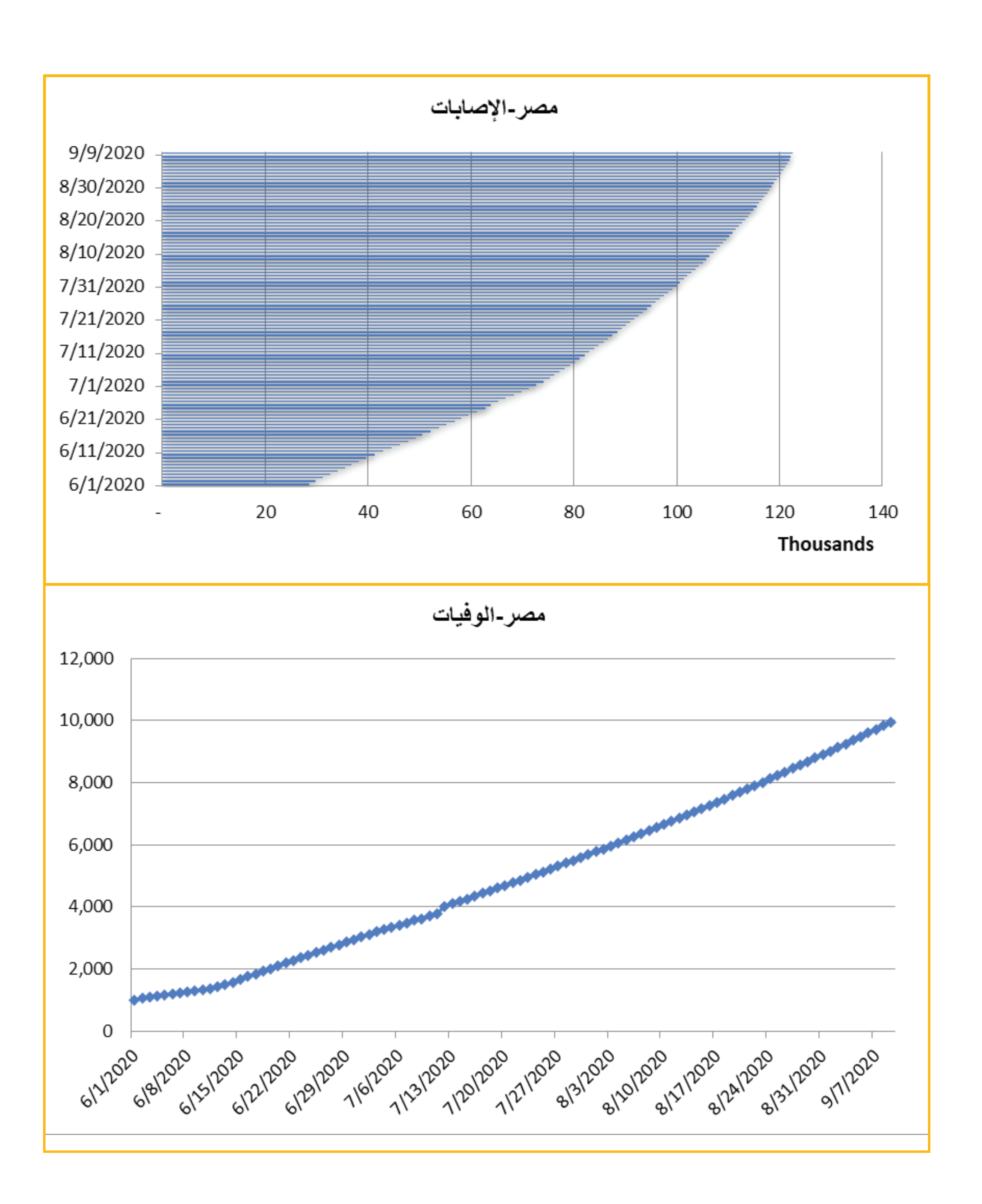
جدول (٢): بعض النسب المتوقعة إلى ١٠ سبتمبر ٢٠٢٠م.

توضح الأشكال التالية التوقعات اليومية لإجمالي أعداد الإصابة والوفيات إلى ٩ سبتمبر ٢٠٢٠م في مصر والمغرب والسعودية.



شكل (٤): المعدلات الفعلية والمتوقعة.

كما نرى، فإنه على الرغم من الحاجة إلى المزيد من البيانات؛ مثل أعداد حالات الشفاء اليومية للحصول على عدد أكبر من التفاصيل، فيبدو أن انتشار الفيروس يتناقص قليلًا. بالرغم من أن عدد الحالات المؤكدة لا يزال يتزايد، فإن معدل الإصابة يتناقص. ويظهر هذا في الشكل التالي.

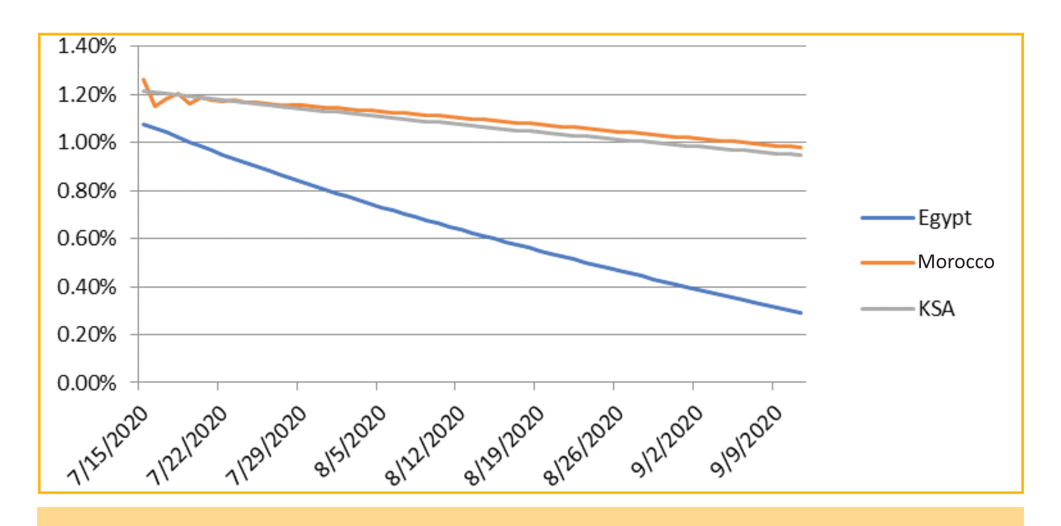


مصر-الإصابات
9/9/2020
8/30/2020
8/20/2020
8/10/2020
7/31/2020
7/21/2020
7/11/2020
7/1/2020
6/21/2020
6/11/2020
6/1/2020
-
20
40
60
80
100
120
140
Thousands
مصر-الوفيات
12,000
10,000
8,000
6,000
4,000
2,000
0
6/1/2020
6/8/2020
6/15/2020
6/22/2020
6/29/2020
7/6/2020
7/13/2020
7/20/2020
7/27/2020
8/3/2020
8/10/2020
8/17/2020
8/24/2020
8/31/2020
9/7/2020



شكل (٥): الإصابات المتوقعة.

يظهر في الرسم البياني السابق أن معدلات التغير في أعداد الإصابات هو الأقل في مصر، وعلى الجانب الآخر فإنه متقارب في المغرب والسعودية وإن كان في تناقص. اللافت أيضًا أن متوسط معدلات الزيادة في الفترة المتوقعة في الدول الثلاثة - محل الدراسة - أقل منه في فترة البيانات الفعلية من مارس إلى منتصف يوليو.

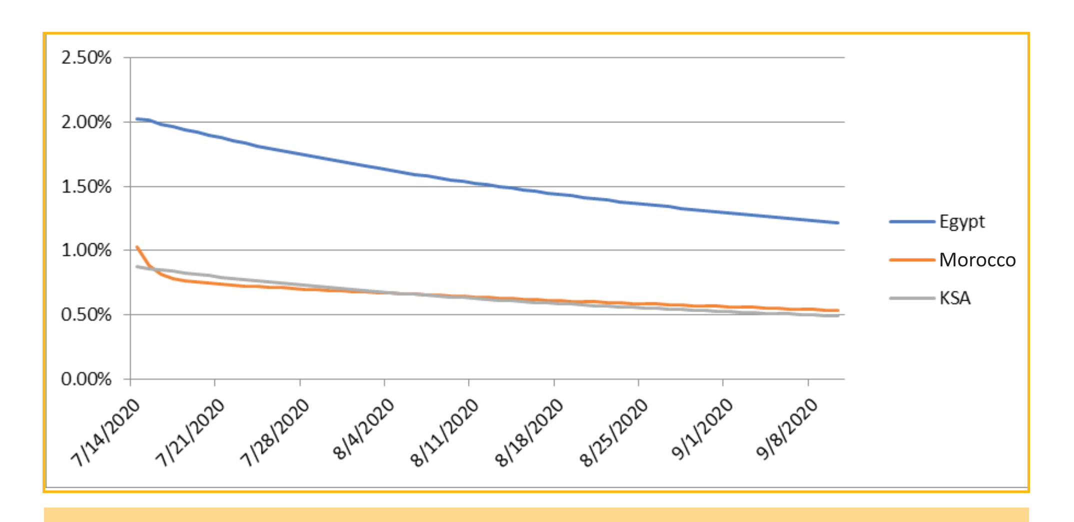


شكل (٦): المعدلات المتوقعة لزيادة الإصابات الإجمالية.

بالإشارة إلى معدلات الوفيات الإجمالية المتوقعة؛ نرى من الشكل التالي أنه على الرغم من تناقص هذا المعدل في مصر والمغرب والسعودية، فإنه على العكس من الحال المذكور سابقًا، فمعدل الوفيات في مصر هو الأعلى.

على صعيد آخر، فلمقارنة نتائج النماذج المستخدمة تم استخدام توقعات COVID-19 عبر الإنترنت باستخدام التعلم الآلي[٥٥]. COVID-19 Projections Using Machine Learning يقدم هذا الموقع نموذجًا باستخدام تقنيات التعلم الآلي لبناء نموذج كلاسيكي للأمراض المعدية يتوقع إصابات COVID-19 والوفيات للولايات المتحدة وجميع الولايات الأمريكية الخمسين وأكثر من ٧٠ دولة.

في هذا الصدد وفيما يخص مصر فكانت توقعات النموذج بالنسبة للوفيات مقاربة جدًّا للأرقام المتوقعة على الموقع السابق ذكره[٥٦]؛ حيث يتوقع النموذج ٨,٠٩٠ وفاة إلى منتصف سبتمبر ٢٠٢٠م، بينما يتوقع نموذج ARIMA ٩,٩٥٠ وفاة. أما حالات الإصابة المتوقعة فجاءت أقل بحوالي ٣٧٠٠ مما يتوقعه النموذج الكلاسيكي. وبالحديث عن المقارنة نفسها لدولة المغرب،



شكل (٧): المعدلات المتوقعة لزيادة الوفيات الإجمالية.

تتماشى توقعات النموذجين معًا بفارق ٦ حالات وفيات فقط(٥٧). وعن حالات الإصابة فلم تكن التوقعات بالدقة المناسبة. وبالإشارة إلى السعودية، كان الفارق حوالي ١٠٠٠ وفاة بين النموذجين(٥٨). وبخصوص توقعات حالات الإصابة فإن النموذج الكلاسيكي يتوقع معدل زيادة أقل من نموذج ARIMA.

أخيرًا، وبناءً على جميع ما سبق ذكره، نشير إلى أنه على الرغم من الحاجة إلى المزيد من البيانات للحصول على معلومات أكثر تفصيلًا، فيمكن أن تكون النماذج الرياضية مفيدة في التنبؤ بالحالات المؤكدة للإصابات والوفيات وكذلك معدلات انتشار الجائحة في المستقبل إذا لم يتغير انتشار الفيروس بشكل غريب للغاية. كما نعلم أن هذا الفيروس جديد ولديه القدرة على الانتقال بشدة. قد تؤثر هذه القدرة على جميع التوقعات، ولكن حسب معرفتنا ووقت تقدير هذه النماذج، فإن هذه النماذج من أفضل ما تم تقديره. ومن النتائج نستخلص أن معدل الإصابة والوفيات في الدول محل الدراسة قد يتناقص على مدار الستين يومًا القادمة لتشهد هذه الدول انتشارًا أقل. لكن للحفاظ على هذا المسار

المتوقع للجائحة يجب الاستمرار في اتباع إجراءات التباعد الاجتماعي وبشدة، والالتزام بالاحتياطات والقواعد الصحية السليمة المعلنة لضمان تفادي الإصابة أو نقلها. يجب أيضًا الإشارة إلى أنه من الممكن أن يتغير هذا النمط المتوقع، لكن هذا يعتمد على تصرفات الشعوب التي تُسهل من عمل النظام الصحي في كل دولة. إلى جانب ذلك، يمكن التوصية أيضًا بتشغيل قطارات وحافلات إضافية للتخفيف من الاكتظاظ خصوصًا في أوقات الذروة كمحاولة لاحتواء هذه الأزمة والمضي نحو مسارات الانخفاض المتوقعة مع إبقاء القيود على جميع التجمعات الاجتماعية المختلفة للحد من زيادة انتشار الفيروس.

عالم ما بعد الـ «كورونا»... رؤية استشرافية

شيرين جابر[٥٩]

تطرح الأزمات تحديات وعقبات كما أنها تحمل معها حلولًا وفرصًا، والفائز هو الذي يستطيع اقتناص هذه الفرص، والنظام الدولي أمامه فرص عديدة لإعادة هندسة الأنظمة السياسية، وتطوير آليات جديدة لضبط المجتمع وتنظيمه على المستوى الداخلي، والعمل على إعادة بناء العلاقات والتحالفات على المستوى الخارجي، فلا بد من العمل على خلق استراتيجية ورؤية للمستقبل قادرة على توجيه الجهود والمؤسسات نحو التفكير فيما بعد كورونا.

إن العالم عقب انتهاء جائحة كورونا مقبل على تغييرات سياسية واقتصادية واجتماعية، وكلما طال أمد هذه الأزمة؛ أثر ذلك على طبيعة التغييرات. ومع مرور الوقت، يتضح للعالم أجمعه أن جائحة كورونا ستمثل منعطفًا هامًّا وفاصلًا في تاريخ البشرية، مثلما أسهمت أحداث سابقة في إعادة تشكيل النظام السياسي والاقتصادي العالمي كحدث سقوط جدار برلين، وانهيار بنك «ليمان براذرز Lehman Brothers» مثلًا، فالقرارات التي قد تستغرق في الأوقات العادية سنوات في النقاشات والمداولات، تُمرر في غضون ساعات وقت الأزمات، ومع هذه التبعات والتداعيات نطرح سؤالين محوريين؛ وهما: كيف سيكون شكل العالم عقب انتهاء جائحة كورونا؟ وما القوى التي ستقود العالم في الحقبة المقبلة؟

تُعد جائحة كورونا من الأحداث الجسام ذات التأثيرات العالمية الجوهرية التي يصعب تصور تداعياتها على المدى البعيد؛ لذا يمكن القول إن جائحة كورونا ستكون كاشفةً لعدد من الظواهر، ويمكن تصور الملامح الأولية لعالم ما بعد كورونا بناءً على المعطيات المتاحة على النحو التالي:

أولًا: تأكيد دور الدولة القومية

لقد كشفت جائحة كورونا عن صرامة بعض الحكومات، وهشاشة بعضها، وجرأة بعضها الآخر في التعامل مع الأزمات، لكنها في الوقت نفسه أعادت تسليط الضوء على دور الدولة في حماية مواطنيها، وأهمية بناء الثقة بين المواطن والحكومة[٦٠]. ومن ثم؛ تمهد جائحة كورونا لتأكيد دور الدولة القومية، وذلك في ظل عدم قيام المنظمات الدولية والتكتلات الإقليمية بدور فاعل أثناء الأزمة، بالإضافة إلى انخفاض الاعتماد المتبادل بين الدول، وإيقاف حركة الطيران لفترة طويلة، وغلق الحدود المشتركة بين الدول؛ وهو ما ينذر بأن الدولة في مرحلة ما بعد كورونا ستكون أقوى عما كانت عليه من قبل[٦١]. فسيكون أمن المواطنين وسلامتهم هما الأولوية بالنسبة للحكومات الوطنية، وقد أظهرت جائحة كورونا أنه حتى الديمقراطيات الليبرالية أقدمت على اللجوء إلى التدابير الاستبدادية من أجل التخفيف من تأثير الفيروس على مواطنيها، وأدركت الدول المتقدمة أن التنمية الاقتصادية لن تحميها من انتشار الفيروس؛ فتلاشت الفوارق المختلفة بين الدول مثل الولايات المتحدة، والصين وإيطاليا وألمانيا، وروسيا، وغيرها، ولجأت إلى سياسات قد تبدو متشابهة لمواجهة الأزمة، على الرغم من هذه الإجراءات سلبت المواطنين بعضًا من حقوقهم الأساسية لكنها عملت على تقوية دور الدولة القومية[٦٢].

في هذا الصدد، يقول ستيفن والت Stephen Walt؛ أستاذ العلاقات الدولية في جامعة هارفارد: «إن أزمة كورونا ستعمل على تقوية دور الدولة القطرية وتعزز القومية، وستتبنى الحكومات بجميع أنواعها إجراءات طارئة صارمة لإدارة الأزمة، وسيكره كثيرون التخلي عن هذه السلطات الجديدة عقب انتهاء الأزمة»[٦٣].



رسم توضيحي (١): تصور للملامح الأولية لعالم ما بعد كورونا.
المصدر: من إعداد الباحث.

ثانيًا: تغير بنية النظام العالمي

إن صعود أية قوى دولية لتتحول إلى قطب من أقطاب النظام الدولي أمر يتطلب توافر عدد من المقومات كالقوة الاقتصادية والعسكرية، والديمغرافية، والتكنولوجية. وقد عملت أزمة جائحة كورونا على تغيير في شكل هذه المقومات فلم تعد القدرات العسكرية العامل الرئيسي للحكم على قدرات الدولة وقوتها. ولكن طرحت الأزمة مقدرات جديدة للقوة والنفوذ والتأثير؛ منها الرعاية الصحية، والقدرة المركزية للدول على إدارة الأزمة، وقوة الدولة

مقابل الضغوط الشعبية، وقدرة الاقتصاد على الصمود وتنوع الموارد الاقتصادية للدول، ومحورية دور البحث العلمي، والبنية التحتية التكنولوجية، والاختلافات الثقافية ودرجة الطاعة لتعليمات الحكومات.

ظهرت عديد من التوقعات التي تشير إلى أن القيادة العالمية ستتجه شرقًا نحو الصين التي تحاول جاهدةً تصدير نموذجها للعالم أنها قادرة على محاربة ومحاصرة أزمة كورونا، في مقابل قصور من قِبَل الإدارة الأمريكية؛ بسبب عدم التعامل الجاد مع الأزمة منذ اندلاعها، واعتماد الرئيس ترامب على سياسة التهوين في التعامل مع الأزمة والتقليل منها؛ ومن ثم فنحن بصدد ثلاثة سيناريوهات لدور الصين في النظام العالمي:

السيناريو الأول: أن تكون الصين هي القوة العالمية الوحيدة، وتراجع الهيمنة الأمريكية.

السيناريو الثاني: توقف الصين عن محاولة الهيمنة العالمية، وستصبح عضوًا مسئولًا في النظام العالمي.

السيناريو الثالث: تعثر المشروع الاقتصادي الصيني، وتوقف صعود الصين بسبب الاضطرابات الداخلية.

ومن الصعب في الأمد القريب تحقيق السيناريو الأول الرامي إلى تفوق النموذج الصيني؛ حيث إن الاقتصاد الصيني بحاجة إلى وقت كافٍ كي يستعيد عافيته مرة أخرى، وخاصةً في ظل تهديد عودة فيروس كورونا في موجة ثانية أشرس[٦٤]. كما أن القوة الاقتصادية ضرورية ولكنها ليست كافية لتكون ركيزة للقوى العظمى، فالمسألة ترتبط بالقيم التي تعكسها النظم السياسية، وهو لا يتوافر لدى الصين، بالإضافة إلى القوة العسكرية، والقدرات العلمية والتكنولوجية، والقدرة على حسم الأزمات التي يمكن أن تسبب خللًا في النظام الدولي أو النظم الإقليمية الفرعية[٦٥].

ثالثًا: إعادة تشكيل الجغرافيا السياسية للدول

أدت جائحة كورونا إلى العمل على إعادة تشكيل الجغرافيا السياسية للدول؛ بحيث اتضحت المفارقات والتباينات بين المناطق القادرة على مواجهة انتشار الفيروس، والمناطق الهشة والرخوة التي تضم فئات مجتمعية أكثر عرضة لتهديدات الإصابة؛ مثل مخيمات اللاجئين ومناطق النزوح، والمحتجزين في السجون، والعسكريين والمدنيين بمناطق الصراعات المسلحة، بالإضافة إلى قاطني المناطق العشوائية. وتواجه هذه الفئات تهديدات كبرى؛ مثل عدم القدرة على تطبيق إجراءات العزل وتحقيق التباعد الاجتماعي، بالإضافة إلى الخروج عن نطاق السيطرة الصحية[٦٦]؛ وهو ما يدفع إلى ضرورة العمل على تحقيق التكامل بين المؤسسات الرسمية والمنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية؛ لحماية الفئات المهمشة من تفشي الفيروس، وضمان لهم حقوق تتمتع بعنصر الثبات في المستقبل.

رابعًا: تغييرات هيكلية في الاقتصاد العالمي

أدت جائحة كورونا إلى إعادة النظر في كثير من المفاهيم الاقتصادية وخاصةً المرتبطة بدور الدولة في الاقتصاد، والعلاقة بين المنتج والمستهلك، وطبيعة الأنشطة الاقتصادية، وأساليب أداء العمل والإنتاج بها. ومن ثم؛ تعرضت ثوابت التفاعلات الاقتصادية لتغيرات هيكلية بسبب التفشي السريع لفيروس كورونا؛ فتصاعدت الأعباء الاقتصادية التي تواجهها الاقتصادات الوطنية، وتصاعدت تهديدات الأمن الغذائي. فمع تفاقم جائحة كورونا قد يؤدي ذلك إلى ما يشبه الكارثة الإنسانية فيما يتعلق بملف الجوع وسوء التغذية حول العالم، وارتفعت معدلات الفقر نتيجة فقدان عديد من العاملين وظائفهم حول العالم، كما واجهت الشركات الصغرى إشكالية البقاء في مقابل صمود الشركات الكبرى، فضلًا عن تحقيق أنماط الاقتصاد الافتراضي مكاسب هائلة، بالإضافة إلى تزايد الطلب على الترفيه الإلكتروني، فتعد شركات الترفيه وخدمات التليفزيون عبر الإنترنت من أكثر الرابحين من جائحة كورونا؛ فنتيجة حظر التجوال أصبحت شركات مثل (نتفليكس Netflix)، هي

الواجهة الرئيسية لإقبال الملايين من أجل الترفيه خلال مرحلة العزلة الإجبارية بالمنازل. كما أدت جائحة كورونا إلى حدوث طفرة كبيرة بالتجارة الإلكترونية نتيجة منع حركة الأشخاص؛ فازداد الطلب على التجارة الإلكترونية كحل بديل لتوفير السلع الضرورية[٦٧].

ومن ثم؛ يُتوقَّع أن تؤدي أزمة جائحة كورونا إلى تشكل «عولمة التباعد الدولي» القائمة على الاتجاه نحو الداخل، والتركيز على الاقتصادات الوطنية، وتخفيض التجارة والتدفقات البشرية العابرة للحدود، في مقابل التوسع في تجارة الخدمات ونقل التكنولوجيا، وأنماط الاقتصاد الافتراضي عبر الإنترنت.

خامسًا: تراجع العولمة

تُعد جائحة كورونا اختبارًا كبيرًا للعولمة، فقد كشفت عن هشاشة النظام المعولم، وليس فشله. وقد أشارت عديد من الدراسات إلى أن جائحة كورونا مثلت بدرجات متفاوتة تراجعًا لزحف العولمة، وتقليص الاعتماد المتبادل بين الدول؛ حيث مع تفشي جائحة كورونا وصعوبة السيطرة على الفيروس؛ تم تسليط الضوء على الجوانب السلبية للعولمة؛ مثل انتقال الأمراض بشكل سريع بين الدول، حتى أصبحت كل دولة تتجه إلى تقليص الاعتماد المتبادل أو التكامل مع غيرها من الدول[٦٨]. وفي هذه الصدد، يقول روبن نبليت Robin Niblett؛ المدير التنفيذي لمعهد تشاتام هاوس Chatham House: «ستكون جائحة كورونا بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير للعولمة الاقتصادية؛ لأنها ستجبر الحكومات والمجتمعات والشركات على تعزيز قدرتها على التعامل مع العزلة الاقتصادية الذاتية لفترات طويلة، وسيكون من الصعب في هذا السياق، أن يعود العالم إلى فكرة العولمة المفيدة للطرفين التي حدثت أوائل القرن الحادي والعشرين»[٦٩].

سادسًا: توسع الاهتمام بالرعاية الصحية

جاءت أزمة جائحة كورونا وكأنها انتقام البيولوجيا من التكنولوجيا، وانتفاض من الطبيعة على النظام الرأسمالي الذي عهد أن ينفق على الجيوش عشرات المرات حجم ما ينفقه على الصحة والبحث العلمي، بعد أن ربط ذلك بالربح وسوق العرض والطلب.

أثبتت جائحة كورونا أهمية أن تعيد الدول المتقدمة والنامية على حدٍّ سواء النظر في منظومة الرعاية الصحية؛ بحيث تعيد الدولة انخراطها بقوة في هذا القطاع الحيوي بعد أن انسحبت منه منذ عقود، وتُرِكَت هذه المساحة للقطاع الخاص. ومن ثم؛ ستتعرض المستشفيات وشركات الصناعات الطبية والتأمين لمراجعة أدوارها وقدرتها على إدارة الأزمات الكبرى، ويتصل ذلك بضرورة توجيه الحكومات استثمارات ضخمة لقطاع البحث العلمي بسبب حيويته في مواجهة الأزمات الصحية القادمة[٧٠].

سابعًا: توظيف الجيوش الوطنية لإدارة الأزمات

لم تضع الدول تدابير استباقية كافية لمواجهة تفشي الأمراض الوبائية على نطاق يستوعب جائحة كورونا، بالإضافة إلى وجود صعوبات عملية في وضع تدابير واحتياطات في مواجهة فيروس مجهول، فضلًا عن وجود تهديد جائحة كورونا للنسيج المجتمعي؛ فكان من الطبيعي أن تعجز الدول المختلفة في مواجهة الفيروس معتمدة على قطاعات الصحة المدنية؛ وهو ما دفع الحكومات إلى الاعتماد على جيوشها وقواتها المسلحة لمواجهة العدو غير المرئي، وذلك بسبب انضباط وكفاءة الجيوش والقدرة على إدارة عمليات لوجيستية ضخمة. وذهبت تصريحات عديد من رؤساء الدول الغربية إلى أن جائحة كورونا لا تقل خطورة عن التهديدات التي تفرضها الحروب، فيقول الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون: «إن بلادي في وضعية حرب صحية»[٧١]. ومن ثم؛ عمدت الدول إلى توظيف الجيوش لإدارة جائحة كورونا، وذلك من خلال القيام بعديد من الأدوار؛ منها تصنيع المعدات والمستلزمات الطبية، ومساندة السلطات الطبية المدنية، وتطبيق الإجراءات المشددة لتقييد تنقلات المواطنين، ومنع التجمعات أثناء فترة حظر التجوال، ومراقبة مصابي فيروس كورونا لضمان امتثالهم للعزل سواء بالمستشفيات أو المنازل وفي حالة عدم امتثالهم تتم ملاحقتهم قضائيًّا، أو فقدان حقوق الإقامة في حالة كونهم غير مواطنين، بالإضافة إلى استغلال القدرات اللوجيستية للجيوش في نقل المعدات والقوة البشرية، فضلًا عن إنشاء مستشفيات كاملة وتجهيزها[٧٢].

ثامنًا: مستقبل مضطرب للتنظيم الدولي

إن الجزء الأكبر من جهود الاستجابة لجائحة كورونا قومي، ولم تتزعمه مؤسسات دولية متعددة الأطراف، وهو ما يدفع إلى إعادة النظر في دور هذه المؤسسات باعتبارها أخفقت في إدارة أزمة جائحة كورونا، أو وقف الصراعات الدولية، أو إدارة قضايا اللاجئين، أو السيطرة على قضية تغير المناخ العالمي وغيرها من القضايا العالقة(٧٣).

كشفت أزمة جائحة كورونا عن ملامح مستقبل مضطرب للتنظيم الدولي، فكان من المتوقع أن تقوم المنظمات الدولة بوظائف رئيسية ومحورية خلال الأزمة؛ من أجل ضبط التفاعلات العالمية وتحفيز التعاون الدولي، وتنسيق الاستجابة للأزمات العابرة للحدود، ولكن الواقع الفعلي أثبت عدم قدرة هذه المنظمات على القيام بدور فاعل، وذلك بسبب مواردها والصلاحيات الموكلة إليها، بالإضافة إلى انتقادات أخرى تتعلق بتخصيص الموارد، وكفاءة الإدارة، والمحاسبة والشفافية، وأدوار القيادات داخل المنظمات الدولية(٧٤)؛ ومن ثم يُتوقَّع أن يُثار الجدل حول إصلاح شامل للحوكمة العالمية Global Governance، أو قد تلجأ الدول إلى تجاوز عديد من هذه الأنظمة سعيًا وراء مصالحها الخاصة.

تاسعًا: الاهتمام بالصحة النفسية للمواطنين

اتجهت الحداثة للتأكيد على أن المعرفة العلمية تعمل على تحرير الإنسان من القيود، وتجعله مسيطرًا على نفسه ومالكًا للطبيعة، وأن الإنسان كلما صعد في سلم التعقل، تحرر من القلق والخوف، وفك القيود التي تكبح جماح حريته وفعله، وجاءت جائحة كورونا لتُحدِث صدمة نفسية؛ لأنها أعادت شبح القلق والخوف، والشعور بعدم اليقين لأن المواطن والحكومات وقفوا عاجزين أمام فيروس مجهول.

إن تفشي أزمة جائحة كورونا وَلَّد لدى الإنسان شحنات انفعالية يصعب التحكم والسيطرة عليها؛ وذلك بسبب التفكير المستمر في جدلية الحياة والموت؛ فتولَّد لدى الإنسان تداعيات نفسية من قبيل القلق واضطراب في المزاج والنوم؛ فأصيب البعض بـ «وسواس

المرض»، وهو خوف وقلق شديد من الإصابة بفيروس كورونا، خاصةً مع صعوبة السيطرة والتحكم بالفيروس؛ وهو ما أدى بدوره إلى ارتفاع معدل الإصابة بالاضطرابات النفسية العقلية خلال مرحلة انتشار الفيروس؛ وهو ما يفرض على حكومات الدول القيام بدور جديد للإرشاد النفسي أثناء وعقب انتهاء الأزمة[٧٥]، وتعزيز مستوى الصحة النفسية لدى المواطنين؛ حتى لا تتفاقم مشكلاتهم النفسية الناتجة عن جائحة كورونا. كما يجب أن تعمل وسائل الإعلام على بث المشاعر المعنوية الإيجابية، بالإضافة إلى أن تكرس أقسام الصحة النفسية بالجامعات والمستشفيات مجهوداتها البحثية في الفترة الحالية والمستقبلية للحد من المشكلات والآثار الناتجة عن أزمة كورونا.

من خلال عرض ما سبق؛ يمكن القول إن بناء مجتمعات قادرة على الصمود والتكيف والمواجهة هو ضرورة مُلِحَّة لحاضرنا ومستقبلنا، وهو ما يتطلب التواصل الشفاف، وتعزيز الحوكمة الرشيدة، والتعامل مع المخاطر على نحو شامل ومتكامل، فمن أهم الدروس التي يجب أن ندركها بعد هذه الأزمة الاستثمار الفعال في البحث العلمي، وتوظيف العلم لتحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى العمل على خلق وعي مجتمعي قائم على العلم والإحساس بالمسئولية المشتركة لمواجهة المخاطر، فضلًا عن تعزيز ودعم ثقافة الصمود، والقدرة على المواجهة باعتبارهما مسئولية وطنية وقومية. ولن يتأتى ذلك إلا إذا أصبح المواطن محور الاهتمام، وحياته ومعيشته وإنسانيته هي الأولوية بالنسبة للحكومات.



الهوامش

١- أستاذ العلوم السياسية المساعد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، والمشرف على مركز الدراسات الاستراتيجية بمكتبة الإسكندرية.

٢- John Allen *et al*., "How the World Will Look after the Coronavirus Pandemic", *Foreign Policy*, https://foreignpolicy.com/2020/03/20/world-order-after-coroanvirus-pandemic/.

٣- Robert Nozick, *Anarchy, State, and Utopia,* New York, NY: Basic Books; Oxford: Basil Blackwell, 1974): 7-21.

٤- "Trump Says Thousands of Military to Be Sent to Help States Battle Coronavirus", *U.S. News*, https://www.usnews.com/news/top-news/articles/2020-04-04/trump-says-thousands-of-military-to-be-sent-to-help-states-battle-coronavirus.

٥- Neil Irwin, "It's the End of the World Economy as We Know It", *The New York Times*, https://www.nytimes.com/2020/04/16/upshot/world-economy-restructuring-coronavirus.html.

٦- Jonathan Fulton, "China's Soft Power during the Coronavirus Is Winning over the Gulf States", *Atlantic Council*, https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/chinas-soft-power-during-the-coronavirus-is-winning-over-the-gulf-states/.

٧- Fareed Zakaria, *The Post American World: And the Rise of the Rest* (London: Penguin Books, 2009): 4-21.

٨- «الصين تزود الاتحاد الأوروبي بأكثر من ثلاثة ملايين كمامة»، https://bit.ly/33Zuzyj ،DW.

٩- Andrea Kendall and Carisa Nietsche, "The Coronavirus Is Exposing Populists' Hollow Politics", *Foreign Policy*, https://www.cnas.org/publications/commentary/the-coronavirus-is-exposing-populists-hollow-politics.

١٠- «سندات كورونا... رهان أوروبي صعب للنجاة»، العربية، https://bit.ly/2XZ0ifu.

١١- David M. Herszenhorn, Carmen Paun and Jillian Deutsch, "Europe Fails to Help Italy in Coronavirus Fight", *Politico*, https://www.politico.eu/article/eu-aims-better-control-coronavirus-responses/.

١٢- محمد الرميحي، «الجانب الآخر من جائحة العصر»، الشرق الأوسط، https://bit.ly/2PNJmUC.

١٣- علي الدين هلال، «ما الذي تراجع من العولمة؟» العين الإخبارية، https://al-ain.com/article/globalization-what-has-declined-from.

١٤- Irwin, "It's the End of the World Economy as We Know It".

١٥- باحثة بمركز الدراسات الاستراتيجية بمكتبة الإسكندرية، وباحثة دكتوراه في العمارة الإسلامية.

١٦- "Experience the MET, Anywhere", *The Metropolitan Museum of Art*, https://www.metmuseum.org/.

١٧- The British Museum, https://www.britishmuseum.org/.

وفي تحديث للموقع الإلكتروني للمتحف The British Museum؛ بتاريخ ١٠ أغسطس ٢٠٢٠م، أُعلِن عن إعادة فتح المتحف أبوابه أمام الجمهور من جديد في ٢٧ أغسطس ٢٠٢٠م.

١٨- *Ashmolean Museum*, https://www.ashmolean.org/.

١٩- *Staatliche Museen zu Berlin*, https://www.smb.museum/en/home/.

٢٠- *Barakat*, https://barakat.org/.

٢١- مكتبة الإسكندرية، https://www.bibalex.org/ar/.

٢٢- نائب مدير مركز الدراسات الاستراتيجية بمكتبة الإسكندرية.

٢٣- أستاذة العلوم السياسية بجامعة ابن زهر، أكادير، المغرب.

٢٤- "Lutte contre le coronavirus (COVID-19): Pour un effort mondial", *Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD)*, https://www.oecd.org/coronavirus/fr/.

٢٥- «توقعات بتعطل طرق الهجرة بسبب الركود الناجم عن كورونا»، TElquel عربي، https://bit.ly/3iKbzIn.

٢٦- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين UNHCR ،https://www.unhcr.org/ar/4be7cc271c5.html

٢٧- نبيل زكاوي، «جيوسياسية الهجرة السرية بحوض البحر الأبيض المتوسط: أبعاد الظاهرة وخلفيات الاقتراب الأوروبي»، سياسات عربية، العدد ١٩ (مارس ٢٠١٦م): ٢٣-٣٣.

٢٨- محمد الخشاني، «هجرة الشباب العربي إلى دول الاتحاد الأوروبي... قراءة نقدية في السياسة الأوروبية للهجرة»، في الهجرة في حوض المتوسط وحقوق الإنسان، إعداد إدريس لكريني (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ٢٠١٨م): ٤١.

٢٩- «أزمة كورونا تزيد متاعب المهاجرين الأفارقة الجنوب صحراويين بالمغرب»، France 24, https://bit.ly/30YFA12.

٣٠- الخشاني، «هجرة الشباب العربي إلى دول الاتحاد الأوروبي... قراءة نقدية في السياسة الأوروبية للهجرة»: ٤١.

٣١- باحث أول بمركز الدراسات الاستراتيجية، مكتبة الإسكندرية.

٣٢- رئيس مركز الخليج للأبحاث.

٣٣-باحثة بمركز الدراسات الاستراتيجية، مكتبة الإسكندرية.

٣٤- John P. A. Ioannidis, "A Fiasco in the Making? As the Coronavirus Pandemic Takes Hold, We Are Making Decisions without Reliable Data", *Stat*, https://www.statnews.com/2020/03/17/a-fiasco-in-the-making-as-the-coronavirus-pandemic-takes-hold-we-are-making-decisions-without-reliable-data/.

٣٥- "Coronavirus Disease (COVID-19) Pandemic", *World Health Organization (WHO)*, https://www.who.int/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019.

٣٦- Archita Misra, Julia Schmidt and Lauren Harrison, *Combating COVID-19 with Data: What Role for National Statistical Systems? Policy Brief, 14 April 2020* (Paris: Paris 21, 2020), online e-book, https://paris21.org/sites/default/files/inline-files/COVID_Policybrief_Full.pdf.

٣٧-المرجع السابق.

٣٨- The United Nations. Department of Economic and Social Affairs (UNDESA), *United Nations E-Government Survey 2020: Digital Government in the Decade of Action for Sustainable Development: With Addendum on COVID-19 Response* (New York, NY: UNDESA, 2020), online e-book, https://publicadministration.un.org/egovkb/Portals/egovkb/Documents/un/2020-Survey/2020%20UN%20E-Government%20Survey%20(Full%20Report).pdf.

٣٩-المرجع السابق.

٤٠- Peggy Tsai, "COVID-19 Has a Data Governance Problem", *Datanami*, https://www.datanami.com/2020/05/06/covid-19-has-a-data-governance-problem/.

٤١- إيهاب خليفة، «نماذج دولية للتمكين الرقمي وسبل الاستفادة منها لمكافحة كورونا»، الملف المصري ٤، العدد ٧٠ (يونية ٢٠٢٠م): ٢٢-٢٨.

٤٢- UNDESA, *United Nations E-Government Survey 2020*.

٤٣-المرجع السابق.

٤٤- "See How Your Community Is Moving around Differently Due to COVID-19", *Google. COVID-19 Community Mobility Reports*, https://www.google.com/covid19/mobility/.

٤٥- Misra, Schmidt and Harrison, *Combating COVID-19 with Data*.

٤٦- "Why COVID-19 Is a Gift for Cyber Criminals", *Financial Times*, https://www.ft.com/content/935a9004-0aa5-47a2-897a-2fe173116cc9.

٤٧- ECHO Network, *The COVID-19 Hackers Mind-set*, ECHO White Paper 1 ([Brussels]: The European Union's Horizon 2020 Research and Innovation Programme, 2020), online e-book, https://echonetwork.eu/wp-content/uploads/2020/04/20200408-ECHO-WhitePaper-Hackers-Mindset-FINAL.pdf.

٤٨- باحث بمعهد سراج الدين للبحوث المتقدمة متعددة التخصصات، مكتبة الإسكندرية، مصر.

٤٩- Amal I. Saba, Ammar H. Elsheikh, "Forecasting the Prevalence of COVID-19 Outbreak in Egypt Using Nonlinear Autoregressive Artificial Neural Networks", *Process Safety and Environmental Protection* 141 (Sep 2020): 1-8.

٥٠- Hannah Ritchie *et al*., "Coronavirus Pandemic (COVID-19) – The Data", *Our World in Data*, https://ourworldindata.org/coronavirus-data.

٥١- المرجع السابق.

٥٢- لونا أبو سويرح، «الدول العربية وإدارة الأزمات... أزمة كورونا نموذجًا»، الملف المصري، العدد ٦٩ (مايو ٢٠٢٠م): ٥-٨.

٥٣- Tania Dehesh, H. A. Mardani-Fard and Paria Dehesh, "Forecasting of COVID-19 Confirmed Cases in Different Countries with ARIMA Models", *medRxiv*, https://www.medrxiv.org/content/10.1101/2020.03.13.20035345v1.full.pdf+html.

٥٤- Muhammad Yousaf *et al*., "Statistical Analysis of Forecasting COVID-19 for Upcoming Month in Pakistan", *Chaos, Solitons and Fractals* 138, no. 109926 (Sep 2020): 1-4.

٥٥- *COVID-19 Projections Using Machine Learning*, https://covid19-projections.com.

٥٦- "Egypt", *COVID-19 Projections Using Machine Learning*, https://covid19-projections.com/egypt.

٥٧- "Morocco", *COVID-19 Projections Using Machine Learning*, https://covid19-projections.com/morocco.

٥٨- "Saudia Arabia", *COVID-19 Projections Using Machine Learning*, https://covid19-projections.com/saudi-arabia.

٥٩- باحث أول بمركز الدراسات الاستراتيجية بمكتبة الإسكندرية، وباحث دكتوراه بقسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

٦٠- لونا أبو سويرح، «العرب وكورونا: إدارة أزمة أم أزمة إدارة؟»، المستقبل العربي ٤٣، العدد ٤٩٦ (يونية ٢٠٢٠م): ٩.

٦١- أحمد عبد العليم حسن، «اتجاهات تغير أدوار الدول القومية في مرحلة ما بعد كورونا»، مجلة دراسات خاصة، العدد ٦ (٢٨ إبريل ٢٠٢٠م): ١.

٦٢- أليكسي كلينيكوف، «هل ستغير روسيا موقفها العالمي من خلال جائحة فيروس كورونا وبعدها؟» تقرير مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية عن الآثار الإقليمية والدولية لفيروس كورونا المستجد، العدد ٤ (٢٧ إبريل ٢٠٢٠م): ٤.

٦٣- Allen *et al*., "How the World Will Look after the Coronavirus Pandemic".

٦٤- Montijn Huisman, "After COVID-19, Can China Still Become 'Moderately Prosperous'?" *The Diplomat*, https://thediplomat.com/2020/06/after-covid-19-can-china-still-become-moderately-prosperous/.

٦٥- أشرف كشك، معد، العلاقات الدولية ما بعد أزمة كورونا: الخيارات الاستراتيجية لدول الخليج، تقارير دراسات (البحرين: مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة (دراسات)، ٢٠٢٠م): ٨-٩.

٦٦- محمد عز العرب، «خرائط التجمعات الهشة في الشرق الأوسط خلال جائحة كورونا»، دراسات خاصة، العدد ٥ (٢٠ إبريل ٢٠٢٠م): ١.

٦٧- علي صلاح، «ملامح جديدة للاقتصاد العالمي في مرحلة ما بعد كورونا»، دراسات خاصة، العدد ٤ (١٣ إبريل ٢٠٢٠م): ٨-١٥.

٦٨- Irwin, "It's the End of the World Economy as We Know It".

٦٩- Allen et *al*., "How the World Will Look after the Coronavirus Pandemic".

٧٠- Jason Horowitz, Emma Bubola and Elisabetta Povoledo, "Italy, Pandemic's New Epicenter, Has Lessons for the World", *The New York Times*, https://www.nytimes.com/2020/03/21/world/europe/italy-coronavirus-center-lessons.html.

٧١- Michel Rose and Richard Lough, "'We Are at War': France Imposes Lockdown to Combat Virus", *Reuters*, https://www.reuters.com/article/us-health-coronavirus-macron-restriction/we-are-at-war-france-imposes-lockdown-to-combat-virus-idUSKBN2133G5.

٧٢- شادي منصور، «ما مهام وأدوار الجيوش في أزمنة الأوبئة؟» اتجاهات خاصة، العدد ٧ (٦ مايو ٢٠٢٠م): ٩-١٤.

٧٣- Rodger Baker, "Thinking Beyond COVID-19", *Stratfor*, https://worldview.stratfor.com/article/thinking-beyond-covid-19.

٧٤- عمرو عبد العاطي، «مستقبل مضطرب للمنظمات الدولية في عصر الأوبئة»، دراسات خاصة، العدد ٩ (١ مايو ٢٠٢٠م): ١.

٧٥- Yeen Huang and Ning Zhao, "Mental Health Burden for the Public Affected by the (COVID-19 Outbreak in China: Who Will Be the High-Risk Group?" *Journal of Psychology, Health and Medicine* (14 April 2020): 1-12.


BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية